

لفظ من اللفظ
 ان هذا اللفظ
 اعني مولانا فطحي المازندراني
 رحمه الله تعالى
 والظاهر ان
 ان المحل المقارن
 للسرعة في
 في حاشية
 كثير الذي
 حتى ان
 في سنة
 او طرفة

شرح مطالع
الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

المجلد الثاني

الكتاب الأول

الجزء الأول

الصفحة الأولى

العدد ١٠٠

١٠٠

۷۷۰۳-ض

28/4/4

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب الوامع الاسرار فی شرح مطالع الاولاد

مؤلف قطب الدین ولزی

شماره ثبت کتاب

C. V. A.

بازدید شد

۱۳۸۲

 $\sqrt{\Lambda} = 5.$

8 f 9.

بازرسی شد

٢٤ - ٢٥

خطی، فهرست شده

۳۰۷۸

وبك بدأ بالهداية وتعودكم من القباوه والخوايزه وتبقي
 تلك اعظام الحق والهام الصدق فانه لا علم الا ما علم ولا دراه
 ليا الا ما علمت انك اب العليم بحكمه وانوار الحكم **اول**
 الحمد هو الوصف بالجميل على من التعليل والتبجيل وهو بالذات وحده البكر
 على المعجزة كونه مودعه نعم الله والحمد والاركان قدما معلوم
 وخصوصا وهو لان الحمد قد سر على العصال والسكر كخص بالعدا صل
 والا لا ابر الهم الطامره والنعاء النعم ان طه كالحواس وطايتها حص
 الحمد بالالاء والكر بالنعاء لا حصا بالظاهر وعدم حصا بالسكر
 وكفى مبهما ان الحمد ليس عبارة عن قول القائل بل هو فعل يشعر
 بعظم المعنى بسبب كونه معا وذلك الفعل كما فعل العباد اعطاء
 ما رجا ونصا الكمال والجلال وفعل الله ان اعز ذكر ما عمل عليه وفعل
 اجوارح وهو الايمان ما فعل والى على ذلك والسكر كذا ليس قول
 العاقل السكر قد مل حرف العجم ما نعم الله عليه من السمع والبصر وما
 الى ما جعل واغناه لاجد كره النظر الى مطالعة مصنوعة والسمع الى
 ملق لا معنى اعز من ضارة والاجتناب عن منتهيات وعلم هذا يكون الحمد اعظم
 السكر مطلق لعموم النعم الواصلة الى الحمد وبغيره وخصائص السكر كما يصل
 الى ال كرو الهداية الدلالة على ما توصل الى المطلوب والنعاء عدم
 الغفلة والنعاء بسلك طريق التوصل الى المطلوب والنعاء المعز والعب
 نظرين العنص والحق حال والعهد المطابق لواقع نعاسه الى اعز كونه مطا
 لظاهر الواقع فاذا فسر الى الواقع هو الصدق كونه مطا لواقع او انعمته
 هذا الصور فصول النعم الطامره وتبان بظهوره وعلمه حل في ارض بده
 اختطبه علم من اسما في كل واحد منهما اما مراتب العود البطره طلاق النفس من
 الغفلة خالية عن العلوم لكنها مسعدة لها والامام الصافي اما وج

الحمد هو الوصف بالجميل على من التعليل والتبجيل وهو بالذات وحده البكر على المعجزة كونه مودعه نعم الله والحمد والاركان قدما معلوم وخصوصا وهو لان الحمد قد سر على العصال والسكر كخص بالعدا صل والا لا ابر الهم الطامره والنعاء النعم ان طه كالحواس وطايتها حص الحمد بالالاء والكر بالنعاء لا حصا بالظاهر وعدم حصا بالسكر وكفى مبهما ان الحمد ليس عبارة عن قول القائل بل هو فعل يشعر بعظم المعنى بسبب كونه معا وذلك الفعل كما فعل العباد اعطاء ما رجا ونصا الكمال والجلال وفعل الله ان اعز ذكر ما عمل عليه وفعل اجوارح وهو الايمان ما فعل والى على ذلك والسكر كذا ليس قول العاقل السكر قد مل حرف العجم ما نعم الله عليه من السمع والبصر وما الى ما جعل واغناه لاجد كره النظر الى مطالعة مصنوعة والسمع الى ملق لا معنى اعز من ضارة والاجتناب عن منتهيات وعلم هذا يكون الحمد اعظم السكر مطلق لعموم النعم الواصلة الى الحمد وبغيره وخصائص السكر كما يصل الى ال كرو الهداية الدلالة على ما توصل الى المطلوب والنعاء عدم الغفلة والنعاء بسلك طريق التوصل الى المطلوب والنعاء المعز والعب نظرين العنص والحق حال والعهد المطابق لواقع نعاسه الى اعز كونه مطا لظاهر الواقع فاذا فسر الى الواقع هو الصدق كونه مطا لواقع او انعمته هذا الصور فصول النعم الطامره وتبان بظهوره وعلمه حل في ارض بده اختطبه علم من اسما في كل واحد منهما اما مراتب العود البطره طلاق النفس من الغفلة خالية عن العلوم لكنها مسعدة لها والامام الصافي اما وج

الالهام
القول

سبح عظمه لا ياتش بها لها بالنسبة الى الخالية من نعاسها من جميع الصور القابلة
 انما تم اذا سجد الانشا من الجاهل الطامره والى طه حصل لها علوم اله
 وكسعدت لأكس الطمات وحسب عظمها بالملك لا ان حصل لها علوم اله
 سلك الاول سلك الاستقال الى الطمات ثم اذ رقت العلوم الاولى
 وادركت الطمات سلكها ما سمعت العقل المستفاد ولا استفا وتنام
 العقل الفعالي اذ اصابه مخزنه فحصل له طمات الاستفاد ثم نشأ
 من غير حركته كسب جديد من العقل بالعدل ولما كان للاب من سلكه
 المره الاولى والاب حصل المره السابعة التي من المش والطامره والسطه
 ومن كل علم يجب الحمد والكر عليها حمد الله تعالى على اعطائه انما يشا رة
 الى المره من قولك وبك بدأ بالهداية كره الى المره السابعة فان حصل
 المطا الطمات من سلكها سلكها على طماته الله تعالى الى سواد الطمات والظن
 متعده والتمرين الصواب والخطا لا يتم بحد والى والسر به ولى كات الهداية
 وانما اقتضت حصول المطا طماته كره من مل لانه معهما من ارفع المعاني كرفعها
 والنعاء استعانة بهما وقوله يتبقى ملك اعظام الحق والهام الصدق واسره الى
 المره الرابعه لان ملك الاسرار لا يحصل الا بعد اعطائهم متساو والهام
 مساو له وفيه كره ان الهدا العنص للصور العقلية حواسه حافظ لها علمه
 من الحكم كره انما سلك الى الخراب الرابعه بان رب اربع حواس ما اكل مره قونية
 واحد بعدا لما رسم فيها فحاله انما حرك على المره الاولى لان اسعداد
 العلوم ليس الا من حرك وعلم المره السابعة لان دراه العلوم ان ولله فيها الهدا
 سواك س الخواي سمع حصولها الا بالملك والهام ملك الهدا من حصل
 الطمات لا يحضر العلم والحكم فك واعظام الحق والهام الصدق لملك
 انوار الحق كره المطلق واما مراتب العود العبدية ولها لهدا الطمات
 يستعمل الشرع النبويه والنواميس لالهيه المسلك على خلقها بل على كل معنى

الاستفاد

الهدا العنص للصور العقلية حواسه حافظ لها علمه من الحكم كره انما سلك الى الخراب الرابعه بان رب اربع حواس ما اكل مره قونية واحد بعدا لما رسم فيها فحاله انما حرك على المره الاولى لان اسعداد العلوم ليس الا من حرك وعلم المره السابعة لان دراه العلوم ان ولله فيها الهدا سواك س الخواي سمع حصولها الا بالملك والهام ملك الهدا من حصل الطمات لا يحضر العلم والحكم فك واعظام الحق والهام الصدق لملك انوار الحق كره المطلق واما مراتب العود العبدية ولها لهدا الطمات يستعمل الشرع النبويه والنواميس لالهيه المسلك على خلقها بل على كل معنى

[illegible]

الاستهلال القطري وفق فيكون
ثم يتبعه كل واحد من الدعاء

القاضي

الى الموجود بالرياستين فالحق انه الامور من الحقس فاقبل الوسائل اعني
 المصنوعه والثالث علمه فاجوابه وسجد **قال** وبعد هذا احصى العلوم
 احصاه **اقول** ارادنا لعلم بها ادراك الحركات والمعلومه ادراك السائط
 بله الذي يعرف الله ولافعال علمه وهذا الاصطلاح سالك ما يسمونه امر الله
 ان العلم بعدد الى معقولين والمعلومه الى **سجد** معقول واحد فذلك حص
 المعارف **قال** لا اله الا الله **سجد** وسجد المحقق مطالع الانوار لان سائط
 العلون يظهر بها المعلومه العاقله جملان الاساس ظهورها في معنى الحق
 بالانصاف والوهاب هذا الحق سائطه ملك الملك على كسر اربعه احوال الحق
 سائطه الكون والوارثا ورثته على طرف من لان المطلق معصوه بالحق وانما
 معصوه بالحق فكان ذلك من باق طرف وبهر من **سجد** وسجد الطرف
 السائر اربعه اقسام لان الحكمه علم ما تحت غير احوال اعلم الموجودات على
 ما هو عليه من نفس الامر بعدد الظاهر الاساس والموجود اما واجب او ممكن
 والممكن اما جوهري او عرضي فالحق غير احوال الموجودات باعتراف احوال الحق من
 جهة الانقسام او غير احوال السرك من النسخين منها او من السلك على كمال
 احوال المسك كمن قسم الامور العاقله وان كان غير احوال المحققه بالحق
 فهو قسم الجواهر او بالاعراض فهو قسمها او بالواجب فهو العلم بالحق وعدم
 الطرف الاول لان المطلق الجوهري العلوم المحكمه والاله مسوده بالحق والحق
 انما الله لذلك فهو لا **سجد** **قال** ان كان مطلق يصور بالانطق المصدقين بالحق
 فيها من احوال اساس الاجرام حصره من قسمين احد هما لاك الصور السرك
 المحمولات من جهة الصور وباسمها لاك الصور **سجد** **قال** **سجد** **قال** **سجد**
 جهة المصدقين وثبت العلم الاول على ما في قواعدها يكون معصوه بالحق
 من هذا القسم ومن يكون لوطه له ووقع اناس الاول لذلك المصدقات وعنى
 بالصدق ما هو عليه من السرك وعنى العلم وكان الاساس مصدره على القسم

۱۵۷

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

وَأَمَّا نَقْدُ بَنِي إِسْرَءِيلَ فَكَانَ مُنْجِزًا
وَالْعِلْمُ أَتَى النَّفْعَ وَالْإِشْرَافَ

في اسم الشفيع ان يكون قصودا وانواع
مكرر في كل موضع البطلان والاشارة
على الحال

ابن الحاج المصنف كتاب التلخيص
 فادرسه في كل وقت
 بعلو له فان ادرك الميراث المصنف
 ١٢٩٠

(ع) الخ

[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style.]

فلا يحكم العبد والمجسم

[illegible]

صفة حمة الصدرة فقط واما اذا كان جسمه المادة فلان العلق حمة المادة من مادة
 الى العلق حمة الصدرة لان المادة لا تدرك به مائع العلق فيها فلو كانت حمة الصدرة
 وكما سببها في الشرا في الصحيحه واهم حمة مائع العلق اهم بعد ان ان وقع العلق في الشرا
 فانه وان كان لحد الصدرة من سببها الا كما سبب الحمة الى المادة والصدرة ثم لم يزل
 في عدم وقوع العلق في الشرا لم كانت معلومة وضرورتها لا تسد ذلك وعلى قدر العلم بها
 انما لم يقع العلق او اذ غيب والعلم بها لا اوجب رعايتها والحق ان هذه الحمة مسددة
 الى ان قال اساس الاحتجاج الى السبب لا يوجب على ذلك نعم اساس الاحتجاج الى معلوم
 حمة كل الحمة ليس ذلك والله يعلم العلم الى الصدرة والصدرة مسددة وكذا على ان العلم
 ليس بامر ضروري ولا يطرأ الى آخر السبب **قال** فاصحح الى ما قبله من حمة في الشرا
 هذه اساس الاحتجاج الى السبب فالقول العلق سراني روي انه اسم المسطر بغيره واما الاحتجاج
 مرادف للاصل والى هذه وهو ان كل منطوق على حمة عند معرفته احتكاما به لا يقتصر
 على حمة السبب ان كان كسرى الصغرى سبب الحمة حتى يخرج احتكام الوجع من الصدرة الى العلق
 ولا احتكام الى السبب كسبب لا يظن انه على جميع المطالب الحمة عند الرجوع الى العلق **قال**
 الضرورة والسطوة والحدية في الصدرة والصدرة واما العلم بعد معرفة طرق الاحتجاج من
 الضرورة الى السبب كما هو سبب الكسب لثباته بالاحتجاج الى السبب على ما سبب اليه
 الوجع بملك العلق بصرح بالمعجز ما على اختياره الصانع والمراد منه حمة العلق
 في العلق عدم حمة عند رجوعه الى القول على ما ذكرنا في المنطوق والخطأ في الكسب الى السبب
 في عدم الصدرة واما احتجاده فالقول ان السبب ليس سبب العلم الكسب واهم حمة في الشرا
 واهم الصدرة كالمعجز احراز العلم الى الصدرة من طرق الاحتجاج الى السبب والصدرة واما
 السبب سبب على العلق لا يوجب على القول ان سببه الى حمة السبب فان حمة في الصدرة
 الكسب وقوله بعد معرفة طرق الاحتجاج الى السبب الى الصدرة لانه المحقق للقول في حمة العلق
 العلق لا يرام هو العارف العالم بملك العلق وعلوه حمة العلق سببه الى
 العلق الى حمة واما حمة العلق لا يوجب على القول ان سببه الى حمة السبب في حمة العلق

والمعنى ان الحولا في الموضع
لا يفسد الخط والنقش
هو المثل

اذا انقضى وضع اللفظ فلهي وضع لغيره او اجراءه لانه لو لم يثبت بطريق الاجراء اللفظ اجزاء المرفوع ولا لاجزاء
منه المركبات بالوضع البعده

[illegible][illegible][illegible]

Handwritten notes in the left margin:

1872
1873
1874
1875
1876
1877
1878
1879
1880
1881
1882
1883
1884
1885
1886
1887
1888
1889
1890
1891
1892
1893
1894
1895
1896
1897
1898
1899
1900

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

[illegible]

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

الملك في قصده ان يستأجره من جهة اخرى به واما هذه الجارية الملك مستأجرة له وامامها ونفقها للموت
والملك لا يدين له من جهة اخرى المستأجرة

[illegible]

و ما على حرامه بالبرام
كما لا يكون ذكره وانما هي
المستعمل منه

[illegible]

والله اعلم بالصواب فان الحكماء قد اختلفوا في هذه المسئلة فمنهم من قال بانها لا تتولد الا من غير
والله اعلم بالصواب فان الحكماء قد اختلفوا في هذه المسئلة فمنهم من قال بانها لا تتولد الا من غير

[illegible]

بأنه لفظ العهد العباسي الموضع على مصر مجرد عن الزمان وهذا هو الأصل وأما
والمراد على الأوقات ولأنه على غير ما يرام وعلى أنها
الملكيات الرجعية

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

بعد ذلك امرنا ان نبدل على طلب الفعل لكن لا بالانابة بل بواسطة متبينة او رتبة
لم يبدل على طلب الفعل دلالة اولية فهو المتبينة ويتخرج فيه التقني والجرح والقسم والثناء
والاستهزاء والتسبيح واللعن والعتبة وما غير الكلام فانما ان يكون انما هذه قد لا يكون
اولا والاوّل المركب السبعة وهو ان يقع المطلوب المتعدد وهو ولا مركب كما في المثال
او اسم وفعل لان المتعدد موصوف والعدد مصدر والعدد موصوف لانه وان يكون اسما او فعلا
او اسم او فعلا وايضا العلم المتبينة إشارة الى العلم الجزئي فالعلم الى العلم معناه
العلم الى العلم هو العلم كالمصدر الجزئي المركب اسم اسم او اسم وفعل فكذلك المتبينة
والعدد المتعدد كالمركب اسم اسم واداة ودرج الحياء ان الكلام لا سالف ولا لاحق
او اسم وفعل لانه ليس بغير علمه وعلمه ما به والعلوم عليه لا يكون الا اسما او فعلا ثم
يصح ان يكون اسما وان يكون فعلا ولا حياء اخر اشتاقه بالمتبينة المتبينة على ان يكون
الاختصاص الذي هو الدال الجاهل ونقص ايضا بالانابة فانه كلام مع انه مركب من اسم
واداة واجب بان الله اوجر تعدد الفعل وفعل عليه لولا ان يتعدد الفعل لكان الفعل
للمتعدد والكتب وجاز ان يكون حكما مع ان لا يكون الفعل الذي ورد في الثناء
كذلك وجها منع الماتر متين وانما يقصد تان لكان الفعل المتعدد من اخبار الاء انشاء
على ما في الباب اشرى بعض من ادركه استحال اخباره لكن لا يبرم من ان يكون اخبارا
في جميع المراتب بل ان يكون في الصبح المتشبهة كمن لا يخبره والانشاء كالانفاذ المتعدد
باب انشاء في قوله بعد قوله انشاء في الباب الاول من المتدرب
تقدم الباب الثاني في الحرفي وليس للحرفي في هذا الكتاب ولا في كتاب غيره
كس هذا من جهات ولما جاءه من النظر فيها فغنى قال السج من الاء انما الفعل
والحرفان المذكوران لا سجي واحد الا لما لا يتبينة ليس علمه مما يجب ان يجره لينة
كما لا يمكن ان يتبينة الى غاية علمه بل الذي يتبينة النظر والكليات وفصل في ان
الى ستة فعدل لان الانشأ الى فخلص فترقب من المتعدد العلم في من هو ما في
الفصل الاول من الحرفي في الكلي ويبدأ في الكلي والحكمة وذكره في

[illegible]

الثاني وجوب شرمه وادعاءه ان الرضا انما هو الحب وليس الحب ما في الصدق
 مطلقا سواء كان في الصدق ان لا يوجد له ان لا يكون له صفاته من صفاته ان لا يحصل الا بالرضا
 يحصل للرضا ان الرضا انما هو الحب الى ما لا يرد عليه الحب والصدق وجهه احد ان
 عليه بعض احد ان الحب ان الصدق عليه بعض الاخر فانه لو لم يصدق عليه بعض الاخر لصدق
 الاخر ان من الاخر بعض الصدق على كل لم يصدق احد الصدق فانه من صدق بعض الاخر
 والآخر ان الرضا ان الصدق انما هو الحب الى ما لا يرد عليه الحب والصدق وجهه احد ان
 صدق من الاخر على بعض احد من بعض الصدق عليه لكان ان الصدق عليه الصدق
 على بعض احد من الصدق واما ان بعض الصدق انما هو الحب الى ما لا يرد عليه الحب
 فكل من له الصدق عليه بعض احد من بعض الصدق عليه بعض الاخر والصدق
 الصدق عليه لكان ان الصدق عليه بعض احد من بعض الصدق عليه بعض الاخر والصدق
 لا بد من صدق الرضا انما هو الحب الى ما لا يرد عليه الحب والصدق وجهه احد ان
 بعض الصدق عليه بعض احد من بعض الصدق عليه بعض الاخر والصدق وجهه احد ان
 الحب الى ما لا يرد عليه الحب والصدق وجهه احد ان الحب الى ما لا يرد عليه الحب
 الاول ان بعض الشيء سلبه وجهه بعض الصدق الى ما لا يرد عليه الحب والصدق
 الرضا انما هو الحب الى ما لا يرد عليه الحب والصدق وجهه احد ان الحب الى ما لا يرد عليه الحب
 كرس الصدق انما هو الحب الى ما لا يرد عليه الحب والصدق وجهه احد ان الحب الى ما لا يرد عليه الحب
 ولا يصدق بعض الصدق عليه بعض احد من بعض الصدق عليه بعض الاخر والصدق وجهه احد ان
 وادعاءه ان الحب الى ما لا يرد عليه الحب والصدق وجهه احد ان الحب الى ما لا يرد عليه الحب
 وجهه الصدق الى ما لا يرد عليه الحب والصدق وجهه احد ان الحب الى ما لا يرد عليه الحب
 الصدق على بعض احد من بعض الصدق عليه بعض الاخر والصدق وجهه احد ان الحب الى ما لا يرد عليه الحب
 الحب الى ما لا يرد عليه الحب والصدق وجهه احد ان الحب الى ما لا يرد عليه الحب
 احد الصدق الى ما لا يرد عليه الحب والصدق وجهه احد ان الحب الى ما لا يرد عليه الحب
 الصدق على بعض احد من بعض الصدق عليه بعض الاخر والصدق وجهه احد ان الحب الى ما لا يرد عليه الحب

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

مونا كسرى احسانا سسته كسرى مع عدم صدق الله انما امرهم ان يكون لكل نوع احوال
 لاني النوع الاصح اني عليه وعلى غيره الحسن والشراف به وكل ما به حسنه فهو حسن
 احسانا الحسن انما احسنه بالحق من الله ووجه حسنه السببه الاصح الحسن انما احسنه
 لكل واحسنه الحسن انما احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 ووجه الحسن السببه انما احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 هناك وانما احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 انما احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 في المنة علة الذي تعرف به انشيء او احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 الذي يصدق بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 السطفت وانما احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 اذ ان ان احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 به ذلك علة الذي تعرف به انشيء او احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 المختلف في حسنه علة الذي تعرف به انشيء او احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 الحسن يصدق بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 الى المصالح الاخر الى الحسن الحسن انما احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 فالمعرف حسنه انما احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 الحسن يصدق بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 طالع ان يصدق بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 في الخارج الحسن يصدق بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 مستوفى عدم مقتضى وهي ان الزاوية الى وجه الطسوف الخارج في حسن المصالح
 معانهم مع ان ان امر واحد الخارج انما احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 آخر فاصلا اخر وكذا الحسن يصدق بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 احال ذلك وقال الحسن هناك امر واحد في وجه العمل والوجه الخارج حسنه الى حسن

وانما احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه

حسن انما احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 على معنى ان المعدل احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 المعدل على معنى ان المعدل احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 قوله ان الحسن يصدق بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 عالم ان كل ما به حسنه يصدق بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 لا الخلق به ومن الحسن ان اردتم الحسن مع حسن الحسن بل انكم وانما يكون ذلك
 لو كان مع حسن الحسن واحسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 صاحب علم الصلحان وما احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 سوره الحجاب في قوله تعالى انما احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 فمرحبا به وانما احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 المعنى هو حسن الحسن واحسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 علة كسرى الى الحسن احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 وهو انما احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 متقوا علة احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 محسنه في حسنه علة الذي تعرف به انشيء او احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 في حسنه علة الذي تعرف به انشيء او احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 في حسنه علة الذي تعرف به انشيء او احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 سسى كسرى الى الحسن احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 علة كسرى الى الحسن احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 نوع كسرى الى الحسن احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه
 السورة احسنه بالحق من الله الى الاحسن ان يصدق كل ما به حسنه

[illegible][illegible]

الفصل الرابع من كتاب الحاشية على اصول الفقه
 في بيان الفرق بين المصالح والمفاسد
 المصالح هي ما يوجب السعادة في الدارين والمفاسد هي ما يوجب البؤس في الدارين
 والمصالح تنقسم الى اربعة اصناف هي المصالح الشرعية والمصالح العقلية والمصالح الطبيعية والمصالح الدنيوية
 والمفاسد تنقسم الى اربعة اصناف هي المفاسد الشرعية والمفاسد العقلية والمفاسد الطبيعية والمفاسد الدنيوية
 والمصالح الشرعية هي ما يوجب السعادة في الدارين من غير ان يكون له مصلحة في الدنيا
 والمفاسد الشرعية هي ما يوجب البؤس في الدارين من غير ان يكون له مصلحة في الدنيا
 والمصالح العقلية هي ما يوجب السعادة في الدنيا من غير ان يكون له مصلحة في الدارين
 والمفاسد العقلية هي ما يوجب البؤس في الدنيا من غير ان يكون له مصلحة في الدارين
 والمصالح الطبيعية هي ما يوجب السعادة في الدنيا من غير ان يكون له مصلحة في الدارين
 والمفاسد الطبيعية هي ما يوجب البؤس في الدنيا من غير ان يكون له مصلحة في الدارين
 والمصالح الدنيوية هي ما يوجب السعادة في الدنيا من غير ان يكون له مصلحة في الدارين
 والمفاسد الدنيوية هي ما يوجب البؤس في الدنيا من غير ان يكون له مصلحة في الدارين

الفصل الخامس من كتاب الحاشية على اصول الفقه
 في بيان الفرق بين المصالح والمفاسد
 المصالح هي ما يوجب السعادة في الدارين والمفاسد هي ما يوجب البؤس في الدارين
 والمصالح تنقسم الى اربعة اصناف هي المصالح الشرعية والمصالح العقلية والمصالح الطبيعية والمصالح الدنيوية
 والمفاسد تنقسم الى اربعة اصناف هي المفاسد الشرعية والمفاسد العقلية والمفاسد الطبيعية والمفاسد الدنيوية
 والمصالح الشرعية هي ما يوجب السعادة في الدارين من غير ان يكون له مصلحة في الدنيا
 والمفاسد الشرعية هي ما يوجب البؤس في الدارين من غير ان يكون له مصلحة في الدنيا
 والمصالح العقلية هي ما يوجب السعادة في الدنيا من غير ان يكون له مصلحة في الدارين
 والمفاسد العقلية هي ما يوجب البؤس في الدنيا من غير ان يكون له مصلحة في الدارين
 والمصالح الطبيعية هي ما يوجب السعادة في الدنيا من غير ان يكون له مصلحة في الدارين
 والمفاسد الطبيعية هي ما يوجب البؤس في الدنيا من غير ان يكون له مصلحة في الدارين
 والمصالح الدنيوية هي ما يوجب السعادة في الدنيا من غير ان يكون له مصلحة في الدارين
 والمفاسد الدنيوية هي ما يوجب البؤس في الدنيا من غير ان يكون له مصلحة في الدارين

السورة

[illegible]

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

407

والعلم في القلوب والحق في الصدور
فقد كمل السمع والابصار والحواس كلها
في هذا الموضع الذي لا يحد ولا يحيط به
القدر والجلل والكرامات والبركات
والعزائم والنفوس والاشباح والارواح
والجنان والجنات والجنة والنار

و اما در این کتاب که از حضرت علی علیه السلام است
در بیان فضیلت اهل بیت و در بیان صفات
و کمالات ایشان و در بیان حقایق دینی و
فلسفی و در بیان احکام شرعی و در بیان
تاریخ و حوادث و در بیان اشعار و کلام
و در بیان صنایع و حرفه ها و در بیان
طب و طبقات و در بیان اخلاق و عادات
و در بیان کلیات و جزئیات و در بیان
معمولات و معانی و در بیان اسرار و رموز
و در بیان حقائق و حقیقت ها و در بیان
اصول و قواعد و در بیان مقدمات و مقدمات

في المتن

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلم النافع نورا
والمعرفة نوراً
والفهم نوراً
والحكمة نوراً
والإيمان نوراً
والجود نوراً
والكرم نوراً
والسخاء نوراً
والعفو نوراً
والصفح نوراً
والغفران نوراً
والرحمة نوراً
والبرهان نوراً
والهدى نوراً
والنور نوراً

[Faint handwritten notes or bleed-through from the reverse side.]

[illegible]

لا بد ان يكون عاما مطبقا على جميع القضايا المستقلة في العلوم ليكون الحكم
قوانين كلية فلو كان المراد ما صنعت به لا يتناول ما يقتضيه ذلك المراد
ما حقيقته فيجب ان تكون المراد اعم منها ليكون شاملا لجميع القضايا لم
الشئ بعد هذا على ما ينبغي بالجميع ج بالنقل سواء كان في حال العلم او في الماضي او
المستقبل والغاية على ان المراد كل ج بالامكان لتناول ما هو بالتحقق والافتقار
والمتغير والاشياء لان اللغة والعرف يساعدا على ذلك لا يبينان كالتناول
الذات الخالية عن البياض والاولوان اما ان تكون اقضاياها وادراكها انما كانت
للتحقق ايضا فان النطق بكون ان يكون انما يكون على كل حال ان
كله على كل انسان حيوان وهو مغالطة بحسب اشتغال الاسم في الامكان
طلق بالاشارة على مقابل الفعل وهو القوة وعلى مقابل الضرورة وهو الامكان
العام فانه اريد بالامكان في قوله النطق على ان تكون انسانا بالقوة لا بالوجود
ولا يرد على الثاني ان مراد الامكان العلم وان اريد بالامكان العام فانه قصد
الاشارة على النطق بالامكان العام وظاهر ان ليس بمصادق ولذا اصطلاحه
على ان المراد كل واحد من جزئيات ج وهذا القيد يخرج مسيح ج اي مدلوله المطابق
وان صدق عليه وانما يخرج عن الظل لتوافق العرف واللغة لان قولنا كل
انسان ضاحك انما يفهمه عرفا ولغة ان كل واحد من جزئيات الانسان
ضاحك ولانه لو لم يكن كذلك لكان الحكم لا يحكم الظنية على الخواص والاعراض كالتعبير
كل ما كتب انسان او كل ما شئ حيوان ضرورة ان مفهوم الكاتب ومفهوم الماشي
ليس بانسان وحيوان وقال بعضهم لو اخذنا المعنى مع الجزئيات فان اخذنا
بمعنى كلف كثير من القضايا الكلية لان كل المعنى مخالفت حكم المعنى وان اخذنا
بمعنى هو يكون الحكم عليه هو الحكم على الجزئيات او هو من حيث هو في
الجزئيات مع لا فائدة في اخذ مع الجزئيات وهذا لما يقع لو كان الحكم عليه من
انه موجود في الخارج اما ان لم يكن من هذه الحقيقة لم يلزم ان يكون الحكم عليه

على الجزئيات سواء كان الحكم عليه من حيث انه موجود في العقل او مطلقا
تقتضي ان النسبة بالجزئيات ليس لا يخرج مسيح ج فان مسيح ج لا يصدق
عليه لان الجمل ايضا مفهوم ج ولا يمكن تصور العمل والوضع في شئ واحد
فان قلت نحن نعلم بالضرورة ان ج ج غاية ما في الباب ان هذا كان
كونه غيا لا يلائم هذه قلت فرق بين هذا وبين ما نحن بصدده فان
حقنا الحكم على افراد ج ج وهي حقيقة مفهوم ج ومعنى ذلك ان مفهوم ج مفهوم
ج فاني قد علمت ذلك وهذا الحقيقة بخلاف الورد على الشئ وموان حق القضية
في الاشياء بحيث فهم مسيح ج وفي الشفاء بحيث خرج مسيح ج فيكون الحكم
مناقاة بل لا يخرج المساوي والاعم فان اول ما فهم من كل ج كل ما يقال عليه ج سواء
كان كليا او جزئيا لكن المغالطة خصص بالجزئيات والمراد بالجزئيات
الجزئيات الاضافية لا الحقيقية ولا كل جزئيات اضافية كيف تنق حتى
ان طبيعتها اذ اقيمت بقيد او عين من القيود والاعراض الغير المسماة
تكون داخلية في كل ج بل المراد بالجزئيات الشخصية ان كان ج نوعا او ما ياتله
من الفصل والخاصة والخصوية والنوعية ان كان ج جنسا ونحوه من فصله
والعرض العام لا يقال هذا شلل بالاعطام على الطليات كقولنا كل نوع كذا
او كل كذا فان افراد الطليات لو كانت شخصية استنع صدق الحكم عليها فان قيل
كل كذا لابد ان يكون له شئ خاص فاجابة سلسلة الطليات فلو لم يفهم اليها لزم
الجزئيات الاضافية التي هي الزيادة مراد غير متساوية وافراد الجزئيات افراد الطليات
الاشخاص افراد كل كذا فلو لم يفهم اليها لزم ان افراد الجزئيات كذا وانما يكون كذلك
لو صدق على افراد الجزئيات فان الانسان من افراد النوع وافراد ليست افراد النوع
لاننا نعلم ان مفهوم تحقيق القضايا المستقلة في العلوم الحقيقية واما القضايا
المستقلة في هذا الفن فلما كان مرادهم منها شيئا فمما بينهم لم يتجه الى تعريف وتعليم اذا
عرفت هذا فنقول الحكم بالحقيقة بغيره الياء على ذات ج وبحقيقة انه لا يتبين

فان قلت نحن نعلم بالضرورة ان ج ج غاية ما في الباب ان هذا كان
كونه غيا لا يلائم هذه قلت فرق بين هذا وبين ما نحن بصدده فان
حقنا الحكم على افراد ج ج وهي حقيقة مفهوم ج ومعنى ذلك ان مفهوم ج مفهوم
ج فاني قد علمت ذلك وهذا الحقيقة بخلاف الورد على الشئ وموان حق القضية
في الاشياء بحيث فهم مسيح ج وفي الشفاء بحيث خرج مسيح ج فيكون الحكم
مناقاة بل لا يخرج المساوي والاعم فان اول ما فهم من كل ج كل ما يقال عليه ج سواء
كان كليا او جزئيا لكن المغالطة خصص بالجزئيات والمراد بالجزئيات
الجزئيات الاضافية لا الحقيقية ولا كل جزئيات اضافية كيف تنق حتى
ان طبيعتها اذ اقيمت بقيد او عين من القيود والاعراض الغير المسماة
تكون داخلية في كل ج بل المراد بالجزئيات الشخصية ان كان ج نوعا او ما ياتله
من الفصل والخاصة والخصوية والنوعية ان كان ج جنسا ونحوه من فصله
والعرض العام لا يقال هذا شلل بالاعطام على الطليات كقولنا كل نوع كذا
او كل كذا فان افراد الطليات لو كانت شخصية استنع صدق الحكم عليها فان قيل
كل كذا لابد ان يكون له شئ خاص فاجابة سلسلة الطليات فلو لم يفهم اليها لزم
الجزئيات الاضافية التي هي الزيادة مراد غير متساوية وافراد الجزئيات افراد الطليات
الاشخاص افراد كل كذا فلو لم يفهم اليها لزم ان افراد الجزئيات كذا وانما يكون كذلك
لو صدق على افراد الجزئيات فان الانسان من افراد النوع وافراد ليست افراد النوع
لاننا نعلم ان مفهوم تحقيق القضايا المستقلة في العلوم الحقيقية واما القضايا
المستقلة في هذا الفن فلما كان مرادهم منها شيئا فمما بينهم لم يتجه الى تعريف وتعليم اذا
عرفت هذا فنقول الحكم بالحقيقة بغيره الياء على ذات ج وبحقيقة انه لا يتبين

ان العلم على جزئيات و الجزئيات قد يكون بالنسبة الى الذات التي يصدق عليها
وقد يكون بالنسبة الى موضوعها الضاحل فان افرادها يجب ان تكون التي يصدق عليها
اعني الانسان زيد وعمره وكبره غير ذلك ويجب ان يكون الضاحل العارض لزيد و
الضاحل العارض لعمره والضاحل العارض لكبره والخاصة العارضة للأفراد
التي موضوعها بالنسبة اليها وخاصة بالنسبة الى موضوعها فان يدان بيتان ان المراد
بجزئيات جزئيات ذات ج لا مفهوم وانما كان الموضوع بالجمعية ذات ج وتقول
فمن الباري اما الاول فلا يثبت ان المراد ما يصدق عليه ج والذات يصدق عليه ج
يكون متشاج ومشتا الوصف هو الذات واما الثاني فلا يثبت ان المراد
البار لما صدقت فمكتة خاصة لانه لا يمكن ان يكون ذات الموضوع وذات المحمول
متغيرين وهو بالكل او متغيرين فيكون ثبوت ذات المحمول لذات الموضوع بالضرورة
فلا يصدق الامكان الخاص ويلزم ان يفسر سائر القضايا في مادة الضرورة والذات
التي يصدق عليها يسمى ذات الموضوع وسابعه من عناوين الموضوع ووصف
والذات والعنوان قد يتحدان في الحقيقة كقولنا كل انسان حيوان وقد يتباينان
في الحقيقة فربما يكون العنوان جزء الذات كقولنا كل حيوان متحرك وربما يكون
عارضاً اما داياً بدوام الذات كقولنا كل زنجي اسود او غير ذلك كقولنا كل كائن
متحرك الاصابع وقولنا كل ج ب اخر للحق لمثل تامل في المعاني ان قولنا
كل ج ب بعد رعاية ما ذكرنا من الامور عند كل ج في نفس الامر في نفس الامر
لكونه قدما للمنطقيين لم يضر قوا بين نفس الامر والقاب فقالوا ان معنا كل
ج في الخارج فهو ج في الخارج فليس كذلك الوضع والمحل من الامور الاعتبارية فكيف
يوجد ج في الخارج لا يقال معنى القضية الخارجية ان ذات موضوعها
موجود في الخارج في الخارج لا يتعلق الا بذات الموضوع لانه لا يتناول من الراس
قوله في الخارج المعلوم لذات الموضوع والمحمول اوله صفة اوله صفة على الذات
فان كان طرف الذات الموضوع والمحمول فتقولكم ذاتها في الخارج يكون مستلزما

فمن الباري اما الاول فلا يثبت ان المراد ما يصدق عليه ج والذات يصدق عليه ج

فمن الباري اما الاول فلا يثبت ان المراد ما يصدق عليه ج والذات يصدق عليه ج

ذات الموضوع من ذات المحمول بعينها وان كان طرفا الموضوع فهو بالكل
لان الاوصاف وما يتبعها في الخارج كما في المعدولة وان كان طرفا المصدق
فموضوعا بالكل ما ذكرنا فتقول الفرق بين قولنا يصدق عليه في الخارج وبين
قولنا الصدق في الخارج فلا يلزم من بطلان هذا بطلان ذال ونسب
الشيء في الشئ هذا المنصب الى السهولة لوجوبه اجد ما ان يحصل له يرجع
الى ان كل ج موجود في الخارج فهو ج وكل واحد من الوجودين في الخارج من ج
بعض ما يوصف به ولا يرجع بالشرط للموضوع فتقلب القضية الكلية جزئية
وتأينا ان هذا هو اختيارنا لشيء موضوعاتها امور لا يلتفت الى وجودها كما اذا
جكنا على الاشكال الهندسي كالتباعدات والمضامات ثم حقق القضية
بان معناها كل فرد العقل ج وجد في الخارج او لم يجد فهو ج وعلى المتأخر
على ان معناه كل الوجود كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب وصار هذا الاعتبار
فيما بينهم اعتبارا بحسب الحقيقة كالحقيقة القضية المستقلة في العلوم بخلاف
الاعتبار الخارج وهو من الجماعات لا بد من التنبية عليها الاولى ان ما وجد
يتناول ما يدخل في الوجود وما يخرج وجوده في الخارج فصدق القضية بهذا
الاختبار لا يتوقف على صدق الطرفين على وجوده في الخارج بل يصدق وان
لم يكن شئ من الموضوع موجودا في الخارج ويتغير وجوده لا يكون العلم متصورا
على الموجودات الخارجية بل على ما هو الوجود سواء كان موجودا او لم يكن
الا اعتبارا بالخارج فانما يستدعي صدق الطرفين على الوجود الخارج وقصر العلم عليه
الثاني انهم اعتبروا اتفاق ذات الموضوع مع لافي نفس الامر بل مجرد الفرض
واولوا اوله الاول المتبعة مع ان ج لا يصدق عليها في نفس الامر حتى يتبين
بان المختصت التي ليس بقر وان كان متشعا فتبين ان اذا وجد كان
مختصا وليس بقر وبالجملة اعتبروا في العلم سائر افراد الكلي عليها سبقت
الاشارة اليه في صدر باب ايضا عوجي ثوما من كلام الشيخ حيث

فمن الباري اما الاول فلا يثبت ان المراد ما يصدق عليه ج والذات يصدق عليه ج

اعتبر القدر الثالث ثم يقرر بعضهم ان قولهم كل الوجود كان ج فهو بحيث
لو وجد كان ب شرطية بناء على انه لو وجد في الادوات الدالة على الربط
وبالاولى بحيث لا يكون ج لو وجد كان ب وما قضيتان وهو ظاهر
الضاد لان كل الوجود في الادوات بل العلم في الحقيقة على ما له الحقيقة الاولى
بالحقيقة الثانية وكل منهما في حكم المفرد وليست وهو غير مشتبه على اهل العرف
فانهم يقولون لفظ ما الذي في الموضوع اما موصولة او موصوفة وهي مع ما يدل على
في حكم المفرد واحد الطرفين مستند والاخر غير مستند في الواقع والعلل بشرط
ان يقال ليس قولهم لو وجد كان ج شرطية فان معنى الشرطية ان الثاني صادق
على تقدير صدق المقدم وليس معنى ذلك ان ج صادق على تقدير وجود شيء في الخارج
فان صدق ج على تقدير غير موجود من الخرج بل المراد ما فرضه العقل ج واما غير هذا
ذلك فيكون الشرط لا انه لو كان ب فصدق القضية بحيث يتناول مفروضات الوجود
فان وجود شرط لا انه لو كان ج والا فمعنى قولنا كل ج ب ان المراد فرضه
العقل انه ج ب وليس معناها معنى شرط وهذا يقترب للظاهر الى تفسير
الشيخ وان كان بينهما بون بعيد فنصدم الخلق على الموجود الخارجي مجتمعا او
مقتدا والتفتا في الوضع بحجة الفرض بخلافه على اساسا تكل بيانه بعيدا
على انهم صرحوا بان سنال شرط حتى فتروا ذلك بان كل ما هو موجود فهو لازم
فانه قلنا لازم ج لا يجب صدق ج عليه فان على ج التامة لو وجدت لوجب
ويستحق صدقه عليها والمراد من قولنا كل ج ك صدق عليه ج قلنا الصدق
معتبر فانهم يجد بيان ان المراد من ج مصدق عليه ج يعتبرون القضية
تارة بحسب الخارج وتارة بحسب الحقيقة وايضا كان سنال ناقصة لا تامة
ثم يتجه عليه وجود من الاشكال انهم جعلوا القول ملزم ب وجودات الموضوع
فلا يصدق ملكة خاصة لما شربا اليه ب انه لم يبق فرق بين المطلقة والذاتية
بل والضرورية على هذا التفسير لان كل ما هو ملزم ب ب وايضا بالضرورة

هذا هو الوجه في
الاعتراض على
الشيخ في قوله
كل الوجود كان ج

والا لم تكن تحت الملزم من الملزم ج انه يخرج اكثر القضايا عن التفسير
وهو ان يكون ذات الموضوع فيها ملزوما لوصف الموضوع اول وصف الموصوف
كقولنا كل كاتب انسان او كل انسان كاتب بالنقل الى غير ذلك واعلم انهم
لو اكتفوا بحجة الاتصال او مطلق الملزم انهم من الخلق والجزء المنفرد منهم
الاشكال الثاني والثالث الا انه يرد عليهم الفرق بين المطلقة والضرورية
لان القول ب ج واجب الثبوت لذات الموضوع في وقت ما وسواء كان انتشار
الواجب ان قولهم كل الوجود كان ج يجب ان يكون بغير الواو لانه لو اورد الواو
لما لم يخلو اللفظ والمعنى اما التفتا فلان حرف الشرط يحتاج الى الجواب وقولنا فحيث
لو وجد غير مستند واما المعنى فلعلم تمام الكلام حيث قيل كل الوجود كان ج لانه
في بيان النسب بين الخارجية والاعتبارات اما المتفقاه في الكليات والامام الجعفي
الكلامي فيهما يرون ضرورة من وجه لما عرفت ان موضوع الموجبة
الحقيقية يجب ان يكون موصيا في الخارج بخلاف الموجبة الخارجية واذا كانت
موجودة في الخارج فالقول ب صدقها على كل الوجود الموصوف والمعدومة الملكة
والمستتعة في الخارج في الخارجية ليس الا على الافراد الموجودة في الخارج فالحكم فيها على بعض
ما عليه الحكم في الحقيقة بحيث لا يكون الموضوع موجودا اصلا يصدق الكلية الحقيقية
دون الخارجية كقولنا كل معتد طائر وجيه يكون الموضوع موجودا فاصدق
الحكم على جميع الافراد يصدق على الافراد الموجودة في تصادق كقولنا كل انسان
حيوان وانه لم يصدق على كل الافراد بل على الافراد الموجودة في الخارج صدقت للخاصة
دون الخارجية كما لو لم يوجد من الاشكال الا المثلث صدق كل مثلث مثلث
باعتبار الخارج دون اعتبار الحقيقة لان من افراد ما لا يكون مثلثا والى
هذا اشار المصنف بقوله وبينها فرق واما الموجبات الجزئية فالحقيقة
انهم من الخارجية مطلقا لانه متى صدق الحكم على بعض الافراد الخارجية
على بعض الافراد من غير عكس واما السلبات الكلية فالحقيقة انهم

هذا هو الوجه في
الاعتراض على
الشيخ في قوله
كل الوجود كان ج

مقدرة في جميع الجزئيات فاعتبر في السؤال قضية اخرى باعتبار الزمن
كل شيء في الزمن فهو في الزمن وفيه ظهور من وجهين ^{انما لا يصح اخذ القضية}
التي هي موضوعها متغير في الاعتبار فاننا اذا قلنا شريك الباربي متغير يكون معناه
شريك الباربي في الزمن متغير في الزمن وهو ظاهر الساديات التي في الزمن كيف
تكون متغيرا وكذلك في قولنا كل متغير معدوم فيه انه يلزم ان لا يكون فرق بين
والسالية في وجود الموضوع مع ان جمهور الخطاء فرقوا بينهما ويكفي ان يجاب عن
بان المجهول شريك الباربي متغير هو المتغير في الخارج ومعناه ان لا يصدق عليه في
ان شريك الباربي صادق عليه في الزمن ان متغير في الخارج وكذا المجهول في قولنا كل متغير
معدوم المعدوم في الخارج ومعناه ما ذكرنا ولا فساد فيه وعنه الثاني بان الموضوع
او كان موجودا في الخارج فلا بد من تصور اوله اجبي مع الحكم عليه كذلك ان كان
موجودا في الزمن فلا بد من تصور تلك الصورة جبي مع الحكم عليها فيكون كذلك
الصورة متحركة اخرى في الزمن وهو المراد بتصور الموضوع الزمني والموجبة
الزمنية محتاج الى ان يحضر موضوعها في الزمن بواسطة اللغاب ثم يتصور
تلك الصورة الموجودة في الزمن ويحكم عليها واما السالية فلا يحتاج الى ذلك في تصور
لولا بل يتصور الموضوع ويحكم عليه وفيه نظائر لان الحكم عليه لا يجوز ان يكون
التصور الذهنية فانه موجود في الخارج فاية بالنفس فكيف يحكم عليها بالاشاع
وايضا اذا قلنا كل متغير كذا فلحكم بها ليس على صورة المتغير بل على نفس الموضوع
وقد ذكر في مواو اما الجواب ^{الذي} فسيورد عليك وانه قد اذانا الكلام الى هذا
التمام فليسحق القضية على ما يلحق فتقول القضية الوجبة تحمل
على ثلثة امور ذات الموضوع وعند الموضوع وموافقا بالوصف العنواني وعند
الحل وموافقا بوصف المجهول لا بد في تحقيق القضية من التطرف فيها فهنا
ايها ثلثة الاولى في ذات الموضوع وهو افراد الشخصيات والنوعية عليها اشترنا
اليه ولا بد في الوجبة من وجودها مطلقا اما في الزمن او في الخارج بحيثما او متنا

تكون متغيرا وكذلك في قولنا كل متغير معدوم فيه انه يلزم ان لا يكون فرق بين

في انفسه الزمان هو معدوم
وهو ان الموضوع

فاننا قلنا كل شيء بخاصة على جميع الافراد المعينة كقولنا انما يوجد في كل فرد
فرد في الخارج بحيثما او متنا وكل فرد له موجود في ذاته فاما هذا اذا كان الموضوع
هذه الافراد من الافراد اما اذ لم يكن كذلك لانواع الثلثة والمثلث يختص بنبوع من
الافراد الذاتية لتوكلنا كل متغير كذا والاولا اشارة في الشنا حيث قال ان
حقيقة اللغاب هو الحكم بوجود المجهول للموضوع وسبب ان يحكم على غير الموجود بان
شيء موجود له حكم للموضوع اللغاب فهو موجود اما في الاعيان او في الازدهات
فانه اذا قال بان كل شيء متغير فاعنه كذا ليس معنى ذلك ان ذا عشرين قاعدة
من المقدم موجود لها في حال عدها ان كذا فان سلم يوجد كيف يوجد شيء بل لا بد
الحكم على الاشياء باللا لاجاب على الخافي اشياء ووجودها يوجد لها المجهول او انها معتل
في الزمن موجود المجهول لا متغير بحيث هي في الزمن فقط بل على انها اذ وجدت
وجد المجهول الى هذا ما في الشنا وهو متغير بان ذات الموضوع يجب ان
يبيح يتناول ما في الزمن والخارج بحيثما او متنا لا كذا اخذ خاصا باحد الا
والخاصات الشئ ما اعتبر القضية الامروية واحدا منطبقا على سائر القضايا
واما المتاخرونه فمعلومه بالاشتراك على فروقات ثلثة اذا جفت
حزومات لا كليات البصيرة الثاني في عند الوضع انه لا بد من امكان انصاف
ذات الموضوع بالعنوان في نفس الامر مطلق معناه كل واحد بما يمكن ان يصدق
عليه في نفس الامور فان اعتبار وجود الفرض يورد ما يورد وايضا للذات في القضية
وصحان فلا متغير ان سافيا وصف المجهول كذلك متغير ان سافيا وصف الموضوع
فلا شذج الجبر في قولنا كل انسان نالقي كذا لا يصدق بعض الجبر نالقي والام
نفس القضية اصلا وعلى هذا يصدق قولنا كل متغير معدوم موجبة لان امورا
في الزمن يصدق عليها في نفس الامور انها متشعبة بخلاف كل انسان ولا انسان
لا انسان اذ ليس هناك شيء يمكن ان يصدق عليه في نفس الامور انه انسان
ولا انسان وكذلك قولنا شريك الباربي معدوم فلا يوجد لافي الزمن ولا في العيين

وهذا انما يكون في فرد المجهول
كقولنا في كل فرد المجهول

الزمن هو المعدوم
وهو ان الموضوع
في انفسه الزمان هو معدوم
وهو ان الموضوع

في انفسه الزمان هو معدوم
وهو ان الموضوع

شيء يصدق عليه انشؤن في البراري في نفس الامر وانما يصدق القضية الواحدة متباعدة
 على معنى ان ليس يوجد ثم انه الثاني اقصى على هذا الامكان وحدث وحده الشيخ
 للمعرف زاد فيه قيد الفعل الموجود في الاعيان بل جميع الفرض الذي والوجود
 الخارج في ذاته الثالثة الثالثة عن العنواين يدخل في الموضوع اذا فرض العقل بوصفها
 بالفعل مثلا اذا قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود ما هو اسود في الخارج وما لم يكن
 اسود ويأتى ان يكون اسود اذا فرض العقل اسود بالفعل وما على راي انما ياتي
 فوجود في الموضوع لا يتوقف على هذا الفرض وقد اوما الشيخ الى هذا في الشارح حيث
 قال وهذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فمقتضى ما لم يكن للموضوع يلتفت
 الى ان حديث هو وجود بل من حيث هو مقول بالفعل موضوع بالصفة على
 ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل سواء وجد او لم يوجد وقال في الاشارات
 اذا قلنا كل ج ب معنى ان لكل واحد احد مما يوجد مع كان موضوعا في الشرط
 الذهني وفي الوجود الخارجي وكان موضوعا بل داليا او غيرهما بل يفتى ان يكون ذلك
 الشيء موضوعا بان ب قال كلاما صريحا في ان اعتبار عند الوضع مع الفرض والوجود
 على ان ج بالمتباعدة يدخل في الحكم الذي الضروري والممكن انه اذا فرض بالفعل كان المحمول
 ضروريا او ممكنا فيجب ان يكون كذلك سواء فرضي او لم يفرض والالزام انقلاب ما ليس
 بضروريا او ممكنا ضروريا او ممكنا على تقدير يمكن وان مع ولهذا اشبه ان عند الوضع
 لا يدخل في الضرورية والامكان فالمذهب ان لا فرق بين في الضرورية والممكنة بحسب
 المصدق بل في الشرط فمقتضى المذهب وفي الاطلاق وكانت المتأخرين لما رأوا
 ان الشيخ يعتبر في عند الوضع نفس الامر بالفعل حسبوا ان قيد الفعل يرتبط
 بنسب الامر في الوجود التي وضعها الشيخ وليس الامر على ما هو عليه بل المستبعد
 بحسب نفس الامر هو اطلاق اصناف ذات الموضوع بوجوده واعتبار الفعل قد
 التي هي مجرد الفرض على اشار اليها الاشارات والشعار المحضة الثالثة
 في عند الخلق قد سلف الى ان المحل هو مفهوم الباري لانه ثم انه يجب ان يكون

يمكن ان يكون
 الموضوع في
 الوجود في
 الوجود في
 الوجود في

في عند الخلق قد سلف الى ان المحل هو مفهوم الباري لانه ثم انه يجب ان يكون

على الموضوع صدق الكل على جزئياته والام تعدد الحكم من الاوسط الى الاصغر
 لولا ان يكون الحكم المذكور في الكبرى مختصا بجزئيات موضوعها فلا يتعدت
 الى الا يكون من جزئياته وهذا القدر يكتسب من الشبهة التي اوردت
 على اخراج المتيقن من الموضوع وهي انه يبطل بثلث قواعد انعطاس السالبة الكلية
 والموجبة الجزئية وانتاج رابع الاول وذلك لانه لا يجوز ما صدق عليه في جزئياته
 يصدق الاشياء من الانسان بوجه ولا يصدق الاشياء من النوع بانسان لصفا
 تتبعض وهو قولنا بعض النوع انسان وانما يصدق هذه الموجبة الجزئية
 مع صدق نقيض علمها وهو الاشياء من الانسان بنوع وانما يصدق بعض
 النوع انسان ولا شيء من الانسان بنوع مع كذا النتيجة لانا نقول ان يصدق
 قولكم بعض النوع انسان وانما يصدق لو كان الانسان صادقا على افراد النوع
 صدق الكل على جزئياته وليس كذلك وربما يجاب منع عدم صدق الاشياء من النوع
 بانسان وهذا لان الحكم على الافراد الشخصية ولا شك انه ليس للنوع افراد
 شخصية لان الشخص معروف للشخص وافراد النوع معرفة للجميع واذا لم
 تكن الافراد لم يصدق الايجاب الجزئي اصلا فيصدق السلب وفيه نظر
 لان كل الحكم الكليات للثمة لا في اما ان يكون له افراد شخصية او لا يكون
 فان لم يكن وجب ان لا يصدق الحكم على شيء من الكليات وبطلان ذلك ضرورة
 صدق قولنا كل نوع متمم ومقول في جواب ما هو افراد متممة الختايق الى غير
 ذلك من القضايا المستقلة في هذا الفن وان كان له افراد شخصية ساق جوابا
 بالكلية وعن الشبهة الجوهية لكونها في رسالة تحقيق المحصورات من اشياء
 الوضوح عليها فليتصفح باب اذا عرفت ان يمكن معرفة مفهوم المحصورات
 الباقية بالمعاني على معنى الموجبة الكلية فان الحكم في الجزئية على بعض ما عليه
 الحكم في الكلية فالشرائط المعتمدة في الحكم معتبرة ههنا في البعض والسالبة
 الكلية هي سلب المحمول من الافراد من افراد الموجبة الكلية ارفع ما اثبتة الموجبة

في عند الخلق قد سلف الى ان المحل هو مفهوم الباري لانه ثم انه يجب ان يكون

الموجبة

الجزئية والسالبة الجزئية على سلب المحول عن بعض الأفراد أو رفع ما تنفي المحل
 الكلية ويتحقق كلاهما ذلك ان السلب لا يستلزم وجود الموضوع فانه لما كان
 السلب رفع الايجاب فصرف السالبة الخارجية اما بانقضاء الموضوع في الخارج
 حتى يصدق سلب الشيء عن نفسه كقولنا لا شيء من الغلال بخلافه واما بانقضاء
 المحل كقولنا لا شيء من الانسان فيجوز كذا صدق السالبة الحقيقية اما بانقضاء
 موضوعها في الخارج فيختصها وتعدى اما بانقضاء الحكم والذات في الذاتية وبالجملة
 يقع الايجاب اما بانقضاء عقد الوضع او بانقضاء عقد المحل فصدق السلب يمكن
 في الجانبين بخلاف الايجاب وهذا معنى قولهم موضوع السالبة اعم من موضوع
 الموجبة لا ماطة بعض من ان افراد السالبة اكثر من افراد الموجبة فان وقوع
 السالبة حيث موضوع الموجبة يزعم بعضهم انه لا بد في السالبة من وجود الموضوع
 واللاماتج الضرب الثاني والرابع من الشك الاول لان عقد الوضع في الكبرى
 ان لم يكن هو عقد المحل في الصغرى لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر
 وان كان عقد المحل في الصغرى او هو ايجاب وجب وجود الموضوع في الكبرى وغاية الفرق
 بين السالبة والموجبة ان مقتضى وجود الموضوع في الموجبة كمرور ان عقد
 الوضع والمحل فيها مستعملان وجود الموضوع واما السالبة فالذي يستلزم وجود
 موضوعها هو عقد الوضع لان السلب لما يرد على عقد المحل فقط واما عقد
 الوضع فباق وهذا غير صحيح لان السلب لو استلزم وجود الموضوع لم يمتنع
 تناقض بين الموجبة والسالبة لعلنا واما الكبرى في الشك الاول فعقد الوضع فيها
 يشتمل على عقد المحل في الصغرى ولا يلزم الا وجود بعض افراد الموضوع لاجتماعها
 ولو سلم فغايتنا ما في ان السالبة الواقعة في الكبرى الشك الاول يكون موضوعها
 موجودا ولا يلزم من اعتبار وجود الموضوع في المحل سالبة فانه قد صدق الفرق
 بين الايجاب والسلب اما يتم على رأي المتأخرين واما على رأي الشيخ فلا لانه
 ما اعتبر الا وجود الموضوع مطلقا ولا بد من مقتضى موضوع السالبة فيكون

ان السالبة لا تستلزم وجود الموضوع
 بل هي مجرد نفي عن بعض افراد الموضوع
 واللاماتج الضرب الثاني والرابع من الشك الاول لان عقد الوضع في الكبرى
 ان لم يكن هو عقد المحل في الصغرى لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر

ان السالبة لا تستلزم وجود الموضوع

ايضا موجودا فنقول ان موضوع لا يستلزم وجوده وانما يستلزم لو كان متصفا
 بغيره وببينة اننا اذا قلنا كل ج ب فهو موضوع لكل واحد من افراد ج التي لا
 نهاية لها على احد الغايات الوجود من الازل الى الابد ولا شئ ان تصوراتها مجازيا
 وشخصا لا يكون فضلا عن الوقوع فكنا استغفورا الا باعتبار الجمال اعتبار
 اننا افترجج والايجاب انما يستلزم وجودها على سبيل التتميل فللم يكن منها
 وذلك سكتا لان المبدأ يستلزم الايجاب وجود الموضوع انه يستلزم حاله
 ثبوت المحل للموضوع لاجل العلم بالثبوت اعني الايجاب فربما كان الموضوع
 معناه حالة الحكم موجبة الايجاب كقولنا زيد سيوجد غدا فان هذا الحكم يصدق
 اذا وجد غدا وايضا مقتضى الحكم وجود الموضوع في آن واحد وسواء كان مقتضى
 الايجاب قد يكون وجوده اولا ولما في الوجود الازلي وعلى هذا قلنا السلب لا
 وجود الموضوع بل على ارتفاع المحل للجمال الحكم بالانقضاء اعني السلب فانه لا بد
 من وجوده في الوجود على الحكم من ان ارتفاع المحل لا يقتضي سكتا يجب ان يمتنع
 هذا الموضوع واما المتضمن في الموضوع كل الايجاب لافاساح الانتظام وطرح
 الاظهار ومشاريات تغيرات المتشعبين فتراعد القدماء وسامشي بمعنى الحكم على
 الحكماء ولم يذهبوا الى التماسي الا فاضل وفكرت لها في نفس فاطلمت على فاق
 وحال ولم يمتنع عن تمسكها وتعضيلها ضمن النفي او منافستها في النفي
 لعلنا لا يفتني سكر من ارباب الازمان والوقايد او غماض من اولى البصائر
التفاوت الثالث قد سبق ايام الى ان مفهوم الانسان مثلا لا يقتضي
 الكلية والاشتمال على زيد ولا الجزئية والاشتمال على كثيرين بل الانسان
 من حيث هو معنى وما في موضوع الكلية معنى ومع الجزئية معنى ومع اعتبار القدم
 ان يكون بحيث نسبة الى امور متكررة معنى وهو في نفسه صالح لجميع ذلك وموضوع
 للمفهوم الشئ من حيث هو مفعا في هذا الانسان كذا ونوعه لا يكون مفعة لان
 الكلية والتوعية انما يعرضان الانسان لامن حيث هو بل اذا نسبنا الى

ان السالبة لا تستلزم وجود الموضوع
 بل هي مجرد نفي عن بعض افراد الموضوع
 واللاماتج الضرب الثاني والرابع من الشك الاول لان عقد الوضع في الكبرى
 ان لم يكن هو عقد المحل في الصغرى لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر

و من بعد كل يوم يقرأ الحمد لله
والصلاة والسلام على محمد وآله
عليه السلام ثم يقول اللهم صل على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم وسلم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

عدم اليقين عن الشجر الجاهل وعدم الاشتداد والضعف عن الجور سلبا فانها
 اياها شاة ولا من شان نوعه ولا من شان جنس اذا جئنا له ابطال
 الشيخ الكل يا ما اذا قلنا للجور ليس مريض وكل ليس مريض غنى عن الموضوع فتج

بالضرورة ان الجوهر غير من الموضوع لانها خارج اليمين والشكل الاول لا ينتج الا اذا
صغرا موجبة فيكون قولنا الجوهر ليس بغيره موجبة معدولة مع ان الصغرى
ليس من شأن الجوهر والامن شأن جنسه القريب والبعيد واورد عليه
احد اهل الجاهل ذكره صاحب الكشكشت وتقريره ان قولنا الجوهر ليس
بغيره موجبة لا يصح بجميع مقدماته فانه لو كان صحيحا لزم ان لا يسلط في اليمين
وجود الموضوع لانا اذا قلنا للخلاء ليس بوجوده وكل ما ليس بوجوده ليس
ينتج بالضرورة ان للخلاء ليس بوجوده فلو كان قولنا للخلاء ليس بوجوده
موجبة لزم حينئذ الإعجاب بعدم الموضوع والشئ نفسه لا يقتضيه وانما
تتصلي وهو ان لا يثبت ان الصغرى السالبة في الشكل الاول لا ينتج ولما لا ينتج
اذ لم يتكرر النسبة السالبة في الكبرى كقولنا لا شئ من ج ب وكل ب ا فلا يلزم
ما ذكره من المعجزة ومنع عدم انتاج الصغرى تحت الاوسط اما اذا شددت
النسبة السالبة كما في المثالين المذكورين وحاصل ذلك الشئ وما اورد
الكشف فتح والبداهة شهود باننتاجهما اقل المصنعة وتعالى ان يقول
القياس في المثالين المذكورين انما ينتج لكون الصغرى موجبة وان كانت
سالبة المحمول والموجبة السالبة المحمول لشبهها بالسالبة لا يقتضي وجود
قلوب قلت اذا قلنا ليس بـ فالسلب ان كان جزءا من المحمول كانت
موجبة معدولة وان كان خارجا عن المحمول كانت سالبة فلا يتصور سالبة
المحمول فتكون السلب خارج عن المحمول في السالبة وسالبة المحمول الا ان في سالة
المحمول زيادة اعتبار فانما في السلب تصور الموضوع والمحمول ثم النسبة اللاحقة
بينها ويرفع تلك النسبة في سالة المحمول فتصور الموضوع والمحمول ثم النسبة
اللاحقة ويرفعها ثم يعود ويحمل ذلك السلب على الموضوع فان اذ لم يصدق
إعجاب المحمول على الموضوع يصدق سلبه عليه فيتكرر اعتبار السلب في المثالين
السالبة فان في اربعة امور تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة

مركبة كانت بيننا

مركبة كانت بيننا

الاجابة

الاجابة وسلبها وفي السالبة المحمول خمسة وهي تلك الامور الاربعة مع كل
على الموضوع وهكذا في السالبة الموضوع فانه قد حمل في سالب العنوان على
الموضوع ومن سنا سلبهم يقولون معنى السالبة المحمول ان ح شئ سلب عنه
المحمول ومعنى السالبة الطرفيين ان شئ سلب عنه ح هو شئ سلب عنه ب و
معنى السالبة ان ج سلب عنه ب ومعنى الموجبة ان ج يصدق عليه لا ب
ويعمل لكل من هذا ان السالبة المحمول لا تستدعي وجود الموضوع كما لا يستدعي
السالبة فان قد يفتقر العرف فاعلم ان المصنعة انما اورد ذلك الكلام دفعا
للتفتيش المذكورين لما دفعه التفتيش الاجمالي فهو ان الموجبة لما يستدعي
وجود الموضوع اذ لم تكن سالبة المحمول اما اذا كانت سالبة المحمول فليس بها
بالسالبة لا تستدعي وجوده واما دفع التفتيش التفصيلي فان السالبة في الشكل
الاول لا ينتج اطلاقا فانا اذا قلنا لا شئ من ج ب وكل ب ا ليس بـ الحق الصغرى
ان العلم الاجمالي مرتفع عن كل ج ضرورة ارتفاع عقد الحمل في السالبة
ان هذا الوجه ما تكرر في الكبرى فان معناه ما يصدق عليه سلب ب ا فلا يلزم
تدري العلم والقياس في المثالين المذكورين انما ينتج لكون الصغرى موجبة
سالبة المحمول لا سالبة بمحضه والحاصل ان الصغرى متى كانت سالبة
لم يتكرر النسبة السالبة ومتى تكررت النسبة السالبة لم يكن الصغرى
سالبة بل موجبة سالبة المحمول فانت قلت في لايتم كلام الشئ لتوقعه على
ان الصغرى موجبة معدولة فتكون كلام الزام فان التضمين والصغرى
المشتقة على السلب في الموجبة المعدولة والسالبة فان لم يكن سالبة لزم ان
تكون موجبة معدولة وفيه نظر لان السالبة والسالبة المحمول متلازمان
فانتاج الكبرى مع اعزها موجب انتاجها مع الاخرى غاية ما في الباب ان انتاج
الموجبة السالبة المحمول ابيض واجامى انتاج السالبة فانا اذا قلنا كل ج ليس
وكل ب ا ليس بـ افتدركنا في الصغرى بان ب مسلوب عن كل ج وفي الكبرى

مركبة كانت بيننا

وان اتى بالكل ما سلك عليه في العلم بالقوة ان انما ثبت للكل في خلاف ما اذا
 بطلنا الصغرى بطلنا لا محقق من ج ب فان معنا ان الكل ج ليس يصدق
 عليه ب ومعنى الكبرى ان ما يصدق عليه ليس ب ا فلا بد ان لا يصدق ب ا لكن
 اذا صدق الكل ج ليس يصدق عليه ب يصدق لكل ج يصدق عليه ب سلب ب وج
 يصير الاندراج بينا وبينه وبينه الاول وجده اخر وسوان انتاج القياس
 لا يتوقف على صدق المقدمات والموجبة لنا استثنى وجود الموضوع ان كانت
 صادقة فيجب ان يكون قولنا الخلا ليس بوجوده موجبة لاذية مع انه يتفق خلا
 ما ذكره الشيخ فان موضوع الصغرى موجود والحكم فيها صادق ولزم سلمه
 ذلك ولكن لا يثبت الموضوع فيها معدوم لان الشيخ ما اعتبر الوجود الخارجي
 بل مطلق الوجود وهو يتحقق سوا قال صاحب الكشافة بعد ايراد النفي
 والحق ان الوجبة المستتعة في القياس لا يستدعي وجود الموضوع فانه اذا صدق
 نسبتا لموضوعيها سواء كان موجودا او معدوما يصدق الحكم على كل واحد
 عليه تلك النسبة يصدق الحكم على ذلك الموضوع بالضرورة نعم لو فرضنا الوجبة
 بانها التي حكم فيها بشيئ المحل لا فرق الموضوع للوجود في الخارج محققا او متقدرا
 بلزم اشتراط وجود الموضوع فيها على التفصيل اما من فترعا ما من لا ذكر
 الشيخ من انها التي حكم فيها بشيئ المحل للموضوع سواء كان موجودا في الخارج
 او في الذهن محققا او متقدرا في ذلك لا مشاحة في تفسير الالفاظ كذا لا يمكن
 فيه ثلث قوانين **أ** اشتراط الاجاب في صغرى الاول والثالث لا نا اذا
 قلنا كل معدوم ليس بوجوده وكل ليس بوجوده ليس بشيئ من ينتج بالضرورة ان
 كل معدوم ليس بخبر من ج ان الصغرى ليست موجبة على ذلك التفسير
 ان انطاس الموجبة الى الموجبة لصدق قولنا بعض الابعاد معدوم مع ان قولنا
 بعض المعدوم بعد ليست موجبة على انطاس السالبة الجزئية فان قولنا بعض
 المعدوم ليس بوجوده سالبة ويلزم بها بعض الموجودة ليس بمعدوم والاصرف

في صغرى الاول والثالث لا نا اذا قلنا كل معدوم ليس بوجوده وكل ليس بوجوده ليس بشيئ من ينتج بالضرورة ان كل معدوم ليس بخبر من ج ان الصغرى ليست موجبة على ذلك التفسير ان انطاس الموجبة الى الموجبة لصدق قولنا بعض الابعاد معدوم مع ان قولنا بعض المعدوم بعد ليست موجبة على انطاس السالبة الجزئية فان قولنا بعض المعدوم ليس بوجوده سالبة ويلزم بها بعض الموجودة ليس بمعدوم والاصرف

ان موجود معدوم همت وقت حسنت ولها من الالفاظ تقول لست ادري ما ذا
 يصنع هذا الفاضل هل مشروط في صغرى الاجاب او لا فان لم مشروط فقد قال
 بخلاف ما خرج به وان اشتراط فلا في اما ان يعتبر في الاجاب وجود الموضوع او لا
 فان لم يعتبر فقد بان بطلانه ان ثبوت الشيء للشيئ فرع بثبوت في نفسه بالضرورة
 وان اعتبر فان لم يعتبر الا الوجود المطلق كما اعتبره الشيخ فقد اورد على نفسه
 الاعتراضات وان اعتبر الوجود الخارجي المجتهد او المتقد قد ثبت ان الانتاج
 في الشكل مجتهد مع عدم موضوع الصغرى هذا الاعتراض واد عليه ايضا لانه
 اذا تعدى الموضوع مطلقا فقد انعدم في الخارج بطريق الاولى والذي يتضح منه العجب
 ان من اشتراط في موضوع الموجبة الوجود الخارجي منكم اشتراط الاجاب ومن
 اعتبر الوجود المطلق لا يمكن فاجبت بما هو مسبوق بتقديم مقدمة وهي ان
 المتأخرين لما راوا ان الحكم للاربعيات مغايرة للحكم الزمنية واعتبرا
 ان ما فرضه الشيخ القضية ليس منطقيا على جميع القضايا فلم من قضية
 لا وجود لموضوعها قولنا شريك الباري بغاير الباري وبعض المعدوم مطلقا
 لا موجود ولا محسوس فان سدا وامثالها يصدق موجبات مع عدم الموضوع
 فيها وعدم انطباق تسمير الشيخ عليها اعتراضا ان منسوا القضية بتفسير
 عام شامل لجميع القضايا واعتبر واقضية خارجية وقضية حقيقية واستعملها
 في الاجل كما ان القضية تعتبر نارة مطلقا واخرى خارجية او حقيقية كذا
 القياس يعتبر نارة على اللطاف واخرى في الخارجية المحققة والمقدرة والمثلث
 كاختصاصا منوم القضية بالخارجية والحقيقية خصصوا الاجل في العلم
 والتقاضي والقياس بها ايضا اذا ثبت هذا التقرير فنقول صاحب الكشافة
 اشتراط اجاب الصغرى لاني مطلق القياس بل في قياس الخارجية مت
 والمقتنيات واعتبر وجود الموضوع فيها على التفصيل والشيخ لما اعتبر
 قضية عامة واعتبر مطلق القياس واد عليه ان قولنا كل معدوم ليس بوجوده

في صغرى الاول والثالث لا نا اذا قلنا كل معدوم ليس بوجوده وكل ليس بوجوده ليس بشيئ من ينتج بالضرورة ان كل معدوم ليس بخبر من ج ان الصغرى ليست موجبة على ذلك التفسير ان انطاس الموجبة الى الموجبة لصدق قولنا بعض الابعاد معدوم مع ان قولنا بعض المعدوم بعد ليست موجبة على انطاس السالبة الجزئية فان قولنا بعض المعدوم ليس بوجوده سالبة ويلزم بها بعض الموجودة ليس بمعدوم والاصرف

يكون وجوديا او عديا يترتب في حال القضية فالمعتبر انما هو عدوله وتخصيله
 على انه ربما يعتبر المعدول في الموضوع مع انه قليل الغاية وتعرف بين الموضوع
 المعدول وبين السلب بآثار القضية ان كانت مستوية فان تعلم جروت
 السلب على السور كان سلبا محصلا لكوننا ليس كل انسان كالتبا وان
 تاخر كان عدولا لكوننا كل لاجي جاد كما في الدائبة وان لم يكن مستوية فان
 اقترن بالموضوع لفتنا او ما في معناه كالدخيل الموضوع موجبا لعدول التبا
 ما عدا لاجي او الدخيل ليس بالاجي جاد وان لم يتبين بشئ من هذه الامور كان
 الاقتران ايا بالثبوت او الاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالمعدول
 والبعض بالسلب والوضع الطبيعي للقضية ان لها ور السور الموضوع على
 لبيان كية افراد والرابطة المحمول اذ هي لربط بالموضوع والجهة الرابطة
 لانه البيان كيفية نسبة المحمول وجروت السلب المحمول في القضية الثابتة
 والرابطة في الثلاثية والجهة في الرباعية والامكان السلب واداء على الثبوت
 الايجاب ثم لونا اخر جروت السلب عن الجهة كانت القضية سالبة
 موجبة بتلك الجهة وقرق ما بين سلب الضرورة وضرورة السلب وسلب
 الامكان واسكان السلب وسلب الاطلاق والطلاق السلب فاقول ولا
 القضية ان يكون ثنائية تقتصر فيها على ذكر الموضوع والمحمول ثم يوضح
 بالرابطة فيصير ثلاثية ثم تفرق بها الجهة فتصير رباعية وانما لم يجعل باعتبار
 السور خامسة كما جعلت باعتبار الجهة رباعية لان الجهة لازمة للقضية اذ
 كل نسبة لا بد لها من كيفية من الضرورة والدوام ومقابلتها بخلاف السور
 لانه غير لازم كافي للمحمول والشخصية لآثار السور ليس له اعتبار زائد على
 الموضوع فان مفهومه اما جميع الافراد او بعضها وسوا الموضوع بالتحقيق
 بخلاف الجهة وهذا الشارح في الشفاء بقوله فالرابطة تدل على نسبة
 المحمول والسور يدل على كية الموضوع ولذلك ما كانت الرابطة معدومة في

فيكون
 الموضوع
 المحمول
 السور
 الجهة
 الرابطة

فيكون
 الموضوع
 المحمول
 السور
 الجهة
 الرابطة

فيكون
 الموضوع
 المحمول
 السور
 الجهة
 الرابطة

الفصل الخامس في مجزئ

انما هو
 الموضوع
 المحمول
 السور
 الجهة
 الرابطة

جانب المحمول وكان السور معدوماني جانب الموضوع **الفصل**
 لقاسم في الجهة التي قد بدأ شروع في تقسيم القضية باعتبار الجهة ولا بد من
 تحقيق الجهة اولا فكل نسبة بين المحمول والموضوع سواء كانت تملك النسبة
 ايجابية او سلبية لها كية في نفس الامر من الضرورة والدوام ومقابلتها
 اى بالضرورة والملازم لا على معنى ان كية النسبة ملحوظة في الاربع و
 ان كان في جهات المصنف دلالة على ذلك بل على معنى ان الكيفية يتصور
 في الضرورة والملازمة باعتبار الدوام والملازم باعتبار آخر وتلك
 الكيفية الثابتة في نفس الامر هي ثبوت القضية وعرضها والمفرد الال
 عليها في القضية المنطوق او يتم العقل بها في القضية المعقولة يسمى جهة ونوعا
 والقضية اما ان يكون للجهة فيها مذكورة اولا فان ذكرت فيه الجهة يسمى جهة
 ومقومه لا شتمها على الجهة والمنوع ورباعية لكونها ذات اربعة اجزاء و
 ان لم يذكرها فهي مطلقة وقد كانت جهة القضية ما دنا اذا قلنا كل انسان
 حيوان بالامكان فالمادة ضرورية والجهة الضرورية لا يقال المادة كية
 الثابتة في نفس الامر والجهة هي المنطق الدال عليها او يتم العقل بها هي الكيفية
 الثابتة في نفس الامر فلو طالت المادة لم يكن دالا على الكيفية في نفس الامر
 بل على امر آخر ولم يكن حكم العقل بل حكم النظم فاننا اذا قلنا كل انسان كاتب
 بالضرورة والكيفية التي للنسبة بينهما في نفس الامر هي الامكان والضرور
 لاننا عليها لاننا نقول لان الجهة لو لم يطابق المادة لم يكن دالا على الكيفية
 في نفس الامر ولم يكن حكم العقل بها وانما تكون كذلك لو كانت الدلالة للمنطوق
 قطعية حتى لا يمكن تخلف الدلول من الدال اولا لم يجوز عدم مطابقة حكم العقل
 وليس كذلك بل للجهة ما يدل على كية في نفس الامر وان لم تكن تلك الكيفية
 موجودة في نفس الامر وحكم العقل اعم من ان يكون مطابقا او لم يكن هذا على
 اى للتأخر من دما على راحة القمار من المنطوقين والمادة ليست كية

كون

ان

الاولية اعم من نفي الدوام الاولي والمقتيد بالاعم من المقتيد بالاختصاص لانه اذا
صدق المقتيد بالاختصاص صدق المقتيد بالاعم ولا ينعكس وسأعني الاطلاق
غير صحيح فاما المقتيد بالعموم الاعم انا يكون اعم من المقتيد بالاختصاص
مساويا للمقتيد بالاعم انا لانه اذا كان الاختصاص من المقتيد بالاختصاص
والناطق النامي او مساويا للمقتيد بالاختصاص لانه الناطق الخاص والناطق العام
لما امتساويان واذا كان اعم منها من وجه فيحمل العموم على الخاص والناطق الخاص
للخاص ويحمل الخاص على اعم منها فيكون صدقها كصدق المقتيد بالاختصاص
المقتيد بنفي الدوام الاولي صدقت المقتيد بنفي الضرورة الاولية وسقط وبالعكس
فانه لو صدقت الضرورة الذاتية مع نفي الضرورة الاولية ولم يصدق مبراهن الدوام
الاولي صدقت الضرورة الذاتية مع الدوام الاولي والضرورة الذاتية من الضرورة
ما دامت ذات الموضوع موجودا ولكن ذات الموضوع ههنا موجودا اولا واما
لتحقق الدوام الاولي فيكون الضرورة حاصلة اولا واما وقت كانت مقتيدة
بنفي الضرورة الاولية ههنا والضرورة الاولية اختص من الاول اي الضرورة
الذاتية المطلقة لان الضرورة متى تحققت اولا واما متى تحقق ما دام ذات الموضوع
موجودة من غير عكس وانما يصح من اني للغياب وانما في السلب فهي مساوية
لان متى سلب المحمول من الموضوع ما دامت ذاته موجودة يكون مساويا ههنا
اذا واما لا متناع ثبوتها في حال العدم ومباينة للاخيرين انا مباينة للمقتيد
بنفي الضرورة الاولية فاما مباينة للمقتيد بنفي الدوام الاولي فاما مباينة
تتبع العموم وعين الخاص في المقتيد بالضرورة والضرورة من الضرورة باعتبار
وصف الموضوع ويطلق على ثلثة معان الضرورة ما دام الوصف اي الحاصلة
في جميع اوقات اتصاف الذات بالوصف العنواني كقولنا كل كاتب انسان
بالضرورة ما دام كاتباً والضرورة بشرط الوصف اي يكون للوصف دخل
في الضرورة كقولنا كل كاتب يتحرك الاصابع ما دام كاتباً والضرورة لاجل الوصف

بنفي الضرورة الاولية
بنفي الضرورة الذاتية

اي يكون الوصف متشكلاً للضرورة كقولنا كل مستحب ضاحك بالضرورة ما دام
والاولى اعم من الثانية من وجه لتساويهما في مادة الضرورة الذاتية اذ كان
العنوان نفس الذات او مساويا لها كقولنا كل انسان اوليا لمجرد
حيوان بالضرورة وصدق الاول بدون الثانية في ذات الضرورة اذ كانت
العنوان وصفا معارفا لا بقابل الموضوع بالكاتب وبالعكس في ذاته لا يكون
المحمول ضروريا للذات بل بشرط وصفت متارفي كما في قولنا كل كاتب يتحرك
الاصابع فان يتحرك الاصابع ضروري لكل اصدق عليه الكاتب بشرط اتصافه
بالكتابة وليس بضروري في اوقات الكتابة فان الكتابة نفسها ليست ضرورية
لاصدق عليه الكاتب في اوقات ثبوتها فكيف يكون يتحرك الاصابع التابع لها
ضروريا وكذا النسبة بين الاولى والثالثة من غير فرق والثانية اعم من الثالثة
لان متى كان الوصف متشكلاً للضرورة يكون للوصف مدخل فيها ولا ينعكس
كما اننا في الزمن الحاضر ينعكس الحاضر واجب بالضرورة فانه يصدق بشرط
وصف الحاضر ولا يصدق للحل للضرورة فان ذات الزمن لو لم يكن له مدخل في
فكفي للحرارة فيه كان للحرارة ثباتا اذا صار حاراً فقولنا الضرورة الوصفية
اي الحاصلة من وصفت الموضوع المراد بالضرورة بشرط الوصف فانه لما
كان للوصف مدخل فيها كانت حاصلة منه في الجملة وهي اما مطلقة او مقتيدة
بنفي الضرورة الاولية او بنفي الضرورة الذاتية او بنفي الدوام الاولي او بنفي الدوام
الذاتي والاعم الاول اعم من الاربعة الباقية لان المطلق اعم من المقتيد
والثاني وهو المقتيد بنفي الضرورة الاولية اعم من الثلاثة الباقية لان
الضرورة الاولية اختص من الضرورة الذاتية والدوام الاولي والدوام الذاتي
فمتى صدقت الضرورة الوصفية مع تقي واجدة من صفات الجاهات صدقت مع نفي
الضرورة الذاتية والاصدقت مع ثبوتها فيصدق مع الوجه المعروض انتفاها
وليس يلزم من صدق الضرورة الذاتية والثالث والرابع اعم من الخامس

بنفي الضرورة الاولية
بنفي الضرورة الذاتية

الوصفية مع نفي الضرورة
الاولية صدقها مع نفي
واجدة منها الجواز يقتضيها
مع انتفاء الضرورة

صفت الضرورة الوصفية من الدوام الذاتي صدقت مع نفي الضرورة الذاتية
 اذ مع نفي الدوام الذاتي والاصحاح مع نفيها فيصعب مع تحقق الوهم الذاتي
 هذه وليست صدقت مع نفي الضرورة الذاتية اذ مع الدوام الذاتي صدقت مع نفي الدوام
 الذاتي لحوادث شبيهة مع استنائها وبسببها اي بين الثالث والرابع عموم من وجه لصدق
 في ان يكون الضرورة والدوام وصدق الثالث بدون الرابع في ان الدوام المجزؤ
 عن الضرورة والعكس في ان الضرورة المجزؤ عن الدوام الذاتي ولذا يبين الضرورة
 الوصفية بالمعنى المذكور والضرورة الذاتية عموم من وجه والضرورة الذاتية
 قد لا يكون شرط الوصف بان لا يكون للوصف مدخل في الضرورة فلا يصدق
 الضرورة المشروطة ح وقد يكون بشرط الوصف اذا اتخذ الوصف والذات
 فيبقي ما كان وفي خارج الوصف الذات ولا يكون الضرورة متحققة في جميع
 اوقات الذات فيصدق الضرورة المشروطة بدون الذاتية ثم لو ان الضرورة
 الوصفية الضرورة الخاصة ما دام الوصف كما نت اعم من الذاتية لانه متى
 ثبتت الضرورة في جميع اوقات الذات ثبتت في جميع اوقات الوصف من غير
 عكس الواقع للضرورة بحسب وقت اما معين كقولنا كل من خضع للضرورة
 وقت الجبلولة وما عي حقيق لا على معنى ان عدم اليقين معتبر فيه بل على معنى
 ان التعيين لا يعتد به كقولنا ان انسان مستغن بالضرورة في وقت ما
 وعلى التعيين في اما مطلقة وبمعنى وقتية مطلقة ان بقيت الوقت ومطلقة
 ان لم يبق وقتا وما عي بنفي الضرورة الذاتية او الوصفية
 اذ يبقى الدوام الذاتي او الوصفية هذه اربعة عشر قسمها على التقادير
 اما وقت الذات ان يكون نسبة الجمل للموضوع ضرورية في بعض اوقات وجود
 الموضوع كما هو اما وقت الوصف ان يكون النسبة ضرورية في بعض اوقات انقضاء
 ذات الموضوع بالوصف العنقولي كقولنا كل مغفل تام في وقت زيارته الغدا
 على جيل ما يتخلل ولولم طالب الغدا وقتا ما است اوقات كونه تاما في الاقسام

في بعض اوقات
 في بعض اوقات

ضرورة

انما

في

على ثلاثة وعشرون والفصل في النسبة ان المطلق اعم من المتعين والحق
بالشيد الا ان لم يناء على الطريقة التي سلكناها فيما قبل على ما يلوح بادنى الشك
 وكل واحد من السبعة بحسب الوقت المعين لخص من مظهر من السبعة
 بحسب الوقت المعين للمعنى فانه لا يكون ضروريا في وقت معين يكون
 في وقت ما ولا ينشأ في الجبلولة الا ان يكون بحسب وقت الذات اعم من
 من الاوقات بحسب وقت الوصف لانه لا يكون ضروريا في وقت الوصف
 فهو ضروري في وقت الذات ضرورة ان وقت الوصف وقت الذات من غير
 والسر في ضرورة ما ليس ضروريا ضرورة في وقت ان الشيء اذا كان متغلا
 من حال الى آخره بالوقت تلك الاستلالات الى حالة يكون ضروريا بحسب
 مقتضى الوقت ومنه من تعلم ان لا يكون للوقت مدخل في الضرورة
 ولذا الموضوع ايضا لما ان الضرورة لا في ضرورة الاختصاص فانه لما كان بحسب
 يتبين من الشئ وتختلف اشكاله بحسب اختلاف اوضاع
 منها فلهذا الجبلولة الارض واجب لخاصة الخاص الضرورة بشرط الجبلولة
 وهي ضرورة شيوع الجبلولة للموضوع او سلمه عند بشرط الشبوت والسلب
 ولا فائدة فيها لان كل جمل هو ضروري للموضوع هذا المعنى وربما يبين
 الضرورة في الاقسام الخمسة بانها مطلق لم يعتبر فيها شرط او مشروطة
 والاولى الذاتية والثانية اما ان يكون شرطها اخلاقي كالتقية او خارجيا
 والداخل اما متعلق بالموضوع او الجمل والمتعلق بالموضوع اما ذات او وصف
 وهي الوصفية والمتعلق بالجمل واحد لانه وصف لا يعتبر له ذات وهي التي
 الجمل والخاص اما وقت معين او غير معين واياما كان هي التي بحسب الوقت
 وانه تعلم ان هذا حصر منقش الا انه لا ينع عن ضبط تام اذ قيل ضرورة او
 ضرورة مطلقة او قيل على حسب الضرورة وارسلت غير معينة بامر من الامور
 فلهذا ضرورة يقال قال الشيخ في الاشارات على الضرورة الذاتية وقال في الشفاء

وهي انما
 السورة
 في بعض اوقات

الفرقة

الامارات
الوجه
يون فتع
الامر الاول
امر الثاني لان
صفت
انه ان
فمنه
ان

اعز من دكان من خرد باقوس
في المهر صوم وديان عند الامراء
مهم اخص ناطق الامراء
او اكل في مخرج الامراء
كثير من كسبي لسان الامراء
قال هو دكان صوم وديان
ان كان له وجه الامراء
منه

على الواجب يمكن عدده اساور الواجب على ما تراه ان اولاد الامكان للقاص فلا تم
 انه ان لم يصدق على الواجب امتنع وجوده بل اللزوم ثبوت الوجود بالضرورة
 وذلك لا يستلزم ضرورة العدم ومن ثم نفي الامكان للقاص بان الممكن اما ان
 يكون موجودا او معدوما واما ما كان فلا إمكان اما ان كان موجودا فلا امتناع قد
 والامتناع اجتماع الوجود والعدم فيكون وجوده ضروريا فلا إمكان له والامتناع
 معدوما فلا امتناع ووجد فيكون عدده ضروريا فلا يكون ملكا فيجوابه ان الضرورة
 للحاصلة في حال الوجود والعدم من الضرورة بشرط المحل والامكان ليس في مقامها
 بل في مقابلة الضرورة الذاتية **والفرد** فرق آخر يخلط الامكان بالاشترار
 على سلب الضرورة كما قدم وعلى القوة التسمية للنعل وهي كون الشيء من شاء
 ان يكون وليس بكاية كمال الفعل كون الشيء من شاء ان يكون وهو كمال
 والفرق بينهما من وجوده ان ما بالقوة لا يكون بالفعل لكن في قسمته بخلاف
 الممكن فانه كثيرا ما يكون بالفعل بان القوة لا تنعكس الى الطرف الاخر فلا يكون
 الشيء بالقوة في ظرف في وجوده وعدده بخلاف الامكان فان الممكن يمكن ان يكون
 فيمكن ان لا يكون في ان ما بالقوة اذا حصل بالفعل قد مضى كذا كما في قولنا الماء
 بالقوة سواء وقد مضى الصفات كما في قولنا الاتي بالقوة كما تب فيكون مبدئا
 وبين الامكان عدم من وجه لتصادقها في الصورة الثانية وصدق القوة
 بدون الامكان في الصورة الاولى لصدق قولنا الاتي من الماء بصور بالضرورة
 فلا يصدق الماء مولا بالامكان وصدق الامكان دون القوة حيث يكون
 النسبة فعلية **واللادوام** آخر اللادوام اما اللادوام الفعل وهو الوجودي
 اللادوام كقولنا كل انسان متفلس بالفعل لا واما ولا شيء من الانسان متفلس
 بالفعل لا واما ومعناه مطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيفية لاق الايجاب
 اذ لم يكن دليا يكون السلب بالفعل ولا سلب اذ لم يكن دليا يكون الايجاب
 بالفعل واما اللادوام الضرورة وهو الوجودي اللازم كقولنا كل انسان ضاحك

بأنه من الممكن ان يكون
 كل شيء في كل وقت
 في كل مكان

فان كان الممكن ان يكون
 كل شيء في كل وقت
 في كل مكان

بالفعل لا بالضرورة ولا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة ومن ثم
 ممكنة عامة مخالفة للاصل في الكيفية فان الايجاب اذ لم يكن ضروريا فضا
 سلب ضرورة الايجاب وهو الامكان العام السلب والسلب اذ لم يكن ضروريا
 فهو سلب ضرورة السلب وهو الامكان العام الموجب واعلم ان التعصير عن
 الضرورة يلزم الضرورة في مكانه لان الضرورة يستحيل ان تكون لا واما
 ولو سلم فاللادوام اخص من اللازم والاعم لا يكون قسما من الاخص على ان
 اللادوام ليس يخصص في اللادوام الفعل واللازم في كل قضية لاشياء في العلم فيها
 اللادوام يمكن ان يقتضي ولكن الاول في ذكر اللادوام واللازم والاقتضاء
 على اسبق تفصيله تفصيلا والاطلاقا لا فعل صاحب الكيف **قال** الثاني
 في المطلق اخر كما فرغ من بيان الوجبات وتعداد الجهات اقاض في القضية
 المطلقة وهي التي لم يذكر فيها الجهة بل تعرض فيها بحكم الايجاب والسلب اعم من
 ان يكون بالقوة والفعل في مشتركة بين سائر الوجبات الفعلية والممكنة ضرورة
 كونها غير متبعية بالجهة وغير للجهة اعم من المتبعية الا انها لا كانت عند الاطلاق
 بينهم من النسبة الفعلية عرفا ولغة حتى اننا قلنا كل ج ب يكون مفهوما عند اهل
 المعرفة ثبوت الباري بالفعل وقع الاصطلاح على ان المطلقة هي التي نسبة المحل
 فيها الى الموضوع نسبة بالفعل فيكون مشتركة بين الوجبات الفعلية والممكنة
 وكانت ساما لتقول المطلقة وهي غير الموجبة اعم من ان يكون النسبة فيها فعلية
 او لا يكون وتفسير الاعم بالاخص ليس يستقيم وايضا لو كان معناه النسبة
 فيها فعلية لم يكن مطلقة بل مثبتة بالفعل **اجاب** بان مفهومها وان كان
 في الاصل اعم لكن لما غلب استعمالها فيكون النسبة فيها فعلية مثبتة بها و
 لا امتناع في تسمية المتبعية باسم المطلق اذا غلب استعماله فيه فان قلت متساو
 اخوان ان المطلقة سواء كان بالمعنى الاول او الثاني فسمه للموجبة فكيف يكون
 اعم منها ثبوت الفعل كينونية للنسبة فلي كانت المطلقة متبوعا ما ذكرتم كانت موجبة

فان كان الممكن ان يكون
 كل شيء في كل وقت
 في كل مكان

فيكون مفهوم غير الموجبة موجبة اجيب على الاول بان المطلقة لها اعتباران
 من حيث الذات اي ما صدق عليها وموافقا لكل ج ب ولا شئ من ج ب
 ومن حيث المضمون وموافقا لما يذكر فيها البنية في العلم باعتبار الاول لانه اذا قلنا
 كل ج ب باي جهة كانت يصح لكل ج ب لا باعتبار الثاني من الوجهة
 لامن حيث المضمون بل من حيث الذات ايضا وهذا كالعام والخاص
 فان صدق العام على الخاص بحسب الذات لا بحسب المضمون والخصوص
 وقد اجيب عن الثاني بان ليس كل كيفية للنسبة جهة بل لكيفية
 النسبة بالضرورة واللا ضرورة والادوام واللا دوام على ما تنق عليه المصنف
 فلا يكون الفعل جهة وقد ضعفت لان جمود المنطقيين من المتشددين
 والمتساهلين المطلقوا اسم الجهة على كل كيفية للنسبة والمصنف انما ذكر لها
 الاربع شيئا لا يعمد على ان سوال متعلق بالمتن لا متعلق بعينه زاده بعرض
 والحق في الجواب ان الفعل ليس كيفية للنسبة لان معناه ليس الا وقوع
 النسبة والكيفية لا بد ان تكون امرا مضافا الى الوقوع النسبة الذي هو الحكم
 فان الجزية جز لشيء للمقتضية مضافا الى الموضوع والمحول والحكم ولنا عدة المطلقة في
 الوجبات بالجهاز كما عد السالفة في الجليات والشرطيات فانه قلت فعلى
 هذا الممكنة ان كان جزها حكم لم يكن بينها وبين المطلقة فرق والام يمكن في قضية
 لما ثبت انها لا يتحقق الا بعد تحقق الحكم فنقول لا حكم في الممكنة بالفعل فان اذا
 قلنا الانسان كاتب فليس الحكم فيها الا بسبب الضرورة عن الجانب المخالف
 واما الحكم في الجانب الوافق فلم يتعرض له حتى يتبين ان يكون واقعا وان لا يكون
 فالمطلقة هي القضية بالفعل واما الممكنة فليست قضية الا بالقوة وليس
 فيها الخاب وسلب وموضوع ومحول بالفعل بل بالقوة ومن هنا تراهم
 متولون المطلقة مفاير للممكنة بالذات والمضمون جميعا فان قلت
 مرادهم بالقضية ان كانت القضية بالفعل فلا يكون الممكنة قضية

٢٢٢

فيكون مفهوم غير الموجبة موجبة اجيب على الاول بان المطلقة لها اعتباران

فيكون مفهوم غير الموجبة موجبة اجيب على الاول بان المطلقة لها اعتباران

وان كان ما مر من معنى تصورنا الموضوع والمحول والنسبة بينهما فمثال حكم
 بالقوة فيكون قضية وتصديقا وما قال به احد فنقول المراد به الاعم
 وقد صرح بان الموضوع والمحول والنسبة بينهما قضية او لا ترى انهم يحقروا
 المحطات في القضايا ولا حكم فيها بالفعل وقد يقال المطلقة للوجوبية الادوام
 والوجوبية لللا ضرورة ايضا ولعل انتشار الاختلاف انه قد ذكر في التعليق الاول
 ان القضايا اما مطلقة او ضرورية او ممكنة فمنهم قوم من الاطلاق عدم التوجيه
 فمنهم القسم بانها اما موجبة او غير موجبة والوجوبية اما ضرورية او لا ضرورة
 واخرى من الاطلاق الفعل فمنهم من فرق بين الضرورية والادوام فقال
 الحكم فيها اما بالقوة وهي الممكنة او بالفعل ولاخ اما ان يكون بالضرورة وهي الضرورية
 او لا بالضرورة وهي المطلقة فمنهم من فرق بين الضرورية والادوام فقال
 بين الضرورية والادوام فقال الحكم فيها ان كان بالفعل فان كان دالما فهي
 الضرورية والا فالمطلقة فصارت المطلقة هي الوجودية الدائمة وتسمى
 مطلقة استكندية لان اكثر امثلة العلم الاول المطلقة في هذه الادوام هي
 عن فهم الادوام فمنهم استكندية الاخرى وهي منها اللادوام وربما يقال المطلقة
 للضرورة وهي التي حكم فيها بدوام النسبة ما دام الوصف لان اهل العرف
 انما يعمون من السالفة المطلقة الدوام الوصف حتى اذا قلنا لاشئ من النائم
 يستيقظ ففهموا منه السلب ما دام نائما وقد فهموا هذا المعنى من الموجبة ايضا
 فصيرت القضية بما قال الامام في المعنى شككا في القضية الممكنة انا اذا قلنا
 كل ج ب بالامكان فلاخ اما ان يكون الامكان جزء المحول او جهة فان كان
 جزء المحول كانت القضية مطلقة وقد فرضنا ما موجبة وليس كذلك كانت
 القضية مطلقة وقد فرضنا ما موجبة وان كان جهة كانت القضية فعلية
 لان الموجبة انما يصرف اذا ثبت بمحوها الموضوع بالفعل فيبطل قاعدتان
 ان الممكنة العامة هي القضايا لاختصاصها بالعمليات وان الضرورية

٢٢٢

الوقت لا يحسب الوصف والشروط الخاصة بهم من الوقتيين من وجوب
 انما تصدق اذا كان الوصف متارفا للذات للوضوع فانه لو كان نفس الموضوع
 او دايما الثبوت لم يصدق اللادوام لا تنظام المشروط كبرى مع القضية المتناظر
 بالذات فيها ساء في الشك الاول متبعا للذات المحول لذات الموضوع وايضا الوصف
 اللادوام لا تصدق قياسا في الشك الاول من صغرى داية وكبرى مشروطا
 وموجوب متى كان الوصف متارفا عن ذات الموضوع وسو شرط في الضرورة وان
 كان ضروريا للذات الموضوع في بعض الاوقات كما في قولنا كل منخسف مظلم
 بالضرورة بشرط كونه منخسفا لادايما صدقت الوقتيتان مبالاة الشرط متى كان
 ضروريا يكون الشرط ايضا ضروريا فيكون المحول ضروريا للذات الموضوع في ذلك
 الوقت وان لم يكن ضروريا للذات الموضوع في كل الاوقات كما في قولنا كل كاتب
 متبحر الاصاب بالضرورة بشرط كونه كاتبا صدقت في دون الوقتيين لان
 المحول لا يكون ضروريا في شيء من الاوقات ضرورة جواز الخلو من الشرط وايضا
 واما صدق الوقتيين بدونها فظروا قائل من ان الضرورة اذا صدقت بشرط الو
 لادايما صدقت بحسب الوقت المعين وسو وقت يحصل ذلك الوصف لادايما
 من غير عكس فيا طر لما يفتق من الفرق بين الضرورة بالوصف وفي الوصف
 والوقتية اخفق من المنشرة لانه متى صدقت الضرورة بحسب وقت معين
 صدقت في وقت ثا ولا يعكس واما الدوام فثلث الاول الدائمة المطلقة المحكوم
 بدوام ثبوت المحول للوضوع او سلبه مادام ذات الموضوع موجودا فعولنا
 كل روي ابيض دايما ولا شيء منه باسود دايما الثانية العرفية العامة المحكوم فيها
 بدوام الثبوت او السلب مادام وصف الموضوع كقولنا كل خمر مسكر مادام خمر
 ولا شيء من الخمر يصح مادام خمر الثالثة العرفية الخاصة المحكوم فيها بدوام الثبوت
 او السلب مادام الوصف لادايما في مركبة من عرقية عامة ومطلقة عامة فثما العرفيتين
 في الكليات موافقتين في العلم فان قلنا اعتبارا في وجود الذات او انصا

ويجب انوار العلم من الشرط
 واما
 العلم ان العلم بالشيء
 العلم بالشيء
 العلم بالشيء
 العلم بالشيء

بالوصف

بالوصف العرفي في هذه القضايا يستلزم اعتبار وجود الموضوع في سائر احوالها
 الموجبة لجواز ارتقاها عن عدم الموضوع فبقولنا قد مر ان وجود
 الموضوع معتمدا في المسألة لا في صدقها والذاتية اعم من الضرورية واخص من العرفية
 العامة مطلقة من الشروط العامة من وجوب صدقها بحيث يكون النسب ضروريا
 مطلقة والوصف العرفي نفس ذات الموضوع وصدقها الدائمة بدونها في ذات الدوام
 العالي عن الضرورة وصدقها بدون الدائمة في الشروط الخاصة ومباينة للضروريات
 الباقية المركبة والعرفية الخاصة والعرفية العامة اعم من الضرورية والضرورية
 والعرفية الخاصة ومن الوقتيين من وجوب صدقها في الشروط الخاصة
 وصدقها بدونها حيث دخلوا للمادة من الضرورة وبالعكس حيث يكون النسبة
 ضرورية بحسب الوقت لادامة بحسب الوصف والعرفية الخاصة مباينة
 للضرورية وانهم من الشروط الخاصة مطلقة ومن الشروط العامة من وجوب
 لصدقها في الشروط الخاصة وصدقها بدون الشروط العامة في الدوام العرفي
 وصدقها في الشروط العامة بدونها في نهاية الضرورة وكذلك من الوقتيين لما
 عرفت في العرفية العامة من غير فرق واما المطلقات فثلث ايضا المطلقة
 العامة المحكوم فيها بالثبوت او السلب بالنقل مطلقا كقولنا كل انسان ضاحك
 بالنقل ولا شيء منه بضاحك بالنقل والوجودية الدائمة وهي المطلقة العامة
 مع قيد الدوام والوجودية اللاحقة وهي المطلقة العامة مع قيد اللاحقة
 ومثالها ذلك المثال المذكور اذ فيه لا باجيد القيدين وهما مركبان اما الدائمة
 فن المطلقتين والواجبها وسلبها بايجاب الجزا الاول وسلبها واما اللاحقة
 فن مطلقة وممكنة عامتين والمطلقة العامة اعم من الضروريات والدوام
 لانه متى صدق ضرور ما او دوام صدق النعل من غير عكس ومن الوجودية
 لعدم المطلق والوجودية الدائمة مباينة للضرورية والذاتية وانهم من العامة
 من وجوب صدقها في الشروط الخاصة وصدقها بدونها في الضرورية وصدقها بدونها

والوقتية
 العلم بالشيء
 العلم بالشيء

حيث لا دوام بحسب الوصف ومن الوقتين مطلقا لانه متى صدق
 بحسب الوقت لا داما يصدق الفعل لا داما من غير عكس وكذا من الخاصيتين
 لان النسبة متى كانت دائمة بدوام الوصف لا داما كانت فعلية لا داما ولا ينكس
 والوجودية للضرورة مياينة للضرورة وانهم من الخاصيتين والوقتيتين
 والوجودية اللادائمة بينهما وبين الدائمة والعرفية العامة عزم من وجه الصدق
 في الدوام الضروري وصدقها بدونها في الضرورية وصدقها بدونها جيترا لا دوام
 بحسب الوصف وكذا بينهما وبين المشروطة العامة لصدقها في المشروطة
 الخاصة وصدقها بدونها بحسب الضرورية بحسب الوصف وبالعكس في الضرورية
 واما الملكات فاشتق الملكة العامة المحكوم فيها سلب الضرورية المطلقة
 من الجانب المخالف للعلم لتولنا الى انسان متعجب بالامكان العام ولا شك
 من الانسان ايضا كحل بالامكان العام والملكة الخاصة المحكوم فيها سلب
 الضرورية من طرف الايجاب والسلب كقولنا الى انسان كاتب بالامكان الخاص
 وهي مركبة من مكنيتين عامتين كقوله الملكة العامة مع التضيائية الى ان
 قضية فرصت فلا اقل من ان لا يكون حكما متعاضدا وهو مفهوم الامكان العام
 والملكة الخاصة مياينة للضرورة واعم من التضيائية البسيطة الاربعية
 الباقية من وجه ومن سائر المركبات مطلقا وقد ترك المصنف ايراد
 نسب هذه التضيائية بعضها الى بعض بالاعم والخصوص والمباينة لسهولة
 معرفتها لمن اجاد معانيها ونحن اشرنا اليها اشارات خفية ولم نبال بتكرار
 بعض الامثلة والمباحث تهييلا للامر على الطلاب وقد يروى في
 والتناقض والاختلافات قضايا خارجة عن الثلث عشر كما في المطلقة
 الجينية والملكة الجينية والدائمة اللادائمة والضرورة اللا ضرورية وعكسها
 هنا غفلا لتعريف ما يحتاج منها الى التعريف في موارد **الاربع** الامة
 للجنة كما يكون المحل اي كيفية النسبة المحل الموضوع فان نسبت اليه اما ضرورية

ان نحو انسان كاتب
 بالامكان الخاص

الضرورة

هذا هو المطلوب في هذه المسئلة
 ان النسبة المحل الموضوع فان نسبت اليه اما ضرورية
 او لا ضرورية كما عرفت يكون للسور ايضا اي كيفية التعريف والتخصيص
 فالقضية اذا كانت كلية تكون معناه ان اجتماع جميع افراد الموضوع في
 المحل ضروري او لا ضروري اي وصف المحل ثابت لافراد الموضوع على سبيل
 الجمع بالضرورة او الامكان هذا اذا كانت موجبة اما اذا كانت سالبة فمعناه
 ان افراد الموضوع لا يجمع في وصف المحل بالضرورة او الامكان وعلى هذا
 للجزئية والفرق بين الموجبة الكلية بحسب السور وبحسب المحل من
 وجهين **أ** ان يمكن تطرف الشئ الى الموجبة الكلية بحسب السور بخلاف
 المحل فانه يجوز ان يكون الصادق في المادة الامكانية نسبة المحل الى الواحد
 من افراد الموضوع بخلاف الآخر لان نسبة المحل الى الافراد على سبيل الجمع
 فربما شئ في امكان ان يكون الناس كلهم كاتبين والمثل في ان كل انسان
 يمكن ان يكون كاتبا **ب** ان بينهما عزم مطلقا لانه متى ثبت المحل لافراد
 الموضوع على سبيل الجمع ثبت لها في الجملة وهو معنى الكلية بحسب المحل
 وليس كما ثبت المحل لافراد الموضوع في الجملة ثبت لها على سبيل الجمع
 فانه يصدق ان هذا الزعم يمكن ان يشع كل واحد واحد ولا يصدق
 امكان اجتماع الكل على شئ واحد ايام ولما للجزئتين قتلان زمان وان
 تعارضتا بحسب المقتضى لانه متى كان اجتماع بعض الافراد على وصف المحل
 ثبتا ثبت المحل لبعض الافراد بالامكان وبالعكس وكذا في الضروريتين
 لثبتهما انما يتلزمان اذا كانتا موجبتين اما اذا كانتا سالبتين يكون
 السالبة للجزئية الضرورية بحسب السور عزم منها بحسب السور **ج** ان
 المحل لما سبق من ان الموجبة الملكة الكلية بحسب السور الخاص والتقدير
 بين الجزئيتين تظهر في القضية التفاضلية فانه اذا فرض زمان لا يكون فيه
 حيوان الا الانسان مع امكان غير الانسان صدق كل حيوان بحسب
 ان يكون انسانا ولا يصدق بحسب ان يكون كل حيوان انسانا الجواز وجوه

الكلام في هذه المسئلة
 ارجو السور ما تم
 والتعريف منها الطور والكل

او لا ضرورية كما عرفت يكون للسور ايضا اي كيفية التعريف والتخصيص
 فالقضية اذا كانت كلية تكون معناه ان اجتماع جميع افراد الموضوع في
 المحل ضروري او لا ضروري اي وصف المحل ثابت لافراد الموضوع على سبيل
 الجمع بالضرورة او الامكان هذا اذا كانت موجبة اما اذا كانت سالبة فمعناه
 ان افراد الموضوع لا يجمع في وصف المحل بالضرورة او الامكان وعلى هذا
 للجزئية والفرق بين الموجبة الكلية بحسب السور وبحسب المحل من
 وجهين **أ** ان يمكن تطرف الشئ الى الموجبة الكلية بحسب السور بخلاف
 المحل فانه يجوز ان يكون الصادق في المادة الامكانية نسبة المحل الى الواحد
 من افراد الموضوع بخلاف الآخر لان نسبة المحل الى الافراد على سبيل الجمع
 فربما شئ في امكان ان يكون الناس كلهم كاتبين والمثل في ان كل انسان
 يمكن ان يكون كاتبا **ب** ان بينهما عزم مطلقا لانه متى ثبت المحل لافراد
 الموضوع على سبيل الجمع ثبت لها في الجملة وهو معنى الكلية بحسب المحل
 وليس كما ثبت المحل لافراد الموضوع في الجملة ثبت لها على سبيل الجمع
 فانه يصدق ان هذا الزعم يمكن ان يشع كل واحد واحد ولا يصدق
 امكان اجتماع الكل على شئ واحد ايام ولما للجزئتين قتلان زمان وان
 تعارضتا بحسب المقتضى لانه متى كان اجتماع بعض الافراد على وصف المحل
 ثبتا ثبت المحل لبعض الافراد بالامكان وبالعكس وكذا في الضروريتين
 لثبتهما انما يتلزمان اذا كانتا موجبتين اما اذا كانتا سالبتين يكون
 السالبة للجزئية الضرورية بحسب السور عزم منها بحسب السور **ج** ان
 المحل لما سبق من ان الموجبة الملكة الكلية بحسب السور الخاص والتقدير
 بين الجزئيتين تظهر في القضية التفاضلية فانه اذا فرض زمان لا يكون فيه
 حيوان الا الانسان مع امكان غير الانسان صدق كل حيوان بحسب
 ان يكون انسانا ولا يصدق بحسب ان يكون كل حيوان انسانا الجواز وجوه

حيوان غير الانسان في ذلك الزمان فنهلك الضرورية الموجبة بحسب الجمل
صادقة وانه بحسب السور وايضا صدق في ذلك الزمان انه يكثر ^{الاشياء} ^{التي}
كل حيوان انسانا ولم يصدق ان كل حيوان يكن ان لا يكون انسانا ^{الحيوان}
ان كل حيوان يكن انسانا لم يصدق قلنا كل حيوان في ذلك الزمان
يجب ان يكون انسانا فصدق السالبة الممكنة بحسب السور وانه يجب
للجمل ^{ان} ^{يكون} ^{انسانا} ^{فصدق} ^{السالبة} ^{الممكنة} ^{بحسب} ^{السور} ^{وانه} ^{يجب}
للجمل ^{ان} ^{يكون} ^{انسانا} ^{فصدق} ^{السالبة} ^{الممكنة} ^{بحسب} ^{السور} ^{وانه} ^{يجب}
قلنا كل ج فنهنا الربعة معان للخرج من حيث هو كل اى الجمل الجوزي
واحد واحد معا على سبيل الجمل واحد واحد على سبيل البدل ^{والجمل}
واحد مطلقا الذي هو مفهوم الكلية في المجموعات اذ ثبت مضافا فقوم
معنى الكلية بحسب السور ان اجتماع افراد الموضوع في وصف المجموع
ضروري او يمكن ان عنوانه ان الجمل ثابت للكل من حيث هو ^{سبيل} ^{المفرد}
او الاطلاق فلا يكون بين الكليتين عم مطلقا لان الجمل على الكل لا يستلزم
الجمل على كل واحد واحد وان عنوانه ان الجمل ثابت للكل واحد واحد معا
على سبيل الجمل فان ارادوا بهذا الاجتماع مجرد الاجتماع في وصف الجمل
جوزي يجوز ان يكون الجمل ثابتا لبعض الافراد في وقت وبعضها في آخر
فالكلتان مثلا زمان مطلقا سواء كانتا ضروريتين او ممكنتين
لان الجمل اذا ثبت للكل واحد واحد من الافراد باي جهة كانت يكون صحيح
تلك الافراد مجتمعة في ذلك الجمل بتلك الجهة وهذا بين لاستدراكه وانها
ارادوا بذلك الاجتماع اجتماع بحسب الزمان فالقوم بين الكليتين
على العكس مما قالوا لانه اذا ثبت الجمل للكل واحد واحد من افراد الموضوع
معية تكون كل واحد واحد من الافراد الموجودة في زمان من ذلك الموضوع
ثبت الجمل بتلك الجهة من غير عكس وان ارادوا ان الجمل ثابت للكل
واحد على سبيل البدل فهو ظاهر الفساد لان خاسر عبارتهم في بابها ولانه

وبالمعنى
الذي في
البر

تخالف

تخالف توجيه الشك في الممكنة بحسب السور دون الجمل بانه ربما كانت
الى كل واحد ممكنة بالاعين الآخر ولا يكون ممكنة على سبيل الجمع وبما
تشابه مثال الاشياء بالضرورية وان ارادوا ان الجمل ثابت للكل واحد
مطلقا فلا فرق بين القضية الماخوذة بحسب السور والماخوذة بحسب
الجمل بانه ان معنى الاجتماع ان يعتبر في الجزئية بحسب السور فلا فرق
بينها وبين الجزئية بحسب الجمل في المنزوم وان اعتبر لم يكن بين الجزئيتين
تلازم لجواز ان لا يكون موضوع الجزئية بحسب الجمل متعلجا ان احد
الامرين لانه انما يطلان التلازم بين الجزئيتين واما فساد العم بين
الكليتين لانه لو صدق الكلية الموجبة بجهة الجمل ولا صدق الكلية الموجبة
بحسب السور لكانت السالبة الجزئية الاولى وتصدق السالبة الجزئية
الثانية وح يلزم اذبح الموجبة الجزئية الاولى وتصدق الموجبة الجزئية الثانية
لان الايجاب المزدوج يلازم السلب البسيط عند وجود الموضوع والموضوع
مما موجود الاستدعاء صدق الكلية الموجبة بجهة الجمل وجود الموضوع وتو
هذا في المثال المذكور فتسوله لا بيان تصديق فيه يجب ان يكون بعض
الاشياء لا شيعه الرغيف والا امكن ان شيعه الكل ولا يصدق بعض
الاشياء يجب ان لا شيعه هذا الرغيف لان كل اشياء يمكن ان شيعه
هذا الرغيف فالموجبات الجزئيتان متفرقتان في الصدق ان افترقا
بين الكليتين في الخارجية ساء في ملازم الجزئيتين لانه اذا افترقا الكليتان
في الصدق افترقا السالتيان الجزئيتان في الصدق متفرقتا الموجبات
الجزئيتان لانه لا زمان لهما ان قوم يصدق في الفرض المذكور كل حيوان
في الخارج فهو انسان في الخارج بالضرورة ان ارادوا به انه يصدق كل حيوان
مطلقا سواء كان في ذلك الزمان او في غيره فهو انسان بالضرورة فهو انسان
وان ارادوا به انه يصدق كل حيوان موجود في ذلك الزمان فهو انسان بالضرورة

فج

هذا هو الوجه الثاني في ان يكون الصديق له في كل وقت
 وهو الوجه الثالث في ان يكون الصديق له في كل وقت
 وهو الوجه الرابع في ان يكون الصديق له في كل وقت

لما لم يأت في الصدق له في كل وقت بحسب السور حتى لا يصدق له ان يكون
 كل حيوان موجود في كل الزمان فهو انسان فان ظلم الصدق على كل الحيوان
 وعلى الناس معا اعتبر بصدق في كل الزمان يكون ان يكون كل
 حيوان انسان ولا يصدق كل حيوان يكون ان لا يكون انسانا او اودوا
 بها السالبة للجزئية وانه اودوا السالبة الكلية فنفسا في غاية الموضوع
 والحق انهم في كل الكلام الشيخ وتخصيصه على مقتضى الرأى الصائب والنظر
 الثاقب انه لا بد في اعتبار الحيوان في القضية ان يلاحظ ولا طبيعته المذمومة
 والمجمل وينسب للمجمل الى الموضوع بالضرورة والامكان ثم يستوي السور
 الكلية والجزئية فيكون المجمل منسوبا الى الموضوع كلية او جزئية بتلك الجهة
 ومن جهة الكلية اما الموضوع او لا ثم يفرق عما تكون الكلية بحسب
 السور فيكون معناه ان كلمة العلم او جزئية ضرورية الصدق او ممكنة ليس
 من الضرورة والامكان كيفية الربط اي نسبة المجمل الى الموضوع بل كيفية
 نسبة بين التقييم والتخصيص اي كلمة العلم او جزئية وبين الصدق
 والتحقق فاننا اذا قلنا يكون ان يكون كل انسان كاتبا ليس معناه الا انه
 يكون ان يصدق كل انسان كاتبا بخلاف قولنا كل انسان يكون ان يكون كاتبا
 فان معناه ان ثبوت الكتاب لكل انسان ممكن والفرق بين الجزئيتين
 من حيث المفهوم ومن حيث الصيغة اما من حيث المفهوم فهو ما تبين
 من ان الجزئية بحسب السور كيفية التقييم والتخصيص بالقياس الى الصدق
 والجزئية بحسب الكلية كيفية الربط وايضا بما يشي في امكان صدق الكلية بخلاف
 صدق امكانها فانه لا شئ عند جمهور الناس ان كل واحد من الناس لا يجب
 ان يكون كاتبا فاما الكتاب او عدم الكتاب واما قولنا يمكن ان يصدق كل واحد
 واحد من الناس كاتبا بالفعل فقد يقال ان يوجد كل انسان كاتبا
 حتى يثبت ان لا واحد من الناس الا وهو كاتبا واما الجزئيتان فهما جزئيتان

يجوز وان كان في الضرر والنفاء واما تقدير ما بحسب الصيغة في ايراد الجزئية
 في موضوعها الطبيعي فهو ان تصدق الكلية الصدق ان تصدق الجزئية فيها على
 ان جهة الكلية تستبين للعلم الكلي والجزئية وبين الصدق فلهذا ان يورد
 او لا يستبان ثم يقال ان ضروري الصدق او لا ضروريه وصيغة الممكنة
 ان يدخل السور على الجزئية فلا بد ان يلاحظ فيها ولا طبيعته الموضوعية
 وتبين ان المجمل ضروري الثبوت او لا ضروريه ثم تبين ان هذه الضرورة شاملة
 لجميع الاقرا او لا تشمل كل انسان يمكن ان يلاحظها ما خرج به الشيخ في موضع
 من كتابه وقد حكم ايضا بان من فسر المطلقة بما يكون العلم فيها على الافراد
 الموجودة في الزمان الماضي او الحال والضرورية بما يكون العلم فيها شاملا لجميع
 الافراد الموجودة في سائر الازمنة والممكنة بما يختص العلم فيها بزمان الاستقبال
 اذ الجزئية بحسب السور لا تالز زمانا زمانا بغيره في جميع الحيوانات في الا
 يصدق في كل الزمان كل حيوان انسان مطلقة كلية وقيل في كل الزمان
 فكله لا يمكن ان يصدق ان كل حيوان موجود في زمان الاستقبال انسانا
 وهذا الاطلاق والامكان بحسب السور والا فالانسان مسلوب
 من بعض الحيوانات بالضرورة اذا اعتبرنا طبيعتهما ولعل المتأخرين
 اخذوا وجه التباين بين الجزئيتين في الجزئية من هذا الموضوع حيث لم
 وادام سورهتم الى ان يقولوا هذا البحث العظيم الشأن بحيث لا يمكن الجزئية
 اصلا ولولا تخافة الاطباء لاوردنا في هذا باب ما نشي العقل وسع العقل
 ثم موضع جهة السور الطبيعي الى اخره هذا اشارة الى ما ذكره الشيخ من
 ان جازي الجزئية ان تعرف بالرواية لها دل على كيفية الربط للمجمل على الموضوع
 واما قريته بالتصور ولم يرد به ازالة على سبيل التوسيع بل اريد به الدلالة
 على ان موضوعها الطبيعي مجاوره السور لم تكن جهة الربط بل جهة التقييم
 والتخصيص ونحو المعنى وليت شعري اذا فهمنا من الجزئية بحسب السور

هذا هو الوجه الثاني في ان يكون الصديق له في كل وقت
 وهو الوجه الثالث في ان يكون الصديق له في كل وقت
 وهو الوجه الرابع في ان يكون الصديق له في كل وقت

من الموضوع الطبيعي

الثالثة وعين على الهيئة اخذ من تقيض الطبقة الاخرى لان كل امرين
 منع اليه يكون عين كل منهما الغرض من تقيض الآخر **السادس**
 الضرورة امر الضرورة والامكان كما يكونان بحسب نفس الامر على ما سلطت
 في باب الجهات فقد يكونان بحسب النفس وبشيء ضرورة وامكانا ذهنييا
 فالضرورة الذهنية ما يكون تصور طريقها كما في جزم العقل بالنسبة بينهما
 والامكان الذي لا يكون تصور طريقه كما في ابطال يتردد الذوق في النسبة
 بينهما ويراد في الاحتمال والضرورة الذهنية اخذ من الخارجية لان كل نسبة
 جزم العقل بها مجرد تصور طريقها كانت مطابقة لنفس الامر والارتفاع
 عن البداهات وليس لها مكان ضروري في نفس الامر مكان العقل جازيا مجرد
 تصور طريقه كما في النظريات لانه فيكون الامكان الذهني اعم من الامكان
 الخارجي لان تقيض الامر اخذ من تقيض الاخص فان قلت من البداهات
 قضيا يمكنه كقولنا زيد كاتب ومكة موجودة والسقوية مسلم فانها ذهنية
 لانها مدركة بالحس والتجربة مع انها ليست بضرورية فاختار حجة فيقول
 البديهي كالضروري متول بالاشتراك على معنيين احدهما ما يمكن تصور
 طريقه في الجزم بالنسبة بينهما وهو معنى الاول وثانيها ما لا يتوقف حصوله
 على نظركم كسب وهو معنى الثاني ويشمل الاول والخمسة وغيرها فان عنيتم
 بالبداهية في قولكم من البداهات ما هي ممكنة المعنى الاول فقلنا ان التضياع
 المذكور به هيئة هذا المعنى وانه عنيتم بالمعنى الثاني فسلم ان البديهي قد يكون
 ممكنا لكن الضروري الذهني هو البديهي المعنى الاول لا الثاني وامكانه لا يستلزم
 امكانه نعم يرد ان يقال يجب ان ما جزم به العقل مجرد تصور طريقه يجب ان
 يكون مطابقا للواقع لكن لا يلزم منه ان يكون ضروريا خارجيا وانما يلزم
 لو كان جزم العقل بالنسبة الضرورية اما لو كان جزم العقل بالنسبة الاحتمالية
 او الامكانية او غيرهما فلا **الفصل السادس** في وجدة القضية الى اخرى

من ليس ضرورة وان كان كذا
 كسب كذا من كذا كذا
 كسب كذا من كذا كذا
 كسب كذا من كذا كذا
 كسب كذا من كذا كذا
 كسب كذا من كذا كذا
 كسب كذا من كذا كذا
 كسب كذا من كذا كذا
 كسب كذا من كذا كذا
 كسب كذا من كذا كذا

من فوجده القضية
السادس
الفصل

من فوجده القضية
السادس
الفصل

منها تقيض معنى الموضوع في القضية او معنى المحمول سواء جزم عن الجميع بالضرورة
 كما يقال لعين جسم ويراد بالعين النفس والذنب والانسان مثلكم ويراد
 بالكلام النفسي والجسمي او جزم عن كل واحد بلفظ كقولنا الانسان والفرس
 حيوان والانسان حيوان باطن او تركيب احدهما الى الموضوع او المحمول من
 الامور المحيولة كقولنا الانسان ضاحك والضاكح انسان تعودت القضية
 اما اذا تعودت معنى الموضوع والمحمول فلتعود الاطلاق فيها بالنقل فان قولنا
 العين جسم قضية ثان اجزئها الشمس جسم والاخرى الذنب جسم وكذلك
 البواني واما اذا تركيب الموضوع فلان الحكم على الكل حكم على اجزائه المحيولة بقياس
 من الشكل الثالث واما اذا تركيب المحمول فلان الحكم بالكل حكم بالاجزاء بقياس
 من الشكل الاول وتعيين الاجزاء بالمحمولة لان تركيب احداهما من الاجزاء
 الغير المحيولة لا موجب لتعود كقولنا البيت سقف وجدار وعكسه اي قولنا
 السقف والجدار بيت ومتى لم يتعود معنى الموضوع والمحمول ولم يتوكل
 احدهما من الاجزاء المحيولة يعود القضية كقولنا الواجب بسيط ثم تعود القضية
 ان كان بالنقل فلا شأن بحفظ لغة الاصل وكيفيت وجهه لاها اقا
 يكون واردة فيها بالقياس الى جميع الاطراف الموجبة بالنقل كما فاذا قلنا
 كل انسان وفرس فهو حيوان بالضرورة يصدق لكل انسان حيوان بالضرورة
 وكل فرس حيوان بالضرورة وان كان بالقوة فان كان يجب اجزاء المحمول
 فحفظ القضية اي ان كان حمل الكل كليا صدق حمل الجزء جزئيا لان النتيجة
 في الاولى تتبع الصغرى في الكم ويحفظ الكيفية اي الاحباب اذ الموجبات لا
 يتغيران الايجابية ويحفظ الكمية ايضا وان كان يجب اجزاء الموضوع فهو
 يحفظ الكيفية اذ النتيجة في الثالث تتبع الكبرى في الكمية وكذلك الوجهة لكن لا يحفظ
 الكمية لان حمل الشيء على الكل كليا لا موجب صدق حمل على الاجزاء كليا لانه ان
 يكون للجزء اسم وحمل الشيء على كل فرد الخاص لا يصح حمل على كل افراد العام هذا الكلام

لاننا في هذا الامر

كليا والى كذا

هذا هو السلب
الذي هو نفي الوجود
عن الشيء

والسلب اما لا يكون بالايجاب والسلب اما يكون بها وبشي آخر وايضا
لو اخرج هذا القيد لكل اختلاف يعني بالايجاب والسلب خرج من التعريف
الاختلاف في الحكم والجهة الذي هو شرط وبطلان نظامه ثم انه ربما يقع في محاد
الاختلاف التعريف حيث يقتضي ان تصدق احدهما كذب الاخرى وحيث تكون
عائدا الى الصدق لا الى الاختلاف اذ لا معنى له ويرد عليه الطيئان كقولنا كل
ج ب ولا شيء من ج ب فانها مختلفان بالايجاب والسلب بحيث يقتضي
صدق احدهما لانه كذب الاخرى ضرورة انه اذا صدق كل ج ب كذب الاشياء من
ج ب وبالعكس ويكفي ان يوجب عند بيان اقتضا صدق احدي الطيئتين
كذب الاخرى لانه اذا دل بواحدة اشتغالها على نفي الاخرى فمخرج العبارة
الى معنى واحد فان قيل في التناقض لا يقع بين القضايا يقع بين المفردات
فاحتصاص الاختلاف في الجدي بالقضيتين يخرج عن المعنى فقول المراء
التناقض بين القضايا لا في الكلام في اخطائها وانما خصصوا بعضهم بالتناقض
بين القضايا وان واجب ان يكون مبانيهم عامة منطبق على جميع الجزئيات
لانهم مما جزم فيها يجب ان يكون بالنسبة الى المخاضهم ومقام عدمه ولما
لم يتعلق لهم بالساقين بين المفردات فخرج يعتقد به بل كل فخرهم انما هو في
التناقض بين القضايا بحيث صار قياس الخلف الموقوف على معرفة عمدة
في اثبات المطالب في العلوم الحقيقية بل وفي اثبات احكامهم من العاوس واتاج
الافيسة لا جزم اخفون تكرم بالتناقض بين القضايا وينبغي تقديرهم اياه
على ذلك وقد اعتبروا الى آخره التناقض بين القضيتين لا يتحقق الا اذا
دعي في كل واحدة منها ما دعي في الاخرى حتى يكون السلب ايضا لاثبت الايجاب
فلا بد من اعتبار اثباتي وجبات الموضوع ووجبة المحمول ووجبة الزمان
وجبة المكان ووجبة الشرط ووجبة الاضافة ووجبة الجزو والكل ووجبة
الشدة والنعول والحد صدق التعريفين وكذا عند اختلافهما في شيء منها

السلب هو نفي الوجود
عن الشيء
وهو من جنس
الافاد
التي هي من جنس
الافاد
التي هي من جنس
الافاد

السلب

ولا تصدق العشرة واحد ونصف العشرين وانما يريد به الثاني فالتقول بان
الشي قد لعل جملة ولا لعل فرادي او بالعكس معلوم البطالان بالضرورة
السايق في التناقض الى آخره الاختلاف المذكور في هذا الجدي
يعيد لانه فافزع بين قضيتين وبين مفردتين كالانسان والفرد
وبين قضية ومفرد يخرج بقوله بين قضيتين ما عدا من الاختلاف
والاختلاف بين قضيتين قد يكون بالايجاب والسلب وقد يكون
لا بالايجاب والسلب كما اذا كان بالعمول والتحصيل والامثال الجبر
فخرج بقوله بالايجاب والسلب ما عدا الاختلاف بالايجاب والسلب
يكون فانه بحيث يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى واخرى بحيث لا يقتضي
ذلك بل لو كان احدهما صادقا والاخرى كاذبة كان يحسب خصوص المادة
كقولنا بطوط طيب وجالينوس ليس بطيب فاختار بالحيثية المذكورة
على ان يكون كذلك والاختلاف المتقضي الصدق احدهما وكذب الاخرى اما ان
يقتضيه لانه لا شيء يكون ذات الاختلاف متشابه اقتضا صدق احدهما وكذب
الاخرى كقولنا زيد قائم وزيد ليس قائم فان السلب والايجاب فيها لما كانا
واردين على موضوع ومحمول واحد اقتضى كذب احدهما وصدق الاخرى وانما ان
لا يقتضي لانه بل بواسطة كايجاب قضية مع سلب لازيها المساوي كقولنا زيد
انسان زيد ليس بناطق فان اختلافهما انما يقتضي افتراءهما في الصدق والكذب
لانه لا شيء بواسطة استلزام كل واحد من القضيتين نفي الاخرى فخرج
بقوله لانه وج انطبق الحد على الجبرود لا يقال امثال هذا الاختلاف
خرجت بتقيد الايجاب والسلب بالاختلافات بغير الايجاب والسلب فتكون
التي لا تستلزم كالا ما تقول ان قيد شديد به تعريف انما يخرج ما ينافي ذلك
لا ما ينافيه والام يمكن ايراد قديسين في تعريف فانه لو اورد قديمان اخرج كلهما
الاخرين جميع متنافيين في تعريف وانما مجال وعلى هذا لم يخرج بتقيد الايجاب

هذا هو السلب
الذي هو نفي الوجود
عن الشيء
وهو من جنس
الافاد
التي هي من جنس
الافاد
التي هي من جنس
الافاد

زيد قائم عمرو ليس قائما او زيد كالتب وليس يتقاربا وزيد ضاحك ضارا وليس
 بضاحك لهما او زيد جالس في السوق وليس جالسا في الدار والجسم منقرب للجسم
 بشرط كونه ابيض وليس بنقرب بشرط كونه اسودا وزيد اب لعمرو وليس باب
 لعمرو الزنجي اسودا في بعضه وليس باسودا في كله او الخمر مسكرا في القوة وليس
 مسكرا في النعل ويصدق ان اولئك زمان والكفر الفارابي بها بتكثيرة وجدة الموضوع
 والمجول والزمان المعلم للضرورة باقتسام القضاة بين الصدق والكذب عند
 اتحادهما في الوجدات الثلث لا امتناع شئ معين لا آخر في وقت واحد
 عند في ذلك الوقت واما وجدة الشرط والكل والجزء فتدريج تحت وجدة الموضوع
 لا اختلاف بل غلظا فاما كانت الجسم بشرط كونه ابيض غيره بشرط كونه اسودا والزنجي
 كل غير الزنجي بعضه وجدة المكان والاضافة والقوة والنعل تحت وجدة
 المجول لا اختلاف باختلاف اماكن الجالس في الدار غير الجالس في السوق والاب
 لعمرو غير الاب لعمرو والسكر بالقوة غير المسكر بالنعل وفي هذا المقام انظار
 اما اولها فلات وجدة الزمان ايضا تدريج تحت وجدة المجول فان المجول في
 زيد ضاحك ضارا هو الضاحك ضارا وفي قولنا زيد ليس بضاحك لهما هو
 الضاحك لهما واما مختلفان فالواجب الاكتفاء بالوجتين لا التثنية
 لا يقال الزمان خارج عن طرف القضية لان نسبة المجول الى الموضوع
 لا بد لها من زمان فلو كان الزمان داخل في المجول لكان نسبة ذلك المجول
 الى الموضوع واقعة في زمان ويكون للزمان زمان آخر ولان تعلقات الزمانات
 بالقضية بحسب طويرة النسبة والشئ لا يصير طرفا لآخر الا بعد تحققت فيكون
 تعلقات الزمان متأخرة عن النسبة المتأخرة عن طرف القضية فلو كان داخل
 في ليدوما كان متأخرا عن نفسه براتب وانه محال لاننا نتعلق المكان
 ايضا بحسب الطويرة اذ لابد للنسبة من مكان كما لا بد لها من زمان فلا وجه
 لادراج وجدة المكان تحت وجدة المجول واخراج وجدة الزمان عنها واما ثانيا

الزمان خارج عن طرف القضية لان نسبة المجول الى الموضوع لا بد لها من زمان فلو كان الزمان داخل في المجول لكان نسبة ذلك المجول الى الموضوع واقعة في زمان ويكون للزمان زمان آخر ولان تعلقات الزمانات بالقضية بحسب طويرة النسبة والشئ لا يصير طرفا لآخر الا بعد تحققت فيكون تعلقات الزمان متأخرة عن النسبة المتأخرة عن طرف القضية فلو كان داخل في ليدوما كان متأخرا عن نفسه براتب وانه محال لاننا نتعلق المكان ايضا بحسب الطويرة اذ لابد للنسبة من مكان كما لا بد لها من زمان فلا وجه لادراج وجدة المكان تحت وجدة المجول واخراج وجدة الزمان عنها واما ثانيا

مخصص

فلات تعلقت بعض الوجدات بالموضوع وبعضها بالمجول تخصيصا بلاما
 اذ انما الاسوة بالتعلق لان موضع تعلق لان محل عند عكس القضية واما ثانيا
 فلات منها ما لا يتعلق لها بالموضوع ولا بالمجول بل بالنسبة كما اذا قلنا السراج
 مشعل بشرط بقاء الذهب وليس مشعل بشرط انتقائه ويكلمه ردة جميع
 الوجدات الى وجدة واحدة من وجدة النسبة العلمية بحيث يكون السلب
 واداء على النسبة اللاحقة التي يوردها الجواب عليها لانه متى اختلفت تلك الوجود
 اختلفت النسبة العلمية لاختلفا فاما باختلاف الموضوع فتزود ان نسبة الشئ
 الى احد المتقاربات غير نسبتها لآخر وباختلاف المجول اذ نسبة احد المتقاربات
 الى شئ غير نسبة الآخر اليه وباختلاف الزمان لان نسبة احد الشئتين
 الى الآخر في زمان غير نسبة اليه في زمان آخر وعلى هذا القياس في باقي الامور
 سفلس تلك القضية الى قولنا متى اختلفت النسبة العلمية اختلفت جميع الامور
 وذلك بحسب المناقضة فان قلنا في احدى النقيض ان بئني عين
 ما اثبت في الحاجة الى التخصيص الذي يوزنه للوجود في تعيين نقيض بعض
 فتقول العرض يتصل بهيات القضايا عند ارتقاها اولوازمها المساوي
 لها حتى يكون عندكم في المناقضات قضايا محتملة مضبوطة وليس مستعلا
 في العكس والاقية والمطالب العلمية ثم مع هذه الشروط يعتبر ايضا اختلا
 لجهة اصدق المتكسرين كقولنا زيد كالتب بالامكان زيد ليس بكالتب بالامكان
 وكذب الضروريتين كقولنا زيد كالتب بالضرورة زيد ليس بكالتب
 بالضرورة لا يقال هذا الدليل لا يرد على الدعوي لانه انما يدل على اعتبار
 الاختلاف للجهة في الضرورة والامكان والضرورة للجهة لا مثبت الكلية
 لا انما شئ نقيض الموجبة رفعها والاختلاف في ان رفع للجهة اعم من رفع النسبة
 موحدا بتلك الجهة على ما وقع عليه التنبيه فيما قبل فلا يكون للجهة مجمعة في
 النقيض ولما كان هذا المعنى لا يظهر فيه عليه بايراد الضرورة والامكان على

والزمان خارج عن طرف القضية لان نسبة المجول الى الموضوع لا بد لها من زمان فلو كان الزمان داخل في المجول لكان نسبة ذلك المجول الى الموضوع واقعة في زمان ويكون للزمان زمان آخر ولان تعلقات الزمانات بالقضية بحسب طويرة النسبة والشئ لا يصير طرفا لآخر الا بعد تحققت فيكون تعلقات الزمان متأخرة عن النسبة المتأخرة عن طرف القضية فلو كان داخل في ليدوما كان متأخرا عن نفسه براتب وانه محال لاننا نتعلق المكان ايضا بحسب الطويرة اذ لابد للنسبة من مكان كما لا بد لها من زمان فلا وجه لادراج وجدة المكان تحت وجدة المجول واخراج وجدة الزمان عنها واما ثانيا

الزمان خارج عن طرف القضية لان نسبة المجول الى الموضوع لا بد لها من زمان فلو كان الزمان داخل في المجول لكان نسبة ذلك المجول الى الموضوع واقعة في زمان ويكون للزمان زمان آخر ولان تعلقات الزمانات بالقضية بحسب طويرة النسبة والشئ لا يصير طرفا لآخر الا بعد تحققت فيكون تعلقات الزمان متأخرة عن النسبة المتأخرة عن طرف القضية فلو كان داخل في ليدوما كان متأخرا عن نفسه براتب وانه محال لاننا نتعلق المكان ايضا بحسب الطويرة اذ لابد للنسبة من مكان كما لا بد لها من زمان فلا وجه لادراج وجدة المكان تحت وجدة المجول واخراج وجدة الزمان عنها واما ثانيا

الزمان خارج عن طرف القضية لان نسبة المجول الى الموضوع لا بد لها من زمان فلو كان الزمان داخل في المجول لكان نسبة ذلك المجول الى الموضوع واقعة في زمان ويكون للزمان زمان آخر ولان تعلقات الزمانات بالقضية بحسب طويرة النسبة والشئ لا يصير طرفا لآخر الا بعد تحققت فيكون تعلقات الزمان متأخرة عن النسبة المتأخرة عن طرف القضية فلو كان داخل في ليدوما كان متأخرا عن نفسه براتب وانه محال لاننا نتعلق المكان ايضا بحسب الطويرة اذ لابد للنسبة من مكان كما لا بد لها من زمان فلا وجه لادراج وجدة المكان تحت وجدة المجول واخراج وجدة الزمان عنها واما ثانيا

الركبة الى الضرورية فلما ان الضرورية بحسب الالات وسلبها ما يتناقض كذا
الضرورية بحسب الوصف وسلبها بحسب وصفها لا يتناقض لو كان الشرط هو الضرورية
سادام الوصف بالوالات بشرط الوصف فلا يتناقض على الكذب في مانع ضرورية
لا يكون الوصف الموضوع ونحوها فلا يصحح الكذب بحسب الضرورية
بشرط كونه كاشيا ولا ليس بعض الكذب بحسب حيوان بالضرورية
ولقد نسي ان اخذنا بشرط الوصف حيث هو المتشابه الذي انزها للبحث والنظر
وانه لكانت مركبة لم يكن نقضها بسيطا بل يكون فيه تركيب وذلك لان الركبة
لما كانت عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالاجاب والسلب
كان نقضها رفع الجرح لان نقض كل شيء رفعه ورفع الجرح اما يقتضي رفع الجرح
الجزئي فان لم يرتفع شيء منها كان الجرح ثابتا والآخر خلافه فيكون نقضها
رفع الجرح جزيا المعنى ايد نقض جزيا ثم ان الخمار يكون نقض الجرح نقض
الجزئي على التعيين وسواء كان الجرح كذب الركبة بالجزء الذي هو الجرح
النقضيين المعين على الكذب او لم يكن مما لا على التعيين وهو المار بالجزء
المرددين نقض الجزئين لانه مهور مهور من التعيين وتسم
الهما نقض الامة النقضيين اما هو اما ان لا يكون نقض الركبة والكل
السيطا لم يؤخذ نقض الامة والركبة منفصلة مائة لا تكون النقضيين
لان رفعها ان كان يرفع جزيا صدق جزيا المنفصلة وان كان يرفع الجزئين
صدق الحد جزيا وليس كان فلا يكون صدق الحد جزيا المنفصلة في مانعة
للحد فقلت اذا كانت القضية الركبة موجبة والمنفصلة ايضا موجبة فليكن ان
تختلفون بالاجاب والسلب وكيف يكون نقضها لها فتولد الخلل في النقض
عليها على سبيل التجرد والحيثية انها مساوية لنقضها او مساوية لرفعها
من ان نقض العمليات الشرطيات ولا بد ان تتكاد ان اجاب القضية
الركبة بايجاب الجزر الاول وسلبها بسلبه فيكون الجزر الاول موافقا لها في

هذا هو النقض الذي هو نقض الجزئيين
وهو نقض الجزئيين بالجزئيين
وهو نقض الجزئيين بالجزئيين

والجرح الثاني مخالفا لها ونقيضا لها بالعلم من ذلك اننا لم نأت هذا فاعلم ان
النقطة في الجرحية عامة موافقة مطلقة عامة مخالفة ونقيض العدمية
العامات الموافقة الجينية المطلقة المخالفة والامة الموافقة والشرطية
الخاصة متجهة الى شرطية عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة ونقيض
الشرطية العامة الموافقة الجينية الركبة المخالفة ونقيض المطلقة العامة
المخالفة والامة الموافقة فنقيضها بالاجابة الركبة المخالفة او الامة
الموافقة والوقية تنفي الى حقيقة مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة
ونقيض المطلقة الركبة الوقية وهي المعلوم فيها بسلب الضرورية في الجرح
المخالفة في وقت معين وذلك لان الضرورية بحسب الوقت المعين
تناقض سلب الضرورية بحسب كل الوقت فنقيضها اما الركبة الوقية
المخالفة او الامة الموافقة والنقطة تنفي الى حقيقة مطلقة موافقة
ومطلقة عامة مخالفة ونقيض النقطة المطلقة الركبة والامة وهي المعلوم
فيها بسلب الضرورية عن الجباب المخالفة في جميع الاوقات لان الضرورية
في وقت ما وسلبها في جميع الاوقات مما يتناقضان جزيا فنقيضها اما
الركبة الامة المخالفة او الامة الموافقة وعلى هذا يكون نقض الوجودية
الامة الامة المخالفة او الامة الموافقة ونقيض الوجودية الامة الامة
الامة المخالفة والامة الموافقة ونقيض الركبة الخاصة الضرورية المخالفة
اي الضرورية المخالفة وهذا الذي يكون المهور المرددين نقض الجزئين
نقيضا كما في القضية الكلية بحسب ما يتناه **قال** واما في الجزئيين
واما الركبة الجزئية فلا يكون في نقضها المرددين بين نقض الجزئين
لجواز كذب الركبة مع كذب نقض جزئيا فانه اذا اتفق في بعض المواد ان
يكون المجهول ثابتا لبعض افراد الموضوع دائما وسلبا عن الافراد
الباقية دائما فتولدنا بعض الحيوان انشأت كايما كذب الجزئية للركبة

نقيض المطلقة العامة
المخالفة

الوقية

هذا هو النقض الذي هو نقض الجزئيين
وهو نقض الجزئيين بالجزئيين
وهو نقض الجزئيين بالجزئيين

الجزء من الكل

الكل من الكل واما ان تقضي الجزئين اما الموجبة الكلية فلا علم
 الجواب من البعض واما السالبة الكلية فلا علم لاجاب الجواب للبعث
 والموجب للردم بالضرورة شمل النقص صاير المركبات الجزئية سواء كانت
 لاداة او لافروية بل تقضيها كلية بسبب مجموعها الى كل واحد من افراد
 الموضوع لاجابها وسلبا جزمي تقضي جزئي المركبة ومجموعها بالضرورة
 تقضي الجزئين في كل واحد واحد كما يقال في المثال الغروب في كل واحد
 واحد من الجزئين اما انسان دايما او ليس باسنان دايما او ليس في كل
 موضوعات لان كل واحد واحد من الموضوعات انما يشبه كل الجزئ دايما او
 ليس مثبت ولا محال ان يكون مسلوبا عن البعض دايما ثابتا للبعض دايما
 فالجزء الثاني مشتمل على مجموعين ومنه ما هو في آخره التقضي ومجموع
 منفصلة مانعة للكل من هذه الموضوعات الثلاثة في اجابها تقضيها
 واما قلنا ان الكلية او المنفصلة ذات الاجزاء الثلاثة فبما ان كل
 من كتب المركبة صحتها ومن صدقها كلها على الاخير وتحتيق المقام وتكون
 على ايدى صحتها في كل مستغرق في باب الشرحيات في الكلية فذلك
 شبيهة بالمنفصلة وبالعكس وذلك لان كل على موضوع واحد من ان
 فان وقع الموضوع على حرف العناد قلنا العدد اما ترجع واما في
 كلية مشابهة للمنفصلة وان اخرتها قلنا اما ان يكون العدد زوجا او
 فردا في منفصلة شبيهة بالكلية والمنفصلة المتشابهتان ان كانتا
 كليتين لم يتساويا بالصواب قلنا كل هذه اما زوج واما فردا مانعة للجمع والفرق
 هذا ما قلنا دايما اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فردا
 غيرا فكل الواضح منها ان يكون بعض العدد زوجا وبعض العدد فردا اما ان
 كانتا جزئيتين فهما متساويتان فان اذا صدق بعض العدد اما زوج واما
 فرد صدق البعض العدد زوج واما بعضه فرد وبالعكس اذا ثبت هذا التاميد

كلية
 الجواب من البعض
 الجواب من الكل

الجزء

فقط

فقط الزكاة ان كانت جزئية قلنا بعض ج ب لادايما يكون معنا بعض
 ج ب تارة وليس ب اخرى فتقضيها ان ليس كذا لاي ليس بعض ج بحيث
 يكون ب تارة وليس ب اخرى فتكون لكل واحد واحد واما ما ب دايما او ليس
 دايما لانه لا يمكن بعض من الابعاض بحيث يكون ب تارة وليس ب
 اخرى كان لكل ا ب واما ان يكون لبعض ا ب لادايما او ليس ب ولا يكون
 ب اصلا فتقضي الجزئية هو الكلية الشبيهة بالمنفصلة وكذا ان كانت
 كلية فاننا قلنا كل ج ب لادايما معناه كل واحد من ج بحيث يكون
 تارة وليس ب اخرى فتقضيها ان ليس كذا لاي ليس بعض ج اما ب دايما او ليس
 ب دايما ان لا يمكن المنفصلة مساوية للجزئية اذا كانت كلية لم يثبت
 في تقضي الجزئية مفهوم المرددين تقضي الجزئين اعني المنفصلة الكلية
 وحيث سادتها عند كونهما جزئيين في كل في تقضي الكلية فانه قلنا
 كما ان في المركبة الكلية بعض جزئيا لا على التعيين كذا في المركبة الجزئية
 فتكون تقضيها ايضا احد تقضي الجزئين والافا الفرق فتقول المركبة
 الكلية من كليتين ومفهوم الكليتين هو مفهوم المركبة الكلية بعينه فاننا قلنا
 قلنا كل ج ب ولا شيء من ج ب فهو ما ليس الا مفهوم قلنا كل ج ب لادايما
 لان موضوع الموجبة الكلية بعينه موضوع السالبة الكلية واما الجزئية فليس
 مفهومها مفهوم الجزئيتين بل مفهوم الجزئيتين اعم من مفهوم الجزئية فاننا قلنا
 قلنا بعض ج ب وبعض ج ب ليس ب امكن ان لا يوجد موضوعها بل يكون
 الابعاب لبعض والسلب عن بعض اعم من ان المركبة الجزئية فان الابعاب
 والسلب فيها وادان على موضوع واحد في كل مفهوم الكليتين هو مفهوم
 المركبة الكليتين احدى تقضيها تقضيها لها وحيث كان مفهوم الجزئيتين
 اعم من مفهوم المركبة الجزئية لم يكن احد تقضيها تقضيها لها وايضا لما كان
 مفهوم الجزئيتين اعم من مفهوم الجزئية كان احد تقضيها اخص من تقضيها

كلية
 الجواب من البعض
 الجواب من الكل

مركبة

وحاز ان يرتفع الجزية والاخص من تقيضا فيمتنع ان يكون احد تقيضا
 تقيضا لها وعلى سبيل المعنى فيه ما يقال للضرب فان اردت منفصلة
 تقيض الجزية مردود بين الكلبيين فذلك موضوع احديهما يعني
 بالبحرول فتقيض قولنا بعض ج ب لا دايا مساوية اما لاشي من ج ب دايا
 او كل ج ب فهو ب دايا لانه متى صدق الاصل كذب المنفصلة لانه
 جزئيا فانه يصدق جزئيا على تقدير صدق الاصل احديهما بعض ج ب
 بالفعل وثانيهما بعض ج الذي هو ب ليس ب بالفعل فتكذب تقيضا هما
 الكلبيان ومعنى كذب الاصل صدق المنفصلة لانه اذا كذب كان ام يكن
 شي من ج ب اصلا صدق لاشي من ج ب دايا وسواها جزئي الاتصال
 وان كان شي من ج ب يصدق الجزية الثاني وهو كل ج الذي هو ب دايا
 والاصدق تقيضا وهو قولنا بعض ج الذي هو ب ليس ب فيصدق
 الاصل على تقدير كذبه وانما يقال هذا اذا قيدت الموجبة الكلية بالبحرول
 اما اذا قيدت السالبة فلا يتم بحرول اجتماع الاصل والمنفصلة على الكذب
 كما في المادة المفروضة فانه يلزم المركبة الجزية فيها وكذا السالبة الكلية
 اعني قولنا لاشي من ج الذي هو ب دايا ضرورة استحالة سلب اليا
 دايا عن الخيم الذي هو ب في الجملة وكذا الموجبة الكلية لادام السلب
 عن بعض الافراد ثم لو قيدت السالبة بتقيض البحرول تم العمل وكذلك في السالبة
 الجزية والى ذلك ظاهر والسرفيه ان اليا ب والسلب في المركبة لانا
 واردين على موضوع واحد فموضوع الادام هو الذي ورد عليه اليا ب
 او السلب وبالعالمس فاذا قيد موضوع الادام بالبحرول او موضوع الجز
 الاول فتقيض البحرول متبعا حافظا للكميت والية عند كون القضية موجبة
 وعلى العالمس عند كونها سالبة يحصل جزئيا ان هو وها هو منجز الجزية
 بعينه فكون احدا متقيضا مساويا لتقيض الجزية بالضرورة فالماضي ان

هذا هو الموضوع
 الذي هو ب دايا
 وهو الذي هو ب
 في قولنا بعض ج الذي هو ب ليس ب

الخيم المرودين تقيض الجزين ان اراد ب الكلية الشبيهة بالمنفصلة
 فلا فرق بين الكلية والجزية اصلا وان اراد ب المنفصلة الشبيهة بالكلية
 فان اراد ب تقيض الجزين تقيضا تقيض الكلين مما جزاها فلا فرق
 ايضا وان اراد ب تقيضا الكلين في الكلية والجزيتين في الجزية
 فالفرق بين عليا او فخرها الا ان في الملاق الجزية على الجزية
 لان الجزيتين اللتين لا ياتي التوحيد بين تقيضا في تقيض الجزية
 ليستا جزئيا والثانيان مما جزاها ياتي التوحيد بين تقيضا في تقيضا
 قطرها ذكرنا انه ليس شي من القضايا المذكورة تقيض من جها وان
 الموجبة المركبة ليس تقيضا سلبا محضا كما انها ليست ايجابا محضا على
 لما كانت مشتملة على موجبة وسالبة كذلك تشمل تقيضا على ايجاب وسلب
 حتى يكون تقيض الموجبة منها اي من المركبة سلبا وتقيض السالبة ايجابا
 وقد سبق الى بعض القاطرات ان يكون تفصيل قضية بسيطة يما في تقيض
 المركبة كلية كانت او جزئية لان كل مركبة مخرج القضية واحدة موجبة حصتها
 جهة الجزية الاول من المركبات يحل موضوعها مقيدا بتقيض البحرول
 وبحولها عين البحرول ان كانت المركبة موجبة وتجعل موضوعها مقيدا بعين
 البحرول وبحولها تقيض البحرول ان كانت سالبة ويكون ذلك الموضوع بالفعل
 في غير الاثورية والممكنة الخاصة وبلا مكان العام فيها فتكون تقيض
 تلك القضية الموجبة ومو السالبة المناقضة للجزية الاولى في الية والكم مساو يا
 لتقيض المركبة فتقولنا كل ج ب لا دايا مرجح الى قولنا كل ج ليس ب بالفعل
 اعني الادام لاشي من ج ب بالفعل فيصدق على كل ج ب وان
 فيصدق كل ج الذي هو ب ب بالفعل فيكون تقيضا وهو قولنا ليس بعض
 ج الذي هو ب ب دايا مساويا لتقيض المركبة وقولنا لاشي من ج ب لا دايا
 مرجح الى كل ج ب هو ب بالفعل لانه معنى الادام كل ج ب فيصدق على

الجزية
 من قولنا بعض ج الذي هو ب ليس ب

كل ج ان ب وليس ب فيصدق كل ج الذي هو ب لا ب بالنفع فتتضمنه
 ليس بعض ج ب هو لا ب دايا ويا وي تتضمنها وتقولنا بعض ج ب لا دايا
 في قوة قولنا بعض ج ليس ب ب بالنفع فيساوي فتتضمنه فتتضمنه وهو قولنا
 لا شيء من ج ليس ب ب دايا وقولنا ليس بعض ج ب لا دايا في قوة بعض
 ج ب هو لا ب بالنفع فيساوي فتتضمنه فتتضمنه وهو قولنا لا شيء من ج ب
 بلا ب دايا ثم قد من قرا في هذا الطريق ان يريان الخلف يتم بابطال
 قضية واحدة بخلاف ما ذكره فانه لا يتم الا بابطال قضيتين لمولوث وهذا في
 العمليات هو بخلاف ان يكون المركبة الكلية كاذبة وتكذب معها الجزئية التي
 جعلها مساوية لتتضمنها اما في الابطال فلا اذا كان في صنفان من الافراد
 ووط و يكون د ب في وقت ولا ب في آخر و ب دايا فيكون قولنا لا شيء
 لا دايا الدوام الباء لبعض افراد ج وبى افراد ك وتكذب ايضا الجزئية القائمة
 ليس بعض ج الذي ليس ب ب دايا لان كل ج الذي هو ليس ب ب اعني افراد
 د ب بالنفع واما في السلب فلانه لو كان بعض افراد ج لا ب دايا والافراد
 الباقية بحيث تكون لا ب تامة وب اخرى كذب السالبة الكلية لدوام
 الباء عن بعض افراد الجزئية ايضا لان كل ج الذي هو ب ليس ب بالنفع
 وانشاء الغلط ان المركبة الكلية الموجبة او السالبة لا يساوي الموجبة
 التي جعلها واحدة اليها لانه موضوعها ما قيد بتقييد المحمول او المحمول
 صار اخفى من موضوع المركبة فيصدق المركبة وان استلزم صدقات
 الحكم على كل افراد الامم حكم على كل افراد الاخفى الا ان لا يتعكس اذ ليس يلزم من
 الحكم على كل افراد الاخفى الحكم على كل افراد الامم واما المركبة الجزئية الموجبة او السالبة
 فلما ساوت الموجبة الجزئية المذكورة لانه اذا صدق قولنا بعض ج ب لا دايا
 يصدق على بعض ج ان ب وليس ب بالنفع فيصدق بعض ج الذي هو ليس
 ب ب بالنفع وبالعكس لان بعض ج اذا كان متصفا ب ليس ب وب بالنفع

يصدق بعض ج ب لا دايا وكذلك في السالبة كان بعضها مساويا لمتقيض
 المركبة الجزئية وتكون مساوية لمتكذبها صدق قولنا بعض ج ب لا دايا
 كذب لا شيء من ج ليس ب ب دايا لانه لو كان مسلوبا عن جميع افراد ج الذي
 ليس ب ب دايا لم يكن ثابتا لبعض افراد ج في الجملة وتكذب المركبة الجزئية هت
 وهي كذبت صدق والافضل ج الذي هو ليس ب ب بالنفع وهو من ج
 المركبة الجزئية هذا ايضا خلف وكذا متى صدق ليس بعض ج ب لا دايا كذب
 لا شيء من ج الذي هو ب ب لا ب دايا فانه لو كان لا ب مسلوبا عن جميع
 ج الذي هو ب ب دايا لم يكن ثابتا لبعض افراد ج وقد كان ثابتا للموجبة بعض
 الحكم الدوام متى كذب صدق والافضل بعض ج الذي هو ب لا ب
 بالنفع وهو من ج الاصل **الفصل الثامن في العكس**
 السقيم وهو يتبدل في كل من طرفي القضية بالآخر مستقيما للثبوت
 والصدق فيهما لهما قسما غير في التعريف فيودا طرفا القضية ويبدأ من
 الموضوع والمحول كما ذكره بعضهم لشدة عكس الخليات والقطعات وهذا
 سؤال ومعلوم يقال ان اريد بها طرفا القضية في الحقيقة لم يدخل في التعريف
 عكس الخليات اصلا لان الطرفين بالحقيقة فيها مما ذات الموضوع ووصف
 المحول وعكسها ليس بتبدل ذات الموضوع بالمحول ووصف المحول بالموضوع
 بل الموضوع فيه ذات المحول والمحول وصف الموضوع وان اريد طرفا في
 الذكر يلزم ان يكون المنفصلات عكس لان تبدل طرفها في الذكر متحقق
 وللمرأى ان المراد بالتبدل التبدل المعنوي اى تبدل بغير المعنى وحيث
 لا يتغير معنى المنفصلات بحسب التبدل اذ معناها المعاندة بين الشيئين
 سواء جرى فيها التبدل او لا لم تعتبر التبدل فيها فانه لا تبدل ب ببقار
 الكيفية اى ان كان الاصل موجبا كان العكس موجبا وان كان سالبا كان
 وهذا الشرط ليس بجزء الاصل بل ينشأ عن شي آخر وسواء تم تصغير القضايا

هذا هو الذي
 في كل من الطرفين
 لا بد من كونهما
 متساويين في
 القوة

لا يجوز في الآخر بعد التبدل صادقة لازمة لا توافق في اليقين بقاء الصدق
 وانما اشتراطه لان العكس لانهم قد يكون من لوازم الاصل ويستحيل ان يكون
 الملتزم صادقا واللائم كاذبا ولا يشترط بقاء اللاب لكون الملتزم كاذبا
 اللان صادقا وفي التعريف نظرا لتناقضه ما يصدق مع الاصل بطريق
 الاتفاق كقولنا كل انسان نالحق فانه يصدق مع قولنا كل نالحق انسان ليس
 عكسا وجواب ان المراد ببقاء الصدق ليس ان الاصل والعكس يكونان
 صادقين بالفعل بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو صدق صدق العكس
 لا بد التدرج في القضية المطلقة بالحق وجعل اللزوم فلا شك في صدقها بالمتنا
 من عرف بانه تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بالآخر
 مع حفظ الكيفية على وجه اللزوم وهذا نظري عام وهو الانتفاض باللائم من
 العكس فانه يصدق مع الاصل بطريق اللزوم من لا يبيح عكسا فلا يقال
 السالبة الضرورية تنعكس الى السالبة المحتملة وان لزومها والاو ان يقال انه
 تبديل كل من طرفي القضية بالآخر تبديلا معينا للموضوعات فقط للكيفية بلزومها
 بالواسطة تبديل آخر لا يقال جميع هذه التناسيل لا يطابق استعمالهم
 فانهم يطلقون العكس على القضية لا على التبدل لانا نقول لانه انهم
 لا يطلقون العكس الا على القضية بل ربما يجوزون فيه واما الاصطلاح في
 فعلها ذكرنا **ثالثا** واما الوجبات الى غيرها قد علمت ان المقصود من العكس
 تبديل الحق قضية يلزم للاصل بطريق التبدل وسكنا في انتاج الاقضية
 فلا بد فيها من بيان اللزوم وهو مستفاد من البرهان وبيانها ان الزايد
 غير لازم وهو مستفاد من التقديرات في الخلط في المواد ولحق البداية بعكس
 الوجبات وان جرت العادة بتقديم السوالب لشرطها وكون الانعكاس
 فيها انظر لان عقدي الوضع والحل فيها متجهتان وانا جعلنا عقد الوضع حلا
 وعقد الحل وضعما يحصل منهما العكس باذن تامل مختلف السالبة لجوان

لا يجوز في الآخر بعد التبدل صادقة لازمة لا توافق في اليقين بقاء الصدق

لا يطلقون العكس الا على القضية بل ربما يجوزون فيه واما الاصطلاح في فعلها ذكرنا

لا يطلقون العكس الا على القضية بل ربما يجوزون فيه واما الاصطلاح في فعلها ذكرنا

انتفاء

انتفاء عقد الوضع فيها فالوجبات سواء كانت كلية او جزئية تنعكس في
 جزئية العكس ان يكون المحول اعم من الموضوع وانتفاع حل الاخص على كل
 افراد الاعم وانما في الجزئية فالوجودية والوقعية والمطلقة العامة تنعكس مطلقة
 عامة لانا اذا قلنا بعض ج ب بالفعل كان معناها ان شيئا ما يصدق ج بالفعل
 موصفا ب ب بالفعل فكل الشئ يكون موصوفا ب بالفعل ويج بالفعل ايضا
 فيصدق ب بالفعل ج بالفعل واستدل عليه بثلثا وجه الاول الافتراض وهو
 ان ينقض ذات الموضوع وقد ب بالفعل لان القضية فعلية ووج بالفعل لان
 ذات الموضوع لا بد ان يثبت بالفعل بالعنوان بالفعل ينتج من الثالث بعض ب
 ج بالفعل وهو المطلوب **ثانيا** قلنا انتاج الشكل الثالث موقوف على
 عكس الصغرى لمرتب الاول فلو بين العكس بالشكل الثالث لزم الدور
 فتكون من بين الانتعكاس بهذا الطريق لا يبين الانتاج بدبل بطريق آخر
 وهو سور منب لانه ان سمن بعد والاولي ان لا يقال الى الشكل
 الثالث بل يقرر كما قرناه الثاني للثالث وهو ان يضم نقيض العكس الى
 انتج من الشكل الاول سلب الشئ عن نفسه مثلا متى صدق كل ج او بعضه
 بالاطلاق وجب ان يصدق بعض ج ب بالاطلاق والاصدق فينقض وهو
 قولنا لا شئ من ج ب واما فيجعل كبرى واصل القضية صغرى لنتج بعض
 ج ليس ج دائما وانما لوجود ج بناء على الجباب الاصل والمجال اللان اما من
 صورة التقياس وهو مجال لانه بين الانتاج او من مادته ولا ج اما من الصغرى
 وهو ايضا مجال لانه مفروضة الصدق او من الكبرى في مجاله فيكون العكس
 جها او نقول الجميع من الاصل وينقض العكس لما استلزم مجاله كان مجاله
 وانتفاءها انتفاء الاصل وهو باطل او انتفاء نقيض العكس فيكون العكس
 صادقا وهو المطلوب لا يقال ان اردتم بتوكلهم متى صدق بعض ج ب
 صدق بعض ج ب ان صدق يلزم صدق الاصل فلام انه لو لم يلزم لصدق

انتفاء

لانه يمكن ان يقال لما كان د ب وج في بعض اوقات كد ب صدق بعض ب ج
 في بعض اوقات كد ب ب ومو منهم فلسف كقولهم بيان ان د ب بالنعل
 على ارجح بالنعل لا ليس لثاني الاصل الا ان د ب مادام ج ومو استلزم ان
 تكون د ب بالنعل الا اذا كان ج بالنعل ليجوز ان يكون د ب مادام ج واليكون
 ب اصلا ولا ج وكان هذا الطريق من الطريقة التي سلطناها لتجصيل مفهوم
 القضية وبيان استلزام العكس الا ان المتأخرات قرويا في صورة قياس
 من الثالث وهي ليست من التباس في شيء لما اشار الشيخ اليه في الشفاء
 وثانيها الخلف وموانع لم يصدق بعض ب ج حينئذ موب لصدق لا شيء
 من ب ج مادام ب فيجعله كيري لصغري الاصل لشيء بعض ج ليس ج مادام
 ج وانه محال وتالها العكس وموانع يعكس لاشي من ب ج مادام ب الى قولنا
 لاشي من ب ج مادام ج وقولنا بعض ج ب مادام ج ههنا واذ لم يصدق العكس
 العرفية لزوم اليقيني لا المبراد الوجوه في الاول ان لازم العلم لازم الخاص واما ب
 عدم الزايد فلان الاخص من هو الضرورية لا تنعكس الى الاخص من الجينية
 كما عرفته لجواز اتكالم وصف الموضوع عن وصف المحمول فلا يصدق في
 الموضوع مادام وصف المحمول كقولنا كل انسان بالضرورة ولا يصدق
 بعض الانسان ضاحك مادام انسانا بل في بعض اوقات لونه انسانا واما
 الخاصيتان فينفعان ب جينة لانه لا يصدق فيها ان وصف المحمول ثابت
 مادام وصف الموضوع وليس ثبات الذات الموضوع دايما فهي مجتمعة على
 ذات واحدة فاصدق عليه وصف المحمول يصدق عليه وصف الموضوع في
 بعض اوقات وصف المحمول لكن لما لم يصدق وصف المحمول دايما على الذات
 وجب ان لا يصدق وصف الموضوع دايما على الذات لان وصف المحمول
 دايما ب ج وصف الموضوع فلو دام وصف الموضوع للذات لازم وصف
 وتقرضنا لادايما ههنا فصدق ان ما صدق عليه وصف المحمول صدق

في بعض اوقات كد ب ب ومو منهم فلسف كقولهم بيان ان د ب بالنعل

عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول لادايما واجه على ذلك
 اما على لزوم الجينية في الوجوه المذكورة او بان لازم الامر لازم للاخص واما
 على الاول فبان ذلك اليقيني الذي هو ج حيث هو ب ليس ج بالاختلاف
 والاختلاف ج دايما فيكون ب دايما لروام الباء بروام الجيم وقد كان ب لادايما
 فيصدق بعض ب ج حينئذ موب لادايما وهذا محال فوصلناه **وال**
 واما المكتسبات الاخر المكتنة العامة والخاصة لا يتعكسان لان مفهومها ان
 ذات الموضوع ثابت وصف الموضوع بالنعل ووصف المحمول بالامكان مفهوم
 العكس ان تلك الذات ثابت لوصف المحمول بالنعل ووصف الموضوع بالا
 ومن البين ان الاول لا يتلزم الثاني لان المكتن رعا لا يخرج الى الفعل اصلا
 ويتلزم هذا المعنى بانه رعا المكتن صفة لثنتين اثبت لاجلها بالنعل دون
 الآخر فصدق عليه النوع الثاني صدق عليه الوصف بالامكان ولا يصدق
 النوع الثاني على ما صدق عليه الوصف بالنعل لان كل ما صدق على الوصف
 بالنعل فهو النوع الاول متكاملا ركوب ريد ممكن للنسب والتمار باب للنسب
 فتط فصدق كل جار مركوب ريد بالامكان ولا يصدق بعض مركوب ريد
 بالنعل جار بالامكان العام الذي هو علم الجاهات لصدق قولنا لاشي من مركوب
 ريد بالنعل جار بالضرورة والجار مركوب ريد بالنعل ضروري ولا شيء من
 القوي جار بالضرورة وتسلسل من ذهب الى انعطاس المكتنين ممكنة
 عامة بالوجوه الثلاثة الافتراض فانه اذا فرض الذات التي صدق عليها ج وب
 بالامكان د فرب بالامكان ج بالنعل فبعض ب ج بالامكان والخلف
 فانه لو لم يصدق بعض ب ج بالامكان لصدق لاشي من ب ج بالضرورة
 فيجعل كيري للاصل لينج بعض ج ليس ج بالضرورة والعكس فان لاشي
 من ب ج بالضرورة يعكس الى لاشي من ب ج بالضرورة وقد كان بعض ج ب
 بالامكان ههنا اجيب عن الاولين بفتح انتاج الصغري الممكنة في الاول

في بعض اوقات كد ب ب ومو منهم فلسف كقولهم بيان ان د ب بالنعل

في بعض اوقات كد ب ب ومو منهم فلسف كقولهم بيان ان د ب بالنعل

بما لا يكون له وجود في ذاته

والثالث

والثالث ومن الثالث بين انطاس السالبة الضرورية سالبة ضرورية وثالثا
 مستول عليه بانه لا يصدق الممكن ان صدق المطلقة وكل ما ان صدق
 المطلقة ان صدق عليها المطلقة وكل ما صدق الممكن ان صدق عليها
 المطلقة وكل ما ان صدق عليها المطلقة صدقت الممكنة العكس واجيب
 عند ان يكون امكان الصدق وصدق الامكان فاقا فان صدق الممكن يستدعي
 وجود ذات الموضوع واتصافه بالوصف العنوي بالفعل بخلاف امكان
 صدق التعليلات فان امكان وجود الموضوع وامكان اتصافه بالوصف
 العنوي لا يكون فيه فرق امكان ان يصدق الى اعتقاد خاير ولا يصدق الى اعتقاد
 خاير بالامكان والتعيين يقتضي انها متغيران في المفهوم متساويان اما
 تعاميرها فلا صدق الامكان امكان حصول الصدق وامكان الصدق
 عرض له لا امكان والفرق بينهما ظاهر واما تلازمها فلا صدق امكان
 النسبة معناه انها لا يتغيران يكون ومنه لم يتغير ان يكون ان يكون
 بالفعل وهو امكان صدق التعليل وكذلك ان يكون صدق النسبة لم يتغير
 تلك النسبة في نفسها فاهلوا متغيران لما يمكن صدقها وعدم امتناع النسبة
 امكانها فان فالتسبب ليس ثبوت المحول للموضوع متكررا حال عدم المحول
 وثبوت المحول حال عدمه متشبه وكذلك امكان الحادث متحقق في الازل
 مع امتناعه في الازل في الخصائص ثبوت الامكان دون امكان الثبوت
 فتعذر امتناع ثبوت المحول حال عدمه اما هو بالغير والامتناع بالغير
 لا ينافي الامكان بالذات ولما ان امكان ذات الحادث متحقق في الازل
 كذلك امكان وجوده في الازل ولو اخذ الحادث بشرط الوجود فلا امكان
 له في الازل ولا هو ممكن الوجود فيه واما ما ذكره من الثالث فان لم يكن
 للعتقاد وجود في زمان اصلا فلا امكان صدق ولا صدق امكان وان
 كان له وجود في زمان ولو في بعض الازمنة المستقبلة فمتاكد صدق امكان

بما لا يكون له وجود في ذاته
 بانه لا يكون له وجود في ذاته
 بانه لا يكون له وجود في ذاته

وامكان

وامكان صدقها واما الجواب عن الاول ليل فهو ان معنى استلزام امكان الاول
 امكان العكس وسقم ما في من قريب واعلم ان الموضوع لو اخذ بالاطلاق
 كالحادث الثاني فلا يشك في انطاس الممكنين ممكنة عامة لا تنافي الوجود
 المذكور في لا تنافي الصغرى الممكنة في الاول والثالث للاندراج البين ولا
 السالبة الضرورية لنفسها اما في التفتاة بالفعل كما هو راي الشيخ فاما ان
 يعتبر الفعل بحسب الامر نفسه او يعتبر بمجرّد الفرض متساويان مطابقا
 لنفس الامر او لا فان اعتبر بحسب نفس الامر لم ينطس الممكنان ممكنة
 لا في صدقها كما يستدعي بالفعل في نفس الامر فهو بالامكان ولا
 يحصل ما يشترط به بالفعل في نفس الامر فتخرج بالامكان لحوذان لا يشترط
 الممكن لحد في نفس الامر كذلك انطاس السالبة الضرورية لنفسها واما
 الممكنة في الاول والثالث واما اعتبر بالفعل بحسب نفس الامر بل اعني الوجود
 والفرض العقل على ما يخرج الشيخ به في انطاس الممكنة ثلاثة لان متساويان
 ما انكره مستدعي عليه وفرضه العقل ج بالفعل فهو بالامكان ولا يشك
 ان ما هو بالامكان ما يفرض العقل ج بالفعل وان بقي بالقوة واما فمتاكد
 شيئا فخرجت به وفرضه بالامكان بل بالفعل الفرضي ووصف ج بالا
 صدق امكان ان يكون ب وفرضه العقل ج بالفعل ج بالامكان وهو
 مفهوم العكس والتفتق صدق اذ لم يصدق السالبة الكلية الضرورية ضرورية
 صدق امكانه بضم الفرض العقل انه مركوب من بالفعل فهو بالامكان وكذلك
 انطاس السالبة الضرورية لنفسها وفتح الممكنة في الاول والثالث وليا موضوع
 يستلزم فيه الا ان متساويان لا يعتبر فيه الفعل في الموضوع بالشيء
 فاما ان يعتبر بالفعل الذي في الجواب بحسب نفس الامر او بحسب الفرضي
 فان اعتبر بحسب الفرضي لم ينافق المطلقة الذاتية لان فرضي الثبوت
 او السلب بالفعل لا ينافي السلب والايجاب وايضا يلزم انطاس الممكنات

بعد ما علمنا ان استقام الاخر غاية ما في الباب ان يكون وصف الموضوع ووصف
 المحلول متناهيين في ذات الموضوع ومنهم العكس منافاة ذات المحلول ووصف
 الموضوع في جميع اوقاف ووصف المحلول ولحد ما لا يستلزم الآخر لانه ان يكون
 ذات المحلول متناهي ذات الموضوع كما في المثال المذكور فان مفهوم الاصل هناك
 منافاة ما صدق عليه مركوب زيد بالنقل ووصف الخارج مادام مركوب زيد ولا
 يلزم الامتافاة مركوب زيد ووصف الخارج في ذات الموضوع اعني ما صدق عليه
 انه مركوب زيد بالنقل وهو لا يستلزم المتافاة بين ذات الخارج وبين ووصف
 مركوب زيد وهو لا يفتقر بالضرورة بشرط الوصف لان غاية ما فيها ان
 مجموع ذات الموضوع ووصف منافا لوصف المحلول ولا يستلزم هذا المتافاة
 بين الوصفين في ذات الموضوع ولا يلزم منه المتافاة بين مجموع ذات المحلول
 ووصف وبين ووصف الموضوع مثلا اذا فرضنا ان الاجازة في الواقع الاخر قد
 يصدق الاشياء من الخارج بما يد بالضرورة مادام خارجا ومنه المتافاة بين
 وصفي الخارج والباقي فيها صدق عليه الخارج بالنقل وهو لا يستلزم
 المتافاة بينهما فيها صدق عليه الخارج بالنقل ضرورة صدق قولنا بعض الخارج
 خارج بالامكان والضرورة تنعكس دالة لضرورة اما انعطاسها الى الابد يستلزم
 فلو حجب استخدام الخاص لما استلزم العام والحيوان العجوة المذكورة فحينها
 واما انها لا تنعكس ضرورة فلا يصدق في المثال المشهور الاشياء من مركوب
 زيد بخارج بالضرورة بل كتب الاشياء من الخارج مركوب زيد بالضرورة اصبحت
 بعض الخارج مركوب زيد بالامكان والسر في ذلك ان الكلمة تعين الضرورية
 قبل ان تنعكس الكلمة ممكنة كذلك لم تنعكس الضرورية ضرورة فانه لو كانت السالفة
 الضرورية مثلا زمين تارزمت الخزيات الموجبات الممكنات في الجملة
 والخاصات تنعكسان عامتين مع قيد اللادوام في البعض اما انعطاسها
 الى العامتين فالعجوة المذكورة اولان لازم الامر لانهم لا يخفون واما اللادوام

هذا هو المطلوب في
 بيان ان وصف الموضوع
 في جميع اوقاف ووصف
 المحلول لا يستلزم
 الآخر لانه ان يكون
 ذات المحلول متناهي
 ذات الموضوع كما في
 المثال المذكور فان
 مفهوم الاصل هناك
 منافاة ما صدق عليه
 مركوب زيد بالنقل

هذا هو المطلوب في
 بيان ان وصف الموضوع
 في جميع اوقاف ووصف
 المحلول لا يستلزم
 الآخر لانه ان يكون
 ذات المحلول متناهي
 ذات الموضوع كما في
 المثال المذكور فان
 مفهوم الاصل هناك
 منافاة ما صدق عليه
 مركوب زيد بالنقل

في البعض فلان اللادوام الاصل في الحقيقة عامة موجبة كلية وتنعكس الى مطلقة
 موجبة جزئية والادوام في البعض عبارة عنها وبها بالوجوه الثلاثة ممكن
 كما يمكن في انعطاس المطلقة بالافرق ويرتد المصنف بطريق العكس ويؤايد
 اول قيد اللادوام في البعض ان يصدق بيج بالافلاك لثبته للادوام في الكل اي
 لاشي من بيج وايضا وتنعكس الى الاشياء من بيج وايضا وقد لا تدل الادوام الاصل
 كل بيج بالافلاك همت ولا تنعكسان كقضية العامتين مع قيد اللادوام
 في الكل لانه يصدق لاشي من الخائب بكان مادام كانت لادايما ولا يصدق لاشي
 من الساكن بكان مادام كانت لادايما للادوام وهو لكل ساكن كاتب
 بالافلاك لصدق بعض الساكن ليس بكتاب دايما فان من الساكن مادام
 ساكن دايما بالافلاك فان قلنا لما كان قيد للادوام الاصل موجبة كلية
 وتثبت ان هذا لا تنعكس كلية فالجاجة الى هذا البيان معقول لا يقال ان
 انضمام الموجبة الكلية الى قضية اخرى يوجب انعكاسها كلية كما ان السالبة الجزئية
 لا تنعكس وازاقت الى اخرى العامتين او بعبارة اخرى انضمامها
 تنعكسان كقضية العامتين مع قيد اللادوام في الكل ويكفي توجيه بان اللادوام
 في الكل واحد ومعنيان ليدعيا سلب دوام لكل واحد وموان يكون دوام الحكم الظلي
 متغيرا وان الحكم فيما يثبت بحدود سلبه كان معناه ان دوام سلب الظلي مستغنى
 وانتقل دوام السلب الظلي اما بالافلاك الايجاب في الكل او بدوام السلب في
 البعض والافلاك الايجاب في البعض وايضا لما كان فالافلاك الايجاب في البعض
 متحقق ولا يخاف ان اذ متى تحقق الافلاك الايجاب في البعض انتفى دوام السلب
 الظلي فيسقط ما كان وما فيها اثبات اللادوام في الكل ولحد وهو الافلاك الايجاب
 في الكل فيكون المراد بلادوام الاصل للعنى الثاني لم تنعكسان كقضية العامتين
 في الكل لانه ان يصدق انما لو كان المراد للعنى الاول انعكست كقضية العامتين
 متى صدق صدق اللادوام في البعض وتنعكس الى اللادوام العكس في البعض للبرهان

والممكن ان يكون الصدق في كل واحد من الطرفين
 والصدق في كل واحد من الطرفين
 والصدق في كل واحد من الطرفين
 والصدق في كل واحد من الطرفين

الذات على انطوائها الموجبة للجزئية المطلقة لنفسها متى صدق في العكس اللادوام
 في البعض صدق انتفاء وطم السلب الكلي وهو مفهوم الاصل والى هذا اشار بقوله
 وان اريد باللا دوام ان لا دوام الاصل ليس اللادوام في كل واحد وهو المعنى الثاني
 بل اللادوام في الكل اي استتار الدوام في كل واحد لا الكل من حيث هو كل فانه لا
 يتجه انفسها لنفسها ولعل ولد القدماء هذا وجها **واجب الامام الى آخره**
 ذكر الامام في المنع ان السالبة الازلية لا تنعكس لنفسها بحيث يكون عليه بيان الكتابة
 غير ضرورية للانسان في وقت الصدق قولنا لا شيء من الانسان بكتابة
 بالامكان ولا يلزم ان يكون في وقت يكون متساوي في كل وقت والامر بالانطوائ من
 الامكان الفاني الى الانتفاع الفاني فاذا سلب الكتابة عن الانسان علمت
 في جميع الاوقات والممكن ان يلزم من فرض وقوعه في فرض وقوعه حتى يصدق
 لا شيء من الانسان بكتابة دايما فلو انعكس السالبة الازلية لزم صدق لا شيء من
 الكاتب باسان دايما وهو محال وهذا محال لم يلزم من فرض وقوعه ان يكتب
 فهو من الانطوائ فيكون محالا وجواب ان الامام ان المجال ان لم يلزم من فرض
 وقوع الممكن كان ما شي من الانطوائ فان من الجائز ان لا يكون لازما
 من شيء منها بل من المجموع فان الممكنين قد يستلزم اجتماعها محالا وموضعين
 اما اولها فلا مجال لولزم من المجموع كان اجتماع الاصل مع الانطوائ محالا
 فلا تنعكس الاصل واما ثانيا فلا مجال للمجموع يكون اجتهادية ولجب التجهيز
 يكون للجزء التزمه لزم الحقيقة الاجتماعية ضرورة ان كلما تحقق تحقق المجموع
 فلو وجب الانطوائ لمكان فرض وقوع الممكن هو الذي يتحقق المجموع فالمجال
 لو كان لازما من المجموع لاستحالة وقوع الممكن لاستحالة اللزوم باستحالة الامام
 نعم لو كان المجموع من اموريين متكهنين جاز ان ينشاء المجال من المجموع وقته
 منع لطيف واما ثالثا فلا يمكن ايراد الشبهة بحيث يصدق الجواب وذلك
 من وجوب الاول لو انعكس السالبة الازلية كان امكان صدقها مستلزما

والصدق في كل واحد من الطرفين
 والصدق في كل واحد من الطرفين
 والصدق في كل واحد من الطرفين
 والصدق في كل واحد من الطرفين

والصدق في كل واحد من الطرفين
 والصدق في كل واحد من الطرفين
 والصدق في كل واحد من الطرفين
 والصدق في كل واحد من الطرفين

والصدق في كل واحد من الطرفين
 والصدق في كل واحد من الطرفين
 والصدق في كل واحد من الطرفين
 والصدق في كل واحد من الطرفين

لا يمكن صدقها ضرورة ان امكان اللزوم ملازم لامكان الامام والثاني محال
 لان سلب الكتابة عن كل افراد الانسان دايما يمكن مع ان عكسه وهو لا شيء
 من الكاتب باسان دايما فتع الصدق لصدق بعض الكاتب اشارة للضرورة
 فان قلت لانه ليس على صدق العكس واما قولنا بعض الكاتب باسان
 بالضرورة فهو ليس فتعنا لامكان صدق العكس فان تقيض امكان الصدق
 ضرورة الصدق لا صدق الضرورية فتعنا ضرورة الصدق وصدق الضرورية
 متلازمان لما مر الثاني لو كان السالبة الازلية تنعكس كتنعكس المكان كما فرض
 صدقها صدق عكسها لان معنى الانعكاس ليس الا هذا وانما لا تنعكس لانه اذا
 فرض صدق قولنا لا شيء من الانسان بكتابة دايما لم يصدق عكسه واذا صدق
 هذه الجزئية يصدق قولنا ليس كما فرض صدق السالبة صدق عكسها **واجب الامام الى آخره**
 تكافؤ اللزومة الكلية لا يتألف **لوجح** هذا البيان لزم ان لا تنعكس قضية
 اصلا اما المرجحة فلا بد لو فرض صدق قولنا كل انسان يجبر لا يصدق عكسه
 بعض الجبر احسان واما السالبة فلا بد لو فرض صدق قولنا لا شيء من الحيوان
 باسان بالضرورة لا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان
 لانه انما لو فرض صدق الموجبة والسالبة المتكافئين لم يصدق
 عكسها غاية ما في الباب ان عكسها محال في نفس الامر لكن الاصل ايضا محال
 والمجال جاز ان يستلزم المجال خلافا ما ذكرنا في السالبة الدالة فان سلب
 الكتابة عن كل افراد الانسان دايما يمكن والممكن ان يلزم من فرض وقوعه
 محال لا يتألف لا يكتب العكس على ذلك التعريف فانه اذا فرض ان لا فرد من افراد
 الانسان هو كاتب فلا كاتب من الانسان فيصدق العكس بالضرورة
 لا تنعكس العكس محال لانه يصدق بالضرورة بعض الكاتب باسان فلو
 كان هذا المجال ناشيا عن ذلك التعريف كان ذلك التعريف محالا وقدرنا امكانه
 والجواب الرابع لجواب الشبهة ان الامكان ان فتر بلب الضرورية المتجتمعة

والصدق في كل واحد من الطرفين
 والصدق في كل واحد من الطرفين
 والصدق في كل واحد من الطرفين
 والصدق في كل واحد من الطرفين

في جميع اوقات الذات فلان ان سلب الكتابة عن جميع افراد الانسان دايما
 لا يمنع بالغير دايما والتمتع بالغير دايما ينافي الامكان في هذا المعنى فان قلت
 ضرورة الجواب الكتابة المتحققة في سائر الاوقات مسلوقة عن كل فرد من
 الافراد دايما والاثبات الضرورة المتحققة في جميع الاوقات لبعض الافراد
 وهو محال فيكون سلب الكتابة عن جميع الافراد المستلزم سلبها دايما فيكون
 لا شيء من الانسان يكتب دايما فتعذر اللزوم دوام الامكان وهو غير
 المطلوب امكان الدوام وهو غير لازم وانما قس سلب الضرورة التي ينشأ
 الذات فسلم ان سلب الكتابة عن جميع افراد الانسان دايما يمكن لكن
 لان ان لا يستلزم فرض وقوعه محال لا غاية ما في الباب انه لا يستلزم المحال
 بالنظر الى ذاته لكن لا يلزم من عدم استلزام المحال بالنظر الى ذاته عدم
 استلزام المحال اصلا بخلاف استلزام المحال بحسب الغرض وهكذا نقول
 في التقدير الثاني والثالث ان اردتم بالامكان المعنى الاول فلان امكان دوام
 سلب الكتابة عن جميع الافراد وان اردتم المعنى الثاني فلان ان امكان المفرد
 مستلزم لامكان اللزوم وان امكانه لا يستلزم محالاتا في وجود الواجب مستلزم
 لوجود المعلول الاول فغيره يكون مستلزما لعدم الواجب ثم عكس التقييد
 مع ان اللزوم يمكن في ذاته **واختبروا الى آخره** اجتماعا على ان السالبة الضرورية
 تنطس كمنسها بانها اذا صدق لاشي من ج ب بالضرورة فليصدق لاشي من
 ج ب بالضرورة والالصدق بعض ج ب بالامكان فصدق الالصل لشيء بعض
 ب ليس ب بالضرورة او انعكس الى بعض ج ب بالامكان وقد كان لاشي من
 ج ب بالضرورة وقد عرفت جوابها ان الصغرى المتممة لاشي في الاول
 والموجبة المتممة لا تنعكس اصلا وبان اذا قلنا لاشي من ج ب بالضرورة كان
 معنا ان الجيم منافع للبار والمنافاة انما يتحقق من الجائدين فيكون
 الباء ايضا معنويا للجيم فلا شيء من ج ب بالضرورة وجوابه ان معنى الالصل

وهو ان السالبة الضرورية
 لا يمكن ان تكون في ذاتها
 بل هي في ذاتها
 والالصدق بعض ج ب
 بالامكان فصدق الالصل
 لشيء بعض ب ليس ب
 بالضرورة او انعكس الى
 بعض ج ب بالامكان وقد
 كان لاشي من ج ب بالضرورة

المنافاة بين ذات الجيم ووصف الباء ومنه المنافاة بين ذات الباء
 ووصف الجيم فابن ابي عمير من الاخر لا يقال **الاول** مستلزم للثاني
 لان اذا امتنع الاجتماع بين ذات ج ووصف ب يلزم ان يكون ذات ب
 مغايرة لذات ج لان لو كانت ذات ب عين ذات ج في الجيلة وب صايقا على ذات
 ب يلزم ان يكون صايقا على ذات ج وقد فرض امتناع اجتماعها واذا ثبت ان
 ذات ب ليس ذات ج امتنع اتصاف ج بالصفة التي كان ذات ب عين
 ذات ج وقد ثبت انه ليس عينه ههنا لاننا نقول **لان** ان ما ليس بذات ج
 متنع الاتصاف به وهذا لان الجيم في الاصل المنافاة بين ذات ج بالنفع ووصف
 ب ولا يلزم منه الاتصاف بذات ب لانه يكون ذات ج بالنفع وان ذات ب متنع
 الاتصاف به بالنفع لانه متنع الاتصاف به مطلقا واعتبر المثال للضرورة
 فان المنافاة متحققة بين ذات مركوب زيد بالنفع والجار واللزوم منه ان
 ذات الجار متنع اتصافه بمركوب زيد بالنفع مع امكان اتصافه بمركوب زيد
 وقد اجتمعنا على هذا المطلوب بوجه آخر اذ ان لو صدق لاشي من ج ب بالضرورة
 وجب ان يصدق لاشي من ج ب بالضرورة والالصدق بعض ج ب بالامكان
 لكن محال لانه لو صدق لاشي من ج ب بالضرورة والالزم باطل لانه لو فرض
 وقوع هذه القضية صدق بعض ج ب بالنفع وتمعن الى قولنا بعض ج ب
 بالنفع وقد كان لاشي من ج ب بالضرورة ههنا وايضا نضمه الى الاصل لشيء
 سلب الشيء عن نفسه بالضرورة وثانها انه لو صدق بعض ج ب بالامكان
 مع الاصل لم يكن صدق بعض ج ب بالنفع مع الاصل لان صدق الامكان
 يستلزم امكان الصدق وصدق اللزوم مع الشيء موجب لصدق اللزوم معه
 لكن ليس يمكن ان يصدق بعض ج ب بالنفع مع الاصل لان صدق مع الاصل
 ملزوم للمحال وسو بعض ب ليس ب بالضرورة فامكان صدقها معا يكون ملزوما
 لامكان المحال لان امكان اللزوم ملزوم لامكان اللزوم لكن امكان المحال محال

فاما كان صدق بعض بـج بالنعل محال فصدق بعض بـج بالامكان مع الا
محال فصدق لاشي من بـج بالضرورة مع وجوب وسو المطلوب وثالثها ان
الدوام في الكليات لا يشك من الضرورة وقد ثبت انها تنسلف فصدق العكس
ضروريا اجيب عن الاول باننا لانم انه اذا فرض وقوع الممكن يلزم المحال وانما
يلزم ان لو بقي الاصل صاوقا على هذا التقدير هو ممنوع لازياد افروا موضوعه
فان قيل يجوز نقول من الابد ان صدق لاشي من بـج بالضرورة لصدق
لاشي من بـج بالضرورة لان صدق لاشي من بـج بالضرورة مع صدق
بعض بـج بالنعل يستلزم محال او بـج بصدق العكس لان المحال اما ان يارث
من الاصل وسو محال لانه مفروض الصدق او من قولنا بعض بـج بالنعل
فيكون محالا فيستحيل بعض بـج بالامكان لان امكان المحال محال
فيجوز صدق العكس اجيب باننا لانم ان يحصل لزوم المحال في الاصل او الفعلية
لم لا يجوز ان يكون لانما من المجموع وتكون كل واحد من الجزاء مكملا وقسمه
نظرا لان المحال اذا كان لازما من المجموع يكون اجتماع القسيتين محالا فلما
صدق لاشي من بـج بالضرورة استحالة ان يصدق بعض بـج بالنعل لان
المانعة للمع يستلزم متصلة من حيث وجودها ونقيض الآخر اذا استحالة
ان يصدق بعض بـج بالنعل امتنع ان يصدق بعض بـج بالامكان
صدق العكس وعن الثاني باننا لانم انه اذا صدق بعض بـج بالامكان مع
لاشي من بـج بالضرورة يلزم امكان صدق بعض بـج بالنعل يجوز ان يكون
امكان وجود لاشي بجماعا لاشي آخر وجودا بالنعل محالا مع فان قولنا زيد
كاتب بالنعل الآن يصدق مع زيد ليس بكاتب الآن بالامكان مع ان صدق
النعل مع بـج وعن الثالث بانه عدم انقضاء الدوام عن الضرورة ويتقدير
تسليم يكون لزوم العكس للضرورة بواسطة ثبوت خارجي للنسب من السالبة
الضرورية والكلام ليس فيما يل في انها طبيعتها هل يلزمها العكس الضرورية ام لا

مع

وهذا الكلام انما يصح لو يجب ان يكون لزوم العكس للاصل بينا ومن البين
انه ليس كذلك ولحق ان يقال الضرورة ان اعتبر بالمعنى العام فبالضرورة
انفسها او الدلائل لاثبات وان اعتبر بالمعنى الخاص لم يتم الدلائل على الاخي
لن احاط بما تم بعض الايجلة **واما السبع الباقية** الى آخره السبع الباقية
من السوابب الكلية وهي الوقتية والوجودية والممكنة والمطلقة
العامات ان اعتبر خارجية لم ينسلف لان الوقتية لا تنسلف لانه يصدق
لاشي من الزمان فصدق بالوقتية ولا يصدق بعض للنسب ليس بغير
بالامكان لصدق كل فصدق هو بـج بالضرورة لاننا لا يصدق
بعض للنسب ليس بغير فان السلب يصدق على الافراد المعروفة للنسب
وصدق الموجبة الكلية انما يثبتها الواقعية معها في الموضوع وليس كذلك
فان الالجاب على الافراد الموجودة والسلب على الافراد المعروفة لاننا نقول
للعلم في السالبة على الافراد الموجودة ايضا بـج يتحقق التناقض بينا وبين
الموجبة ومن لم ينسلف الوقتية لم ينسلف الباقية اذ هي اخصها وعدم انفس
الخاص بوجوب عدم انفس العام فان قلت لو انشئت المطلقة
الوقتية لنفسها لانشئت الوقتية اليها لكانت المتضمنة فالتالي مثله اما
الملائمة فلا فاعلم من الوقتية والخاص ملزم لما يلزم العام واما حقيقة التضمين
فلاننا صدق لاشي من بـج في وقت معين فليصدق لاشي من بـج
في ذلك الوقت والامكان بعض بـج في ذلك الوقت فيصدق بعض بـج في
ذلك الوقت بالاعتراض وقد كان لاشي من بـج في ذلك الوقت ههنا
فنقول هذا السؤال ليس بواجب علينا بل على صاحب الكشف حيث علم
بتناقض الوقتية وان اعتبر حقيقة فلا يخاف اما ان يوجد موضوعها
بحيث يتناول المتضمنات او يعتبر امكان موضوعها فان كان ما خولها
يشمل المتضمنات انشئت سالبة جزئية داية لانه اذا صدق لاشي من بـج

وهذا الكلام انما يصح لو يجب ان يكون لزوم العكس للاصل بينا ومن البين انه ليس كذلك ولحق ان يقال الضرورة ان اعتبر بالمعنى العام فبالضرورة انفسها او الدلائل لاثبات وان اعتبر بالمعنى الخاص لم يتم الدلائل على الاخي لن احاط بما تم بعض الايجلة واما السبع الباقية من السوابب الكلية وهي الوقتية والوجودية والممكنة والمطلقة العامة ان اعتبر خارجية لم ينسلف لان الوقتية لا تنسلف لانه يصدق لاشي من الزمان فصدق بالوقتية ولا يصدق بعض للنسب ليس بغير بالامكان لصدق كل فصدق هو بـج بالضرورة لاننا لا يصدق بعض للنسب ليس بغير فان السلب يصدق على الافراد المعروفة للنسب وصدق الموجبة الكلية انما يثبتها الواقعية معها في الموضوع وليس كذلك فان الالجاب على الافراد الموجودة والسلب على الافراد المعروفة لاننا نقول للعلم في السالبة على الافراد الموجودة ايضا بـج يتحقق التناقض بينا وبين الموجبة ومن لم ينسلف الوقتية لم ينسلف الباقية اذ هي اخصها وعدم انفس الخاص بوجوب عدم انفس العام فان قلت لو انشئت المطلقة الوقتية لنفسها لانشئت الوقتية اليها لكانت المتضمنة فالتالي مثله اما الملائمة فلا فاعلم من الوقتية والخاص ملزم لما يلزم العام واما حقيقة التضمين فلاننا صدق لاشي من بـج في وقت معين فليصدق لاشي من بـج في ذلك الوقت والامكان بعض بـج في ذلك الوقت فيصدق بعض بـج في ذلك الوقت بالاعتراض وقد كان لاشي من بـج في ذلك الوقت ههنا فنقول هذا السؤال ليس بواجب علينا بل على صاحب الكشف حيث علم بتناقض الوقتية وان اعتبر حقيقة فلا يخاف اما ان يوجد موضوعها بحيث يتناول المتضمنات او يعتبر امكان موضوعها فان كان ما خولها يشمل المتضمنات انشئت سالبة جزئية داية لانه اذا صدق لاشي من بـج

بالنقل صدق كل ما عوب دايما فهو بلي الخلق ولا شيء من ب دايما حتى من
 الثالث بعض ب ليس ج دايما اما الصغرى فيجوز ان الصدق دايما اليه في فلا نه
 لو لا الصدق بعض ب دايما ج بالاطلاق فبعض ج ب دايما وقد كان لا شيء
 من ج ب بالاطلاق همت وايضا ضمن اصغرى مع الاصل حتى شيء بعض ب دايما
 ليس ب بالاطلاق وان محال واذا انقضت المطلقة العامة اليها تنعكس سائر
 العمليات ايضا لانها من الدليل فيها ولان الاخص يستلزم ما يلزم العام هذا في
 العمليات واما الكمالات فمسلان اليها ايضا بعين الدليل الا انه لا بد من
 مقيد او شرط القياس بالضرورة حتى يتم الاستدلال فان قلت الاختصاص
 على ايراد الدليل في الكمالات كاف لان الكملة اعم السبع فللجاجة الى البيان الذي
 اورد في المطلقات فنقول ههنا فاي بيان آ التنب على مكان انقضائها المطلقات
 بطرحه من انحصارها وما يعبرها به التنب على ان مقيد الاوسط بالذات لا
 في المطلقات بخلاف الكمالات ولم تنعكس الى السالبة طية لعدم انقضائها في
 التي هي اخصها اليها فانه يصدق لاشي من التمر المنخسف بالتوقيت مع تدبير
 لاشي من المنخسف بقر بالامكان لان بعض المنخسف بقر بالضرورة واما
 اعتبر في الحقيقة مكان الموضوع لم ينعكس كالحاجة للصدق المذكور فانه لا
 يصدق ليس بعض ما لو دخل في الوجود وكان يمكن الوجود كان منخسفا فهو
 بحيث لو دخل في الوجود كان قرا بالامكان لصدق كل ما لو دخل في الوجود وكان يمكن
 الوجود كان منخسفا فهو بحيث لو وجد كان قرا بالضرورة وبقي سنا مقاسان
 احدهما منقض الدليل المذكور بحريته في الخارجية والقياسيات الكملة الموضوع
 وثانيهما ايراد سنا المنقض على الحقيقة المتشابهة للتمتعات واجيب عن
 الاول باننا لا نصدق قولنا كل ب دايما ج في الجملة ج لجواز ان لا يكون سنا ذات
 موجودة في الخارج او تمكنت الوجود بصدق عليه دايما كما في الخاصة المخارقة
 كالتضاحل والمنخسف في صورة النقص فانه لا يصدق كالحاجل دايما ج ك

هذا هو المقصود
 من قوله
 لا يصدق ليس بعض ما لو دخل في الوجود

في الجملة وكل منخسف دايما فهو منخسف في الجملة لعدم وجود الموضوع او لعدم اعطائه
 فلا ينظم القياس بخلاف الحقيقة الشاملة للتمتعات فانه لا بد من صدق
 كل ب دايما ج في الجملة لان كل ما لو دخل كل ب دايما وان كان متمتع الوجود فهو
 لو وجد كان ب في الجملة وعن الثاني باننا لا نصدق قولنا بعض المنخسف
 ليس بقر بذلك الاعتبار فان المنخسف الذي ليس بقر فان كان متمتع
 في الخارج فهو بحيث لو وجد كان منخسفا وليس بقر سنا مذكرا المنخسف
 وصاحب الكسف وعبرنا عن باوخرج عبارة وتقدير وفيه نظر لاننا لا نصدق
 صدق المقدمتين لما سبق ان الحقيقة الشاملة للتمتع لا يصدق كاليه ولان
 لزوم الخلف لجواز استلزام المحال لايما ليس المراد من الانعكاس
 ان الاصل والعكس صادقان في الواقع بل ان متى فرض صدق الاصل صدق
 العكس على ما يقع التعميم فيكون هذا السؤال وارد على جميع الدلائل فيكون حقا
 ولان لم يصدق بعض ب دايما ليس ب بالاطلاق فان ب دايما الذي ليس ب وان
 كان متمتع فهو بحيث لو دخل في الوجود كان ب دايما وليس ب وكل ب دايما
 الذي ليس ب عوب دايما وكل ب دايما الذي ليس ب عوب ليس ب بنتي من الثالث
 ان بعض ب دايما ليس ب سنا ج ك ذلك لكن قوله متى صدق الاصل صدق
 المقدمتان ان اراد ب صدقهما على كل التقدير على سبيل الاستلزام فهو ممنوع
 غاية ما في الجواب ان كل ب دايما في الجملة صادق في الواقع لكن الصادق في الواقع
 لا يجب ان يكون لازما للمقادير وان اراد ب الاتصال على سبيل الاتفاق
 فلان ان يقيد استلزام الاصل للعكس فان المتصلتين اللتين احدى
 اتفاقية لاشي وان اللزومية تدبر بورد هذا الاعتراض بعبارة اخري وهي ان
 محصل كلامنا ان الاصل مع المقدمة التي زعمنا انها صادقة في نفس الامر يستلزم
 العكس ولا يلزم منه ان الاصل يستلزم للعكس اذ اللزومية لا يتعد بصدق
 لايما يكون ان يورد الدليل حيث لا يستعمل فيه المقدمة المذكورة وح

في الجملة

في الانعكاسات في اول الاستدلال
 فلو كان صدق في الجملة
 واراد ب جميع الدلائل

المراد ان بعض المنخسف
 لا يمكن ان يكون

الاعتراض كما يقال اذا صدق لاشئ من ج ب بالفعل صدق لاشئ من ب
 وايضا ج د ايا ويلزم من صدق ب ليس ج د ايا لان ب د ايا اخص من ب
 في الجملة وكل ما يلزم سلوب عن جميع افراد الخاص تكون سلوبا عن بعض
 افراد العام ضرورة ان افراد الخاص بعض افراد العام لا تافى على
 انما يكون جملا على العام اذا كان العام صادقا عليه في نفس الامر فان الجملة انما
 اخص من الجمل على الجمل التام لا يتعدى اليه **واما السوال الجري**
 الى امر السوال بان كانت جزيئة ففي الخاصتين لم يتعكس لحيوان ان يكون
 الموضوع اعم فلا يصدق سلوب عن الجمل جزيا اما في السبع في اذكر ان من السبع
 جزيا واما في الرابع فكلنا بعض الحيوان ليس بانيان باحد
 الخواتم ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان واما الخاص
 فتعكس ان تعبيرها لانه اذا صدق بعض ج ليس ب ما دام ج لا ايا يصدق
 ج وب على ذات واحدة يعلم اللادوام وما متنا في ان تلك الذات لا يعلم فيها
 ان تلك الذات ما دامت موصوفة ج لم يكن ب فلا بد ان لا يكون ج ما دامت
 موصوفة ب وبه الا لكان ج حين حوب ويكون ب حين حوب لان الوصفين
 اذا تفاعلا على ذات في وقت ثبت لكل صفاتي وقت الاخر بالضرورة وقد كانت
 ليس ب ما دام ج واذا صدق على تلك الذات ب وج وانها ليس ج ما دام ب
 لا ايا وهو المطلوب وفي جريان هذا الدليل في الشروطة الخاصة نظروا
 قيل هذا البيان يدل على تعكس الخاصتين الجزئيتين عرفية عامة
 لاشئ اذا صدق بعض ج ليس ب ما دام ج يكون وصفا ج وب متنا في عين
 فاحوب لا يكون ج ما دام ب والا لكان ج في بعض اوقات لوب فيكون
 الوصفان تحت عين على ذات واحدة وكلما متنا في عين هت لجانب
 بان مفهوم الاصل متا في الوصفين في ذات ج ومفهوم العكس متا في ذات ب
 ولا يلزم من تنافهما في ذات ج تنافهما في ذات ب واما يلزم لو كان الباء

جميع

انما يكون جملا على العام اذا كان العام صادقا عليه في نفس الامر فان الجملة انما اخص من الجمل على الجمل التام لا يتعدى اليه
 جميع
 انما يكون جملا على العام اذا كان العام صادقا عليه في نفس الامر فان الجملة انما اخص من الجمل على الجمل التام لا يتعدى اليه

صادقا على ذات ج حتى يكون ذات ج ذات ب وليس كذلك لحيوان ان يكون
 الذاتان متغايرتين ويكون ج ثانيا للكل يصدق عليه ب بالضرورة لاني
 بعض الحيوان ليس بانيان ما دام حيوانا فان وصف الحيوانية والانسانية
 متنا في ذات بعض الحيوان وهو الفرس مثلا ولا يلزم من تنافهما في
 ذات الانسان بل الحيوان صادق على كل الانسان بالضرورة وهذا بخلاف
 الخاصتين لوجود التماثل ذات الموضوع والجمل هتال يعلم اللادوام
 الفصل اما في عكس المرحبات لحيوان القضية لمان يصدق عليها المطلقة او لا
 فانه لم يصدق لم يتعكس وان صدقت عليها ما ان يصدق للحيث المطلقة
 او لا فانه لم يصدق شمس مطلقة عامة وبني احدى للنس وان صدقت فان
 كانت لا اية تنعكس الى حيث لا اية والا فالحيث مطلقة واما في عكس
 السوال اليك فهو انما لم يصدق عليها للحيث لم يتعكس وان صدقت
 انعكست انعكاسا فظلالا دون الضرورة واما في السوال الجزئية فهو
 انها ان لم يصدق عليها للحيث لا اية لم يتعكس والا انعكست عرفية فاما
الذات في التماس في عكس التقيض عرفية فاما جعل
 ما متا في الجمل موضوعا وما متا في الموضوع مجرولا لكانت قال بعد ذلك اذا قلنا
 كل ج ب صدق لكل ليس ب ليس ج والافضل ما ليس ب ليس ج والافضل
 ما ليس ب ج ويتعكس الى بعض ج ليس ب وقد قلنا كل ج ب هت واذا صدق
 لاشئ من الناس بجارة لزم بعض ما ليس بجارة سوانسان والا فلا شئ مما
 ليس بجارة بانيان فلا شئ من الناس ليس بجارة وقد قلنا لاشئ من
 الناس بجارة واذا قلنا بعض ج ب يلزم بعض ما ليس ب ليس ج لانه لو
 موجودات او صفات خارجة عن ج وب ولذا قلنا ليس لكل ج ب فليس
 لكل ليس ب ليس ج والا لكان لكل ما ليس ب ليس ج فكل ج ب مت فوج من
 المتأخرين وتبين المصنف انه حافظ على تعريفه في الجزئيات دون الكلليات

والذات
 انما يكون جملا على العام اذا كان العام صادقا عليه في نفس الامر فان الجملة انما اخص من الجمل على الجمل التام لا يتعدى اليه
 جميع
 انما يكون جملا على العام اذا كان العام صادقا عليه في نفس الامر فان الجملة انما اخص من الجمل على الجمل التام لا يتعدى اليه
 جميع
 انما يكون جملا على العام اذا كان العام صادقا عليه في نفس الامر فان الجملة انما اخص من الجمل على الجمل التام لا يتعدى اليه

لصدق كل ما ليس ببحسب الخارج دايما بحسب الخارج بالاطلاق وان كان
 الى بعض بحسب الخارج بالاطلاق ليس ببحسب الخارج دايما وانما
 للاصل واذ صدق لكل القضية صدق ليس ببعض ما ليس بحسب الخارج
 في الجملة بحسب الخارج دايما لان ما ليس ببحسب الخارج دايما ليس في الجملة
 فمثلا لان ما ليس ببحسب الخارج دايما ليس في الجملة وانما صدق
 لو كان ما ليس بدايما موجودا او معدوما واذ انهم هذا العكس المطلقة العامة
 يلزم البقاي من التعليلات لما مر اذ ومن التعليلات لا تتحقق للتعليل فيها
 بشرط ان يفيد موضوع تالي الصغرى بالضرورة حتى يتم الغلظة وتبين
 اما اولها فلان التزويد المذكور في بيان المقدرة الثانية مستحيل ان يكون
 ان يقال ما ليس ببحسب الحقيقة دايما ليس ببحسب الخارج بالاطلاق
 والاطلاق ببحسب الخارج دايما فيكون ببحسب بالاطلاق فاقبل
 المصنف لم يرد بل قال الا ان البعض الذي ليس ببحسب الحقيقة
 دايما لا يكون ببحسب الخارج سواء وجد او لم يوجد والاطلاق ببحسب
 الخارج دايما قلنا لم لا يكون كذلك سواء وجد في الخارج او لم يوجد فابدا ولا شيء
 بل لا يستدرك الا هذا التردد واما ثانيا فلان البعض فلم يتوكلنا على وجوده
 من حيث التوقيت فانه لا يصدق ليس ببعض ما ليس من حيث واما ثالثا
 فلانا لان ان البعض الذي ليس بالحقيقة دايما لو كان معدوما لم يكن ببحسب
 بحسب الخارج لوزان ان يكون سلبا فيصدق على المعدوم ولام ان لو كان
 ببحسب الخارج دايما لكان ببحسب الحقيقة بالاطلاق فانه اذا كان
 الباء سلبا يكون ان يصدق بحسب الخارج ولا يصدق بحسب الحقيقة
 واما رابعا فلان قولنا ما ليس بدايما ليس في الجملة سالبه الجول وهي الاستدراك
 وجود الموضوع فلم يصدق لصدق بعض ما ليس بدايما وانه محال
 على ان تكون ان سبب الانعكاس على الوجه المذكور في الدليل يقال البعض الذي

تقديم

تقريب الامكان
 ان في قوة بعض المصنف
 ليس بغيره

فمرادنا ان هذه النظم

ليس

ليس ببحسب الخارج دايما ما ان يكون موجودا او لا يكون فان لم
 فهو ليس ببالاطلاق وان كان كذلك والاطلاق بدايما بحسب الخارج
 وقطبان ليس بدايما هذا خلف او تعرض عن التزويد ونقتصر في البيان
 على الغلظة وقد اورد على الدليل عارضة ايضا وهي ان تلك السالبة الجزئية
 صادقة في الواقع سواء صدق الاصل او لم يصدق فلا يكون عكسا وانما قلنا
 انها صادقة لان قولنا يصدق ليس ببعض ما ليس ببحسب الخارج دايما يصدق نفیضه وهو
 كل ما ليس ببحسب بالاطلاق وسنا قضية صادقة في الواقع وهي ان كل متعدي
 فهو ليس بضمها اليه حتى يتعدي كل متعدي ومعدوم في الخارج وانه محال واجاب
 بان صدقها في الواقع لا يتحقق لانه لا اصل للجول ان يكون الا انهم من المزموم
 فيكون صادقا على تقدير صدق المزموم وعلى تقدير عدمه على ان الموجبة للخارجية
 الكلية اذا كانت سالبة الموضوع محالة الجول او معدومة لا محالة ان يكون الكلية
 لان الالجاب في الخارج فيخصص الموضوع بالموجودات الخارجية وان كان بعضها
 والمعدومات بحسب التزعم فانا اذا قلنا كل انسان ملحق بحسب الخارج لم يكن
 معناه ان كل ما يصدق عليه الانسان في نفس الامر سواء كان موجودا في الخارج
 او في العقل فكل ملحق في الخارج واللام يصدق موجبة خارجية كلية بل معناه ان
 كل موجود في الخارج يصدق عليه الانسان فهو ملحق في الخارج وليس ذلك
 من الشيء من القضية الخارجية حيث زعم انماها جزئية الامن هذا المقام
 فليس معنى السالبة الموضوع ان كل ما سلب عنج سواء كان موجودا في العقل او
 في الجول بل معناه ان كل موجود في الخارج سلب عنج فهو ببحسب الخارج فاذ قلنا كل معدوم
 عنج وكل ما سلب عنج فهو ببحسب الخارج لم يتعدي لعدم الخارج الا صغر تحت الاوسط
 وبسبب ان تكون هذا اعتراضا آخر على القضية الخارجية والاسد ولا يلزمها
 هذه السالبة الكلية وان قد تبين ان السالبة الجزئية اللازمة للوجوبات
 وقد عرفت ان المقصود من العكس ان يصدق لبعض قضية يلزم الاصل بطريق

هذا كما ينبغي ان يكون

ان كان

فمرادنا ان هذه النظم

فمرادنا ان هذه النظم

بالملاقات
 دايا وجب ان يصدق كل ما ليس بـ ليس جـ دايا والصدق بعض ما ليس بجـ
 وينعكس الى بعض جـ ليس بـ بالملاقات وتلك كانت كل جـ دايا همت وجوابه انه
 بتقدير عدم صدق على الاصل لا يلزم الا صدق قولنا ليس بـ ليس جـ وليس جـ
 نعم من بعض ما ليس بجـ اذ السالبة المدعاة ان من الموجبة المحتملة وصدق انهم
 لا يستلزم صدق الخاص وهذا الوجه فما يقع في البسيط وما في الخاصية
 فلا لا استلزام السالبة الموجبة هناك لوجود الموضوع وذهب الكشي الى ان الوجه
 السبع متعاضد موجب جزئية مطلقة علمت بحججنا جـ الاول انه اذا صدق كل جـ او
 بعضها بـ باحدى الجهات فلا يصدق بعض ما ليس بـ ليس جـ بالنفع والصدق
 لا شيء ما ليس بـ ليس جـ دايا ويلزم كل ما ليس بجـ دايا لان سلب السلب الجانبي
 لكن ليس بـ اعم من جـ لان تقييد الجمل يكون اعم من الموضوع ويلزم جمل الخاص
 على كل افراد الاعم وهو محال ومثل الدليل مثال جزئي وهو كل انسان متمسك
 يستلزم بطريق عكس التقييد ان بعض ما ليس بـ بنفس ليس باسان والا فلا شيء
 ما ليس بـ بنفس ليس باسان والى ما ليس بـ بنفس انسان وما ليس بـ بنفس
 نعم من الانسان ويلزم جمل الخاص على كل افراد الاعم وجوابه اننا لان ان السالبة المدعوة
 وهي قولنا لا شيء ما ليس بـ ليس جـ دايا يستلزم الموجبة التامة كل ما ليس بجـ
 وسندلج ويزيد على ان التمسك بايجاب سلب السلب بما يرفع سلبه
 لكن لان ان تقييد الجمل لا يفي ان يكون اعم من الموضوع وما ذكره من المثال
 لا يصح الدعوى الكلية الوجه الثاني ان احد الامرين لانهم وما ان موضوع كل جـ
 من السلب بيان لتقييد محمول مبينة كلية وامانه بيان لبانية جزئية والراد
 بالمباينة الكلية مناصد تقييد الجمل بدون الموضوع في جميع الصور وبالجزئية
 صدق تقييد الجمل بدون شيء من الصور وايا ما كان يصدق الايجاب الجزئي
 من تقييد الطرفين بيان الاول ان موضوع الموجبة اما لو لمجملها او اخص
 او اعم منه مطلقا او من وجه لاستحالة المباينة الكلية بين طرفي الايجاب وعلى

هذا الوجه
 من السلب بيان
 بالمباينة الكلية
 صدق تقييد الجمل

جميع المقادير يلزم ليدل الامرين المذكورين اما اذا كان مساويا للجمل او اخص منه
 مطلقا فصدق المباينة الكلية بين تقييد الجمل وبين الموضوع لاستحالة شئ
 تقييد تقييد العلم او شئ واحد التساويين تقييد الآخر واما اذا كان اعم منه
 مطلقا فللزم المباينة الجزئية بينهما لان تقييد الخاص اما اعم من عين العلم مطلقا
 او من وجه اذ تقييد الخاص يصدق على عين العلم وعلى وفان صدق على كل
 ما صدق عليه العلم يكون اعم مطلقا والا فاعم من وجوده وايا ما كان يصدق تقييد
 الجمل بدون الموضوع في الجمل وسواله بالباينة الجزئية على ما ذكرنا من التفسير
 اما اذا كان اعم فلوجب صدق العلم بدون الخاص تحقيقا لمعنى العلم واما اذا
 اعم من وجه فظاهر ولا حاجة ههنا الى اثبات احد الامرين ليدل على الاتساق
 على انه جـ في نظر المناطقة بل يكفي ان يتلوا ما كان تقييد الخاص صادقا على عين
 العلم وعلى غيره فيصدق تقييد الجمل بدون الموضوع في بعض الصور واما اذا
 كان اعم من الجمل وجـ واخص من وجه فباستبانه اخص يلزم المباينة الكلية
 بين تقييد الجمل وبين الموضوع وباعتبار اعم يلزم المباينة الجزئية بينهما
 ويكون الثاني ان الموضوع اذا باين تقييد الجمل مباينة كلية ثبت تقييده
 على ما صدق عليه تقييد الجمل واذا باينه مباينة جزئية ثبت تقييده لبعض
 ما صدق عليه تقييد الجمل فيصدق الايجاب الجزئي بين تقييد الطرفين
 على كلا الطرفين وهذا المطلوب والجواب اننا لان ان تقييد احد المتساويين
 والعلم باين عين المساوي الغرض والخاص مباينة كلية فان الضاحك
 مساو للمساوي لان كل ما صدق على كل ما صدق عليه الاخر واخص من
 وليس تقييد بيان الانسان ولا تقييد الماشي مباينة تلك المباينة بل صدق
 بعض ما ليس بـ لكل انسان وبعض ما ليس بـ اش ضاحك ثم لو كان المساوي
 والعلم على الثبوت لافراد المساوي الاخر والخاص بالمناطق والانسان والا
 والحيوان كان بين التقييد والعين مباينة كلية لكانت الدوام في القضايا

الماشي

أي البسيط المتعلق بالوجبة السالبة الموضوع ومعلوم أن لا يكون
الموضوع يمتنع في الخارج مع لزوم الجول أي لا يصدق السالبة الضرورية بل
كنولنا لاشي من الخلاء مع كذب قولنا بعض ما ليس به شيء خلافا لبعض لا يوجد
خلافا للمكان العام لا تمنع شيوع الملزوم لتقيض اللازم وأما الشيء على انطباعها
موجبة بانه اذا صدق لاشي من ج ب وليس بعض ب بالاطلاق فليصدق بعض ما ليس
ببج بالاطلاق والاصدق لاشي ما ليس ببج دايا فلا شئ من ج ليس ب دايا
ويلزم كل ج ب دايا وقيل كان لاشي من ج ب بالاطلاق همت وجوابنا ان لا يتم ان
تلك السالبة تستلزم الوجبة فان معنا لاشي من ج ب يمتنع في الخارج مع سلب
الباء عن موصادق وان لم تكن ج ب في الخارج فلا يلزم كل ج ب كنولنا لاشي
من الخلاء ليس بيون فانه لا يلزم ان كل خلاء بعده وهذا التوضيع لما مر ان
الموضوع التقيض السلب وسلب السلب الجواب بل المتخ على وضعه ان كان ذلك
لا ينطس البسيط الى السالبة سواء كانت سالبة الطرفين او معدولتها او معدولة
الموضوع سالبة الجول الجوان ان لا يكون للطرفين يمتنع في الخارج كنولنا لاشي من
الخلاء بخر مع كذب ليس بعض ما ليس بخر ليس بخلاء وليس بعض ما هو الجزء للخلاء
وليس بعض ما هو الجزء ليس بخلاء لا كل ما ليس بخر ليس بخلاء وكل الجزء للخلاء وكل
الجزء ليس بخلاء واما السالبة الموضوع المعدولة الجول كنولنا ليس بعض ما ليس بخر
لا بخلاء فصول قدح الاصل بطريق الانعاف ككذب كل ما ليس بخر لا بخلاء والامكان
كل ما ليس بخر موجودا لا اقتضا عدول الجول وجود الموضوع فيلزم وجود المتضمنات
والمعدومات لكن صدق لا تنافي لا يقتضي الانطاس لا اعتبار اللزوم فيه وهذا
المتبع لو كان معنى السالبة الموضوع ان الاقرا التي سلب في الخارج عن عناوين
الموضوع ثبت لها الجول وقد سبق ان ليس كذلك بل معنا ان الاقرا الوجود
في الخارج التي سلب عنها العناوين هي الجول والتعجب انه خرج في الفرق بين
والقاريات بان ما ليس ب دايا الجوان عنه في الخارج لا يدخل في كل ما ليس ب

لذلك

تتعلق من الوجبات الجزئية الى السالبة يصدق الوجبة الكلية فليكن غفلت عن ذلك
ولم يقدم البسيط وعده ويعني الشيء على انطاسها سالبة بانه اذا صدق لاشي من ج ب
او ليس بعض ب بالاطلاق فليصدق ليس لاشي من ج ب ليس ب بالاطلاق والا
كل ما ليس ب ليس ب دايا ونعكس بعكس التقيض الى الخارج ب دايا وقد كان ليس
بعض ج ب بالاطلاق همت وجواب ما مر من عدم انطاس للوجبة السالبة
الطرفين الى الوجبة الموجبة الطرفين وبالعكس الجوان انتفاء موضوع العكس
بناء على بساطة السالبة **قال** واما الوجوديات فاعدا الخاصتين متعلقين
ما عدا الخاصتين من الوجوديات وهي الوقتيات والوجوديات الكلية كانت
او جزئية تنعكس الى الوجبة الجزئية المطلقة العامة بلحجة التي ذكرها الشيخ على
انطاس السوالب البسيطة موجبة فانه اذا صدق لاشي من ج ب وليس بعض ب
لا بالضرورة صدق بعض لاشي ب بالاطلاق والافلا شئ من لاشي من ج ب دايا ونعكس
الى لاشي من ج ب لا ب دايا ويلزم كل ج ب دايا وقد كان لاشي من ج ب هذه النوع
المتكورة وسومنع استلزام لاشي من ج ب لاشي بالكل ج ب دايا بسدغ لاشي
السالبة المعدولة انما يستلزم الوجبة المحصلة اذا لم يكن للموضوع تحقق وقد
اللازم او الملازمة في الاصل مما يمتنع وجود الموضوع ونعكس ايضا ان
السالبة الجزئية المطلقة العامة بلحجة المذكورة على انطاس السوالب سالبة
فانه لو لم يصدق ليس بعض ما ليس ب ليس ب بالاطلاق صدق لاشي من ج ب
ليس ب دايا ونعكس بعكس التقيض الى الخارج ب دايا وكان لاشي من ج ب بالاطلاق
وللشيء المذكور وسومنع انطاس الموجبة الى الوجبة منتهضة من الاطلاق واحدة
من الوجبتين انما لم تنعكس الى صاحبتها عند عدم الموضوع اما عند وجودها
فصالح الحكم اللازم والملازمة تنعكس كل هذا الى صاحبتها اما انطاس المحصلة
الى السالبة الطرفين فذكر ذلك الشيخ وقد رناه فيما سبق واما انطاس السالبة
الطرفين الى المحصلة فلانه اذا صدق كل ما ليس ب ليس ب دايا فكل ج ب دايا والا

فان كان لاشي من ج ب ليس ب بالاطلاق فليصدق ليس لاشي من ج ب ليس ب بالاطلاق والا
كل ما ليس ب ليس ب دايا ونعكس بعكس التقيض الى الخارج ب دايا وقد كان ليس
بعض ج ب بالاطلاق همت وجواب ما مر من عدم انطاس للوجبة السالبة
الطرفين الى الوجبة الموجبة الطرفين وبالعكس الجوان انتفاء موضوع العكس
بناء على بساطة السالبة **قال** واما الوجوديات فاعدا الخاصتين متعلقين
ما عدا الخاصتين من الوجوديات وهي الوقتيات والوجوديات الكلية كانت
او جزئية تنعكس الى الوجبة الجزئية المطلقة العامة بلحجة التي ذكرها الشيخ على
انطاس السوالب البسيطة موجبة فانه اذا صدق لاشي من ج ب وليس بعض ب
لا بالضرورة صدق بعض لاشي ب بالاطلاق والافلا شئ من لاشي من ج ب دايا ونعكس
الى لاشي من ج ب لا ب دايا ويلزم كل ج ب دايا وقد كان لاشي من ج ب هذه النوع
المتكورة وسومنع استلزام لاشي من ج ب لاشي بالكل ج ب دايا بسدغ لاشي
السالبة المعدولة انما يستلزم الوجبة المحصلة اذا لم يكن للموضوع تحقق وقد
اللازم او الملازمة في الاصل مما يمتنع وجود الموضوع ونعكس ايضا ان
السالبة الجزئية المطلقة العامة بلحجة المذكورة على انطاس السوالب سالبة
فانه لو لم يصدق ليس بعض ما ليس ب ليس ب بالاطلاق صدق لاشي من ج ب
ليس ب دايا ونعكس بعكس التقيض الى الخارج ب دايا وكان لاشي من ج ب بالاطلاق
وللشيء المذكور وسومنع انطاس الموجبة الى الوجبة منتهضة من الاطلاق واحدة
من الوجبتين انما لم تنعكس الى صاحبتها عند عدم الموضوع اما عند وجودها
فصالح الحكم اللازم والملازمة تنعكس كل هذا الى صاحبتها اما انطاس المحصلة
الى السالبة الطرفين فذكر ذلك الشيخ وقد رناه فيما سبق واما انطاس السالبة
الطرفين الى المحصلة فلانه اذا صدق كل ما ليس ب ليس ب دايا فكل ج ب دايا والا

فان كان لاشي من ج ب ليس ب بالاطلاق فليصدق ليس لاشي من ج ب ليس ب بالاطلاق والا

فيمضج ليس ببالطلاق وتخل السالبة المحل ونضربها بالسالبة الطرفين
 لينتج بعض ج ليس ج دايما وهو محال الوجود او محال معدولة المحل ونفسها
 الى بعض ما هو لا ب ج بالطلاق فيصدق بعض ما ليس ب ج بالطلاق وقيل كان
 كل ما ليس ب ليس ج دايما هت والقاسمان تتعلسان اليها الى الوجهة الجزئية
 المطلقة العامة والسالبة الجزئية المطلقة العامة بالمجتمعتين المذكورتين وتعلسا
 ايضا الى الوجهة الجزئية الحقيقية الالاديه وهي بعض ما ليس ب ج توليس بالاديا
 كما عرفت في علس الاستقامة ولا باس بالاغا دقاها من لوازمها الفادة فاما
 صدق لاشي من ج اوليس بعض ب مادام ج لا دايما بعض الموضوع دون ليس
 بالفعل وهو مخرج في الاصل ووج في بعض اوقات كونه ليس ب والام بكن ج
 في جميع اوقات كونه ليس ب فليكن ليس ب في جميع اوقات كون ج وقيل ان ليس ب
 مادام ج هت ود ليس ج بالفعل والالافان ج دايما فليس ب دايما لدوام سلب اليا
 بدوام الجيم ككذب بالفعل يحتم الادوام واذا صدق ان ليس ب وج حينئذ ليس
 ب وليس ج بالتعل صدق بعض ما ليس ب ج حينئذ ليس ب لا دايما وتعلسا
 ايضا الى السالبة الجزئية الحقيقية الالاديه وهي ليس بعض ما ليس ب ليس ج
 حينئذ هو ليس ب لا دايما لا يستلزم الوجهة هذه السالبة فان قلنا
 لما كان المعنى في العلس اخص قضيت يلزم الاصل فليكن اعتبار الامر بعد اعتبار
 الاخص فتتولد اعتبار الاخص اما هو في كيفية واحدة ولما كان الانفاك
 بطريق علس التقيض معتبرا في كينيتين سوافقد ومخالفة يجب شتي تعريفه
 وجب اعتبار الاخص في كل كينيت حتى يتم بيان الانفاك على كل واحد من الكينيتين
 ولما ان اخص القضايا الموجبة الملازمة للخاصيتين هي الحقيقة الموجبة كذلك
 اخص القضايا السالبة الملازمة هي الحقيقة السالبة فلا بد من اعتبارها
 واعتبارا جودا لا معنى من اعتبار الاخر هذا في السوالب الفعلية ولما التمسكان
 فلا تتعلسان الى الوجهة الجزئية لما عرفت في علس الاستقامة فانه يصدق

في المتن

في الفرض المذكور لاشي من الفرض بركوب زيد بالامكان الخاص ولا يصدق
 ما ليس بركوب زيد فليس بالامكان العام لصدق تعينه وسوالا شتي ما ليس
 زيد فليس بالضرورة ولا الى السالبة الجزئية سواء كانت سالبة الطرفين او معدولة
 او معدولة الموضوع سالبة المحل اذ لم يصدق في علس السالبة المذكورة ليس
 ما ليس بركوب زيد ليس بركوب زيد بالامكان العام باحد الاعتبار لصدق
 كل ما ليس بركوب زيد ليس بركوب زيد بالضرورة بذلك الاعتبار واما السالبة الموضوع
 المعدولة المحل فهي صادقة مع الاصل بالاتفاق ككذب الوجهة الكلية السالبة
 الموضوع وفيها مخرج مخرج **وا** واما السوالب الحقيقية اخرى واما السوالب
 الحقيقية الفعلية فهي الخاصة من حيث بسيطة كانت او مركبة كلية او جزئية
 فتعلسا الى الوجهة الجزئية المطلقة العامة سالبة الموضوع ومعدولة فاما صدق
 لاشي من ج اوليس بعض ب بالطلاق وجب ان يصدق بعض ما ليس ب
 اولاب ج بالطلاق والا فلا لاشي ما ليس ب اولاب ج دايما ويصير كبرى للاداف
 الاصل وهو كل ج ليس ب اولاب ج بالطلاق وينتج من الاول كل ج ليس ج دايما
 وهو محال وانما لم الاصل وكل الاستلزام السالبة الموجبة عند وجود الموضوع
 والموضوع وهو ج هتام وجوده بصدق كل ج جيب الحقيقة ضرورة ان
 كونا لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ج وهذا البيان لا ينتقض في الخارجية
 البسيطة لانه صدق كل ج جيب الخارج في غير لانه ان سلب الشئ عن نفسه
 يجب الخارج لم يكن عند استدلال الشئ في الخارج صدق لاشي من ج دايما
 فتعلسا ايضا الى السالبة الجزئية المطلقة فانه لو لم يصدق ليس بعض لاج بالطلاق
 لصدق كل لاج لاج دايما ويصير كبرى للام الاصل هكذا كل ج لاج بالالام
 وكل لاج لاج دايما ينتج كل ج لاج هت بحسب الحقيقة لوجود الموضوع على صدق
 كل ج ج دون الخارج لانه ان سلب الشئ عن نفسه فليس
 هذا ياتي في ما قد سلف لهم من ان السالبة اتم من الموجبة اذ الايجاب يستلزم

بعض ما ليس ب ليس ج
 بالاديا
 كما عرفت في علس
 الاستقامة
 ولا باس بالاغا
 دقاها من لوازمها
 الفادة
 فاما صدق لاشي من ج
 اوليس بعض ب مادام ج
 لا دايما بعض الموضوع
 دون ليس بالفعل
 وهو مخرج في الاصل
 ووج في بعض اوقات
 كونه ليس ب والام بكن ج
 في جميع اوقات كونه
 ليس ب فليكن ليس ب في
 جميع اوقات كون ج
 وقيل ان ليس ب مادام ج
 هت ود ليس ج بالفعل
 والالافان ج دايما فليس
 ب دايما لدوام سلب اليا
 بدوام الجيم ككذب
 بالفعل يحتم الادوام
 واذا صدق ان ليس ب وج
 حينئذ ليس ب وليس ج
 بالتعل صدق بعض ما ليس
 ب ج حينئذ ليس ب لا
 دايما وتعلسا ايضا الى
 السالبة الجزئية الحقيقية
 الالاديه وهي ليس بعض
 ما ليس ب ليس ج حينئذ
 هو ليس ب لا دايما لا
 يستلزم الوجهة هذه
 السالبة فان قلنا لما كان
 المعنى في العلس اخص
 قضيت يلزم الاصل
 فليكن اعتبار الامر بعد
 اعتبار الاخص فتتولد
 اعتبار الاخص اما هو في
 كيفية واحدة ولما كان
 الانفاك بطريق علس
 التقيض معتبرا في
 كينيتين سوافقد ومخالفة
 يجب شتي تعريفه وجب
 اعتبار الاخص في كل
 كينيت حتى يتم بيان
 الانفاك على كل واحد من
 الكينيتين ولما ان اخص
 القضايا الموجبة الملازمة
 للخاصيتين هي الحقيقة
 الموجبة كذلك اخص
 القضايا السالبة الملازمة
 هي الحقيقة السالبة فلا بد
 من اعتبارها واعتبارا
 جودا لا معنى من اعتبار
 الاخر هذا في السوالب
 الفعلية ولما التمسكان
 فلا تتعلسان الى الوجهة
 الجزئية لما عرفت في
 علس الاستقامة فانه
 يصدق

موجودة اما بجهتها كما في الخارجية او مستورا كما في الحقيقية والسالبة لا يستحي ذلك
 فتقول المتأدري في الصدق والعدم انه موجب ملائمة المفهوم فان السلب
 من الموجودات المقدرة بحيث ان تصديقنا بانفناء العجز والتعديري ويحتمل ان
 بعدم ثبوت الجول وهو الان في المسألة بينهما بالدليل من خارج المفهوم ويحكم لنا
 بحسب الحقيقة حكمها بحسب الحقيقة حكمها بحسب الخارج حتى يتكامل الى الذي
 الجزئية والسالبة الجزئية المطلقة واللاذاتية التي لم يزل المتكلمة هي
 على ما لا يخفى وعدم انطوائس المتكلمين في الخارجيات اظهر من عدم انطوائسها في
 الحقيقية لان النقص المتكلمة لا ينقض هي ما لم يرد انطوائسها لعدم الظاهر
 ما يدل عليه وقرئ ما بين العلم بعدم الانطوائس وبين عدم العلم بالانطوائس
 الفصل في المعاشرة في القضية الشرطية الجسدية
 في هذا الفصل اما عن القضية الشرطية قسمها او عن اجزائها او عن المقدم والنتائج
 او عن جزئياتها كالمتصلة والمنفصلة واللازمية والعنادية وغيرها من المنطوقات
 في هذا السلك ولتفكر هيئات الشرطية ثلث اول الجسدية في انطوائسها في موضوع
 التصديق والتكذيب وفي تصور معنى مع تصور اخرى منها نسبة المتابعات
 مما اذا ثبتت الى الخارج بالمطابقة والافتقار في ان مفرداتها مؤلفات تاليفها
 وليست بمعنى بيان تكون جزيها بالذات مع النسبة المتصورة بين مفردات تكون
 خبرية في ان النسبة بينهما ليست نسبة مثال في ذات الاول منها والثاني واليه
 هو ولكن ان يجعل كلامها وجها للتسمية الشرطية اما متصلة واما منفصلة لانها ان
 حكم فيها بثبوت قضية على تقدير ثبوت قضية اخرى او سلب هذه الثبوت فهي
 متصلة والاولى موجبة كقولنا كلما كانت الشمس لعة فالنهار موجود والثانية سالبة
 كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس لعة فالليل موجود وهذه التعريف يتناول جميعها
 اي اللزومية والافتقارية لان ثبوت قضية على تقدير اخرى اعني ان يكون
 بحيث يقتضي القضية الاخرى ذلك الثبوت والاتصال او لا يكون كذلك وانما

المعتمد

فصل في المعاشرة في القضية الشرطية
 في هذا الفصل اما عن القضية الشرطية قسمها او عن اجزائها او عن المقدم والنتائج
 او عن جزئياتها كالمتصلة والمنفصلة واللازمية والعنادية وغيرها من المنطوقات
 في هذا السلك ولتفكر هيئات الشرطية ثلث اول الجسدية في انطوائسها في موضوع
 التصديق والتكذيب وفي تصور معنى مع تصور اخرى منها نسبة المتابعات
 مما اذا ثبتت الى الخارج بالمطابقة والافتقار في ان مفرداتها مؤلفات تاليفها
 وليست بمعنى بيان تكون جزيها بالذات مع النسبة المتصورة بين مفردات تكون
 خبرية في ان النسبة بينهما ليست نسبة مثال في ذات الاول منها والثاني واليه
 هو ولكن ان يجعل كلامها وجها للتسمية الشرطية اما متصلة واما منفصلة لانها ان
 حكم فيها بثبوت قضية على تقدير ثبوت قضية اخرى او سلب هذه الثبوت فهي
 متصلة والاولى موجبة كقولنا كلما كانت الشمس لعة فالنهار موجود والثانية سالبة
 كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس لعة فالليل موجود وهذه التعريف يتناول جميعها
 اي اللزومية والافتقارية لان ثبوت قضية على تقدير اخرى اعني ان يكون
 بحيث يقتضي القضية الاخرى ذلك الثبوت والاتصال او لا يكون كذلك وانما

حكم فيها بامانة قضية لاخرى او سلب هذه المعاني في منفصلة عنادية او افتقارية
 او المعاني بينهما اعني ان يكون لهما او يكون بحسب الواقع والوجه منها ما
 لوجه المعاندة بين طرفيها اما ثبوتها وانفائها وسمى حقيقة كقولنا اما ان يكون
 العجز او لا يكون فزاد او ما بثبوتها في مع اعتبار عدم المعاندة في الانتفاء المعين
 اعتبار المعاندة في سلب اللاحق جعلها في الحقيقة وفي ما نفع الحق كقولنا اما ان يكون
 سلبا انشأ او فرسا او ما انشأ فخطا في اعتبار عدم المعاندة في الثبوت لعدم
 ويستحق ما نفع الحق كقولنا اما ان يكون هذا الانسان اولادنا او لا فساوون في ما نفع الجميع
 وما نفع الاولاد على المعنى الثاني فيكون انهم من الحقيقية وسالبة كل منها ما سلب
 حكم موجبا كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء انسانا او حيوانا حقيقية وليس
 البتة اما ان يكون هذا اسود او ابيض ما نفع الحق وليس البتة اما ان يكون هذا الانسان
 او فرسا ما نفع الحق وانما لان الاتصال بالحقيقة هو الوجه الاول دون الاخرين
 لان الاتصال بين المتعديين بمحض اتصال من غير ثبوت اتصال واما
 ما افترضه بحيث اتصالها بقرين من منفصلة ومتصلة فاذ قلنا اما ان يكون
 هذا الانسان اولادنا او فرسا كان محتملا اما ان لا يكون هذا الانسان او يكون انسانا
 فان كان انسانا فهو لا فرس في خوف المألوم ووضع اللازم مكانه واذا قلنا اما ان يكون
 هذا الانسان اولادنا او فرسا فعند التحقيق اما ان يكون هذا انسانا او لا يكون
 فان لم يكن محتملا ان يكون فرسا فاقيم المألوم مقام اللازم وكل واحد منهما مقصودان
 في الحقيقة ادغم لهما في الاخرى فقلت قلت للحقيقة ايضا اذا ركبت من الشيء
 وسألو فتبين مرجع الاتصال واتصال فتبين ان كل ذلك كان لا لا لا
 مرنا مساويا جعل في هذا المألوم كانه من خلاف فيها على ان وجه التسمية لا يجب
 ان يكون بطورا **المعتمد** والمجمل ارم المجمل عليه في المتصلة والمنفصلة متى قدما
 لتقدم في الوضع والمجمل به متى تاليا لتلك اياه ولما كانتا قضيتين فلهذا طرفان
 يتولوا عليه وجه فلاح اما ان مشتركا في الطرفين معا وفي احد ما وتبينا فيها فان

فصل في المعاشرة في القضية الشرطية
 في هذا الفصل اما عن القضية الشرطية قسمها او عن اجزائها او عن المقدم والنتائج
 او عن جزئياتها كالمتصلة والمنفصلة واللازمية والعنادية وغيرها من المنطوقات
 في هذا السلك ولتفكر هيئات الشرطية ثلث اول الجسدية في انطوائسها في موضوع
 التصديق والتكذيب وفي تصور معنى مع تصور اخرى منها نسبة المتابعات
 مما اذا ثبتت الى الخارج بالمطابقة والافتقار في ان مفرداتها مؤلفات تاليفها
 وليست بمعنى بيان تكون جزيها بالذات مع النسبة المتصورة بين مفردات تكون
 خبرية في ان النسبة بينهما ليست نسبة مثال في ذات الاول منها والثاني واليه
 هو ولكن ان يجعل كلامها وجها للتسمية الشرطية اما متصلة واما منفصلة لانها ان
 حكم فيها بثبوت قضية على تقدير ثبوت قضية اخرى او سلب هذه الثبوت فهي
 متصلة والاولى موجبة كقولنا كلما كانت الشمس لعة فالنهار موجود والثانية سالبة
 كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس لعة فالليل موجود وهذه التعريف يتناول جميعها
 اي اللزومية والافتقارية لان ثبوت قضية على تقدير اخرى اعني ان يكون
 بحيث يقتضي القضية الاخرى ذلك الثبوت والاتصال او لا يكون كذلك وانما

اشتركا في الطرفين فاما ان يكون اشتركا فيهما على القريب بان يكون المحكوم عليه
 في المقدم هو المحكوم عليه في التالي والمحكم هو المحكوم به فيه واما ان يكون
 على التباين بان يكون المحكوم عليه في المقدم هو المحكوم به في التالي وبالعكس وان
 في احد الطرفين فاما ان يتجدد الحكم عليه فيما او يتجدد الحكم به فيما او يكون الحكم
 في المقدم هو المحكوم به في التالي او بالعكس فلهذا سبعة اقسام كل منها اما متصلة او
 منفصلة موجبة او سالبة فتعريف الاربع في السبعة سبعة ثمانية وعشرون الاول كما استلزم
 الكلية للمعزيت والافتصال بين التقيضين كقولنا كلما كان الحيوان جسيما
 فبعض حيوان جيم واما ان يكون الحيوان جسيما وبعض الحيوان ليس بجيم
 الثاني كما استلزم القضية كعكسها او الاتصال بينهما وبين تنقيض عكسها كقولنا كلما
 كان كل حيوان جسيما فبعض الجيم حيوان واما ان يكون كل حيوان جسيما او لا
 من الجيم بحيوان الثالث كما استلزم كل احد المتساويين على شئ من المساوي الاخر عليه
 والاتصال بين كل احد المتساويين وسلب الآخر كقولنا كلما كان شئ من الشئ انسانا
 او لا ناطقا الرابع كما استلزم كل شئ على احد المتساويين على شئ من المساوي الاخر اتصال
 عن سلب المساوي الاخر كقولنا كلما كان كل انسان جسيما فكل ناطق جيم واما اما
 كل انسان جيم ولا شئ من الناطق بجم الخامس كما استلزم كل احد المتساويين
 على شئ من الشئ على بعض المساوي الاخر واتصال عن سلب ذلك الشئ عن كل
 المساوي الاخر كقولنا كلما كان كل انسان جسيما فبعض الجيم انسان واما اما
 كل انسان جيم او لا شئ من الجيم انسان السادس كما استلزم كل شئ على احد
 المتساويين من المساوي الاخر على بعض افراد ذلك الشئ واتصال عن سلب ذلك
 الكل كقولنا كلما كان كل انسان جسيما فبعض الحيوان ناطق واما اما كل انسان
 جيم او لا شئ من الحيوان ناطق السابع كما استلزم القضية الكلية للمعزيت
 عن تنقيض كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون الشئ طالعة
 واما ان لا يكون النهار موجود وهذا امثلة الكوجيات وامثلة السوالب كما بان

انما هو الذي اذا كانا
 انما هو الذي اذا كانا

متصلا

متصلا تابع ضايق قولها **الف** وكل منها الى آخره كل من المتصلة والمنفصلة اما
 يتركب من جليتين او متصلتين او منفصلتين او جلية ومتصلة او جلية
 ومنفصلة او متصلة ومنفصلة ولكن لما تفر جزر الاتصال بعيب الطبع و
 صلا احداهما مقدما بحيث والآخر تاليا يعمد حتى لو جعلها كان مقدما تاليا
 وما كان تاليا مقدما لتغير المعزوم والمخروف عما عليه ولا لا تفاوت الا انفصال
 فان حال كل من جزئية عند الآخر حال واحدة واما عرض لاحد جان كان مقدما
 والاخر ان كان تاليا مجزوء وضعه لا يجمع انقسم كل واحد من الاقسام الثلاثة
 الاخيرة في المتصلة الى جسيم وكون المتصلة فاق المتصلة المركبة من جليتين
 ومتصلة اذا كان مقدما جلية بمخالفة لها اذا كان مقدما متصلة والمركبة
 من جلية ومنفصلة والمركبة مقدما مقابلة لها والمنفصلة مقدما والمركبة
 من متصلة ومنفصلة عندها يكون المتصلة مقدما بخلافها عند ما يكون المتصلة
 مقدما ولا اختلاف للاتصال في هذه الاقسام بحسب اختلاف الجالين
 الاقسام في المتصلات تسعون في المنفصلات ستة فالاول من المتصلات
 المركبة من جليتين كقولنا كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان الثاني المركبة
 من متصلتين كقولنا كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان فكلما لم يكن
 حيوانا لم يكن انسانا الثالث من متصلتين كقولنا كلما كان دايما اما ان
 يكون العلة زوجا او فردا واما اما ان يكون مفتحا ممتساويين او غير متقسم
 بها الرابع من جلية ومتصلة كقولنا ان كان طلوع الشمس علة لوجود النهار
 فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الخامس كقولنا كلما كان الشمس طالعة
 فالنهار موجود فوجود النهار ملزم لطلوع الشمس جلية ومنفصلة كقولنا
 ان كان هذا علة لوجود ما فوجود ما ملزم بالساج بالعكس ان كان هذا ما زوجا
 او فردا فهو عدد الثامن من متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان كلما كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود فاما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا

متصلا

كلما كانت
 السادس

انما سمع على كقولنا ان كان داما ان يكون الشيء العلة او لا يكون التماسا موحدا نظرا
 لانه الشيء العلة فالتماسا موحدا يعرف من هذا الامثلة امثلة المتصلات
 لما ينبغي ان كل متصلة يستلزم منفصلة مانعة للجمع من عين المقدم وتبين التالي
 ومن منفصلة مانعة للعلوم تقيض المقدم وعين التالي ومن امثلة الموضوعات
 امثلة السوالب لما ذكرناه **قال** الثاني الى آخر الشريطة المتصلة اما لزومية
 او اتفاقية لانها ان كان بين طرفيها علاقة بسببها تقيض المقدم لزوم التالي لانه
 لزومية مثل ان يكون المقدم على التالي او معلولا او لعلته او مضائيا او غير
 ذلك وان لم يكن بين طرفيها علاقة تقيض المقدم فهي اتفاقية كقولنا كلما كان الانسان
 ناطقا كان الحيوان ناطقا فقلت الاتفاقية متصلة ايضا على ان العلاقة التي للمعية
 في الوجود امر ممكن فكلما يدرك من علة فتقول نعم كذلك الا ان العلاقة في الموضوعات
 مشعوب بها حتى ان العقل لا يلحظ المقدم حكم باستماع انتقال التالي عند بداية
 او نظرا بخلاف الاتفاقية فان العلاقة غير معلومة وان كانت ولعبة في
 الامر فليس لطيفة الانسان موجب بالحقيقة للارباب اذا لا حظها العقل بخبر
 الاستكشاف عنها وقرى اخر وموان الزمن يسبق في الاتفاقية الى التالي ويعلم من ان
 متحقق في الواقع ثم منتقل الى المقدم وتكم بانه واقع على تقديره فان عند الاتفاقية
 موقوف على العلم بوجود التالي فيكون العلم بوجوده سابقا عليه فلا فائدة فيها لوضع
 المقدم في انتقال الزمن منه الى التالي والاذن للزوم فان الزمن منتقل فيه من
 وضع المقدم الى التالي اما انتقالا بينا او انتقالا بنظر للزمن من اسوال وهو تقيض
 التعريفين طرفا او عكسا بالزمنية الكاذبة لا تنفكا والعلاقة فيها والاتفاقية الكاذبة
 لوجود العلاقة وجوب ان التعريف بالزمنية والاتفاقية للصادقين ولو قيل ان
 الجواب بالاتباع والاتصال اما لعلاقة او لا الجواب للتعريف الصادق والكاذب
 والمتصلة ايضا اما عناد او اتفاقية والعنادية هي التي يكون بين طرفيها
 علاقة تقيض العناد ثبوتيا واتفقا او ثبوتا فقط واتفقا فقط لما يكون احدهما

هذا هو الذي كان عليه
 في كلامه في كتابه
 في كلامه في كتابه
 في كلامه في كتابه

متصلا للآخر ارسا وبالنسبة الواحدة من تقيض او اعم من تقيض والاتفاقية
 هي التي لا يكون بين طرفيها علاقة متقضية للعناد بل لا يكون بينهما شيء
 التصديق او الكذب الا بطريق الاتفاقية كالقائني بعين الاسود والكاظمي الهند
 الامي او في الرومي الامي او في الحندي الكاذب والمصنف سمي العنادية لزومية
 لعله نظرا الى لزوم تقيض احد المتضايفين لعين الآخر ولزوم عينه لتقيض الآخر
 ولا يحتاج في الامور متساوية للوجبات واما في السوالب فليس يعتبر علاقة في السالبة
 اللزومية والعنادية ولا عدا في الاتفاقية فان السالبة اللزومية والعنادية ما
 سلب اللزوم والعناد والسالبة الاتفاقية ما يوجب الاتفاقية وسلب اللزوم
 والعناد تصديق اما العلم علاقة للزوم والعناد او لعلاقة عدا ما وسلب الاتفاقية
 قد يصدق لوجود علاقة للزوم والعناد **قال** والمتصلة اللزومية تتكون من
 صادقين الى آخره اعلم ان المقدم من بحيث انه مقدم لا يدل الا على الوضع فقط وكذا
 التالي لا يدل على الارتباط بل على شيء منها انصافا او كاذبا فان الشرط والجزاء
 اما هما من كونهما قضيتين فضلا عن الصادق والكاذب نعم لانهما لهما من
 خارج فيما اصابا فان اولهما صادق والاخر كاذب لكن هذا لا يجوز
 في المتصلة ينقسم الى قسمين لا متساويين بالاحتمال بحسب الطبع وون المتصلة بالاتفاقية
 في المتصلات اربعة وفي المتصلات ثلث ولنتطرق الى شريطة من اني هذه الاقسام
 مع تركيبها والمتصلة للوجبة اللزومية الصادقة يتكون من صادقين وموافقين
 ومن كاذبين كقولنا ان كان الانسان مجبرا فهو حاد ومن نال صادق في
 مقدم الكاذب كقولنا ان كان الاشياء مجبرا فهو حاد ومن نال صادق ومقدم
 كاذب كقولنا ان كان الانسان مجبرا فهو حاد وعكس وهو تركيبا من مقدم صادق
 وتالي كاذب بحال والاخر كذب الصادق لاستلزام كذب اللزوم كذب اللزوم
 وصدق الكاذب لاستلزام صدق اللزوم وصدق اللزوم وبيان في المتن باق
 الكاذب لا يلزم الصادق اعادة الدعوى بل فقط آخره اذا كانت اللزومية للوجبة

هذا هو الذي كان عليه
 في كلامه في كتابه
 في كلامه في كتابه
 في كلامه في كتابه

اما اذا كانت جزئية فيمكن تركيبها من مقدم صادق وتال كاذب ليجوز ان يكون
 صدق المقدم على بعض الاوضاع وصدق الملازمة الجزئية على الاوضاع الاخرى فلا يلزم
 المنع وان المذكوران فانما اذا قلنا قد يكونان اذا كان الشيء حيوانا كان ناطقا
 يجوز ان يصدق انه حيوان على وضع الفرسية وتكذيب انه ناطق مع صدق
 الملازمة على بعض الاوضاع ولهذا لا يفتح الجزئية في العياض الاستثنائية على ما
 سنذكره والعجبة اللزومية الكاذبة تقع على الاغيا الاربع المذكورة لان الحكم
 يلزم قضية لاخري اذ لم يطابق الواقع جاز ان يكونا صادقين كقولنا كذا
 كان الانسان حيوانا كان الفرس حيوانا وكذا يكون كقولنا كذا كان الانسان
 حجرا كان الفرس حجرا او يكون المقدم صادقا والتالي كاذبا كقولنا كذا كان
 الانسان ناطقا فلهذه حال او بالعكس واما الاتفاقية الموجبة الصادقة فتدبر
 انها التي لا علاقة بين طرفيها فتقتضي اللزوم ومن المتبع ان تكون تالها كاذبا
 او الاتصال بثبوت قضية على تقدير اخرى فتكون الاتفاق موافقة بثبوت القضية
 للتقدير كالم يكن ثابتا كبرت موافقة بثبوت تقدير شيء فان قلت بثبوت الشيء على
 تقدير لا يستلزم ثبوته في الواقع فتعني الاتصال انه لو كان الاول حقا كان
 الثاني حقا وانما كان حقيقة الاول ملزمة لحقيقة الثاني فلا يجد في استثنائهما في الواقع
 ليجاز استثنائهما بحال محال اما اذا لم يكن بينهما لزوم فلا بد ان يكون التالي حقا في
 الواقع فانه لو لم يكن حقا في الواقع لا يكون حقا على ذلك التقدير ضرورة ان التقدير
 والفرق لا يغير الشيء في الواقع واذا وجب صدق تالي الاتفاقية ومقدورها الجمل
 ان تكون صادقا وان تكون كاذبا الملقاة على معنيين احدهما ما يحتاج مع صدق
 تاليه لفرض المقدم وثانيها ما يحتاج مع صدق التالي في صدق المقدم وسواء بالمعنى
 الاول اتفاقية عامة وبالمعنى الثاني اتفاقية خاصة لما بينهما من اللزوم والضرورة
 فالاتفاقية العامة تمنع تركيبها من كاذبين ومقدم صادق وتال كاذب بل تركيبها
 اما من صادقين او من مقدم كاذب وتال صادق كقولنا كذا كان الخلد موجودا

ما لم يكن فيها ادعاء طام

في الحيوان

فالحيوان موجود والاتفاقية الخاصة تمنع تركيبها من كاذبين وصادق وكاذب
 وانما تركيب من صادقين ويعلم من ذلك اقسام تركيب الكاذبة فان العامة
 الكاذبة تمنع تركيبها من صادقين ومن مقدم كاذب وتال صادق والام يمكن
 كاذبة او يكون في صدقها صدق التال فحين ان يكون مركبة من كاذبين ومن
 مقدم صادق وتال كاذب والخاصة الكاذبة تمنع ان يتركب من صادقين فحين
 الاقسام الباقية وهذا انما يستقيم لو لم يعتبر عدم العلاقة في الاتفاقية بل الكثرة بصدق
 التالي او بصدق الطرفين اما اذا اعتبر ان تركيب كاذبها من ساير الاقسام
 كما في اللزومية قال الشيء في الشئ اذا وضع بحال على ان يتبع بحال مثل قولنا
 ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حساسا يصدق لزومية للاتفاقية او نقضا
 ان يكون حكم مفروض يستلزم صدق شئ لكن التالي غير صادق فكيف يوافق
 صدق شئ اخر فرض فرضا وان وضع صادق حتى يتبعه كاذب كقولنا اذا كان
 الانسان ناطقا فالغراب ناطق لم يصدق للزومية والاتفاقية وان وضع صادقا
 ليتبع صادق فربما يصدق للزومية وربما يصدق اتفاقية اما اذا وضع بحال على ان
 يتبع صادق في نفسه كقولنا ان كانت الجنة زجاجا فهو عدة يصدق بطريق
 الاتفاق وانما بطريق اللزوم فهو من جهة الالتزام ليس جفا في نفس الامر
 اما انه جفا من جهة الالتزام فلان من يرى ان الجنة زوج يلزمه ان يقول بان
 عدة واما انه ليس جفا في نفس الامر فلان المحقق هذه القضية ونظائرها قياس
 قد جفت منه مقدرة وتجليد انه اذا وضع ان الجنة زوج وكان جفا ان كل زوج عدة
 لكنه ليس بصادق على ذلك الوضع والذين لانه يصدق لاشئ من العدد لجهة
 زوج فلا شئ من الجنة الزوج بعدة فليس كل زوج عدة لان سلب الشئ عن جميع
 افراد الاخص يستلزم سلبه عن بعض افراد الامم وايضا لو صدق كذا كانت الجنة
 زجاجا كانت عدة الصدق كل حصة زوج عدة لكنه باطل فيكون المتصلة التي في قوة
 باطل الى صلا كالم شئ بعد الخيصة يعني علينا ان ننظر في مقامين المقام الاول

يلزم ان الجنة عدة
 زوجة للجنة العدد
 كل زوج عدة

ان الاتفاقية لا يصدق من كاذبين فانه اذا صح قولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار
 ناطق فالحمار يمكن ان يكون ناطقا فالتناقض والاتصاف قد يكون
 اول ما يكون الحمار ناطقا كان الانسان ناطقا لوجوب موافقة هذا التخصيص للشيء
 حتى الى الاصل لشيء قد يكون او لم يكن الحمار ناطقا فالحمار ناطق صحت وجواب
 ان اذا كان ليس كل حمار ناطقا قولنا شبهة الى الوجود بل الى الفرض واما الثاني
 فافهم من موافقة الوجود فاني حيل نفردا يكون صادقا موافقا ولا يحل وانه
 الوجود بذكر الفرض فاذا فرضنا ان حق ليس كل حمار ناطقا وجبنا موافقة الوجود
 موجودا مع الفرض ان كل حمار ناطق والاتفاق بينهما لان احدهما مفروض
 والاخر واقع بنفسه ثم لو لم يكن من وضع ان الحمار ليس ناطقا ان ناطق كان خلقنا
 نص الشيخ على جميع ذلك وقال لو لم يكن الانسان ناطقا ان نفيس قياس الخلق
 مع انفسنا فاننا نفيس بان نأخذ مشكوكا ونصنف الحق الذي كان موجودا
 الى نقيضه ولا نقول عسى اذا اخذنا نقيض الحق لم يصدق معه الصادق الا ان
 اذ ينافى عن كل كذب كذب ولو لم يكن الامر على هذا كان اي حق وقعة لزوم
 وضع اي حق يتقوى وتطلب المناسبات بين ما هو لازم للشيء وبين ما لا علاقة
 بينه وبينه المقام الثاني ان اللزومية لا يصدق عن متقدم بحال وتصادق قاله
 للجنة التي اقامها الشيخ عليه لا يمكن ان لا نأمن قولنا لا شيء من العدد خمسة
 زوج صادق على تقدير الجبال فانه لا يجوز كذب القضية الصادقة في نفس الامر
 القابلة لكل زوج عدد على ذلك التقدير فلم لا يجوز كذب هذه القضية على ذلك
 التقدير في الجوهرة وان كانت صادقة في نفس الامر على ان منافق لما خرج بين
 ان الصادق في نفس الامر ياتي على فرض كل بحال سلمنا ذلك للغيث ما فيه ان
 التماس المسح للقضية لا يتعدى وانما الدليل لا يستلزم انتفاء الدلول
 فليس قلت لما صدق الشيء من اللزومية الزوج بعدد ظهر عدم استلزامها للعددية
 صوابه لان انه لا يلزم كون خمسة زوجا ان يكون عددا حجة غاية ما في الباب

لا يملك ان يخلت فان
 قولنا قد يكون

ان يلزم ان يكون عدد او ان يكون فانه بحال وهو جواز استلزام الجبال الجبال
 واما قولنا لو صدقت القضية لصدق كل خمسة زوج عدد فهو ممنوع لا يستلزم
 الوجوب وجود الموضوع وعدم استدعاء الملازمة وجود المقدم وايضا الوجه لعد
 الدليلين لزم ان لا يصدق اللزومية عن محالين والملازم باطل بينا للملازمة
 ان اذا قلنا ان الحمار ناطق لزم زوجا كما كانت منقسمه يتساويين فالجواب
 القضية ان كل زوج منقسم يتساويين لكنه ليس بصادق على ذلك التقدير
 لا يصدق لا شيء من المنقسم يتساويين بخمسة زوج فلا شيء من الخمسة
 الزوج منقسم يتساويين فليس كل زوج منقسم يتساويين ولا انها لو صدقت
 لصدق كل خمسة زوج منقسم يتساويين لكنه باطل وامامان بطلان الملازم
 فلان الشيخ ساعد على ذلك ولا نأمن جواز استلزام الجبال الجبال بغير
 الطلقة الصادقة الطرفين بعلى التقيين وليس كذلك وقد تكسافه هذه الا
 كلها بتلخيص كلامه ولتقدم عليه مقدمتين فافهم في كثير من المواضع
 افهمين كالكثير الشبهة الاولى ان اللزومية لا يجوز ان يكون مقدمها متنافيا
 لثانيها لان المتنافان متنافيان للملازمة اذ المتنافاة بغير الاستطالة بينها والملازمة
 بينها وسأفي اللزومية ان على تنافي اللزومات فلو كان بينها متنافاة لزم اجتماع
 المتنافيين في نفس الامور ان محال الثاني ان يجوز لزوم الجبال الجبال لا يستلزم
 ان كل محال فرض يلزم كل محال بل اذا كان بين المحالين علاقة يقتضي تحقق
 احدهما الآخر يكون بينهما لزوم والافقا ان تقدمت المقدمات فتقول اذا قلنا
 ان كانت خمسة زوجا كانت عددا واخذنا بحسب نفس الامر لم يصدق قلنا
 للمنافاة بين المقدم والثالث فانه ان كانت خمسة زوجا لم يكن عدد اذ يصدق
 في نفس الامر لا شيء من العدد خمسة زوج بالضرورة فلا شيء من خمسة الزوج بالضرورة
 ويكون المتنافاة بمقتضى بين زوجية خمسة وعددية فلا يصدق الملازمة بينها
 اما اذا اخذنا بحسب الاثر فهو صادق لا آمن اعترف بان خمسة زوج في الواقع

فحينئذ يقرر بان يقول بعدد يتلصق بالدليل وسو القياس المراد من المنفصلة
 والحقبة هكذا لما كانت الحصة زوجا كانت الحصة زوجا وكل زوج عدد يلزم بالضرورة
 ان الحصة عدد ثم ربما يعترض على ذلك بان هذا القياس كما يحق ذلك القضية بحسب
 الالتزام بحسب نفس الامر لاجاب الشيخ بان هذه القرينة انما يفتقرها صحة
 قياس الشئ الاول وهو ان كل ما يصدق المقدم بصرف التالي والخصية في نفس
 الامر وكل ما يصدق نتيجة التاليف ولا ان يتألف في ان صفاته انما يصدق
 لو لم يكن التالي والقضية الصادقة متساوية وليس كذلك ههنا فظهر سقوط
 الاول من الاسئلة لا لم ينع صدق الصادق في نفس الامر على التفسير الثاني
 ايضا لان لم يستدل بعدم انعقاد القياس بل بالذات الذي بين ما اذا اخذت
 الزمنية بحسب نفس الامر وبين ما اذا اخذت بحسب الالتزام والالتزام ايضا
 لا انما يعلم بالضرورة ان مقتضى زوجية الحصة ليس بينها وبين التقيضات علاقة
 سيما بتغيرها ومن ههنا يعرف سقوط مسوع المجال على العاقل والناسخ
 والواجب ايضا لما لم يصدق كل حصة زوج عدد بالامكان لم يصدق الزمنية
 المتناقضة بين طرفيها ونعكس الى قولنا ان كل اصدق الزمنية صدقت كل حصة
 زوج عدد وكذا القياس لان الصورة العزيمية لا تثبت الكلية فان ههنا قضيا
 مركبة من مجالين صادقة في نفس الامر ولا يمكن جريان الدليل في القول ان كل
 كانت الحصة زوجا لم يكن عددا وكونها كالم لا يمكن الانسان حيوانا لم يكن بالحقا
 الى غير ذلك مما لا يشاها وانما اوردت ما اوردت وان لم يكن لها اثر ولا عين في
 لان التناول عنه توقع في اغاليط كثيرة والاطلاع عليه يهدي الى الحايث غريبة
 وحاصل فيما يقبل ان سنون ببعضها صريحا **ف** والمنفصلة الى آخره
 الموجبة المنفصلة الصادقة عناد كانت او تنافية ان كانت حقيعية لم يتركب
 الا من صادق وكاذب لا لانه الذي لا يجتمع حرا في الصدق والكذب فلم يتركب
 من صادقين او كاذبين والا اجتماع في الصدق او الكذب وان كانت مانعة

و نفس الامر

هذا هو الوجه في ان مقتضى زوجية الحصة ليس بينها وبين التقيضات علاقة سيما بتغيرها ومن ههنا يعرف سقوط مسوع المجال على العاقل والناسخ والواجب ايضا لما لم يصدق كل حصة زوج عدد بالامكان لم يصدق الزمنية المتناقضة بين طرفيها ونعكس الى قولنا ان كل اصدق الزمنية صدقت كل حصة زوج عدد وكذا القياس لان الصورة العزيمية لا تثبت الكلية فان ههنا قضيا مركبة من مجالين صادقة في نفس الامر ولا يمكن جريان الدليل في القول ان كل كانت الحصة زوجا لم يكن عددا وكونها كالم لا يمكن الانسان حيوانا لم يكن بالحقا الى غير ذلك مما لا يشاها وانما اوردت ما اوردت وان لم يكن لها اثر ولا عين في لان التناول عنه توقع في اغاليط كثيرة والاطلاع عليه يهدي الى الحايث غريبة وحاصل فيما يقبل ان سنون ببعضها صريحا ف والمنفصلة الى آخره الموجبة المنفصلة الصادقة عناد كانت او تنافية ان كانت حقيعية لم يتركب الا من صادق وكاذب لا لانه الذي لا يجتمع حرا في الصدق والكذب فلم يتركب من صادقين او كاذبين والا اجتماع في الصدق او الكذب وان كانت مانعة

ليج يتركب من صادق وكاذب ومن كاذبين لا لانه الذي لا يجتمع طرفاه في الصدق
 فهو زان لا يجتمع في الكذب ايضا وح تكون تركبها من صادق وكاذب وان
 يجتمع فيه فتكون تركبها من كاذبين كقولنا الانسان اما ان يكون ساذجا
 او حيا واما ان يكون تركبها من صادقين وان كانت مانعة للقول بتركب من صادق
 وكاذب ومن صادقين لانها التي لا يجتمع طرفاه في الكذب فان لم يجتمع في الصدق
 ايضا في من صادق وكاذب وان يجتمع فيه فمن صادقين كقولنا الانسان
 اما ان يكون من احيوانا او جمعا ومن تركبها من كاذبين والوجهية المنفصلة
 الكاذبة ان كانت اتقافية فالحقيقة يتركب من صادقين وكاذبين لان العلم
 بعدم اجتماع طرفيها في الصدق والكذب اذ لم يكن صادقا فيها اما صادقان والكاذب
 ولا يتركب من صادق وكاذب والا صدق ومانعة للجمع من صادقين دون
 التسمين الباقين ومانعة للقول من كاذبين دون الباقين والتقليل
 فيها ظاهر ما ذكر في الحقيقة وهذا الخارج لم يعتبر عدم العلاقة فيما سبق مثله
 في المتصلات وان كانت لزومية اي عنادية فكل من الاقسام الثلاثة الحقيقية
 ومانعة للجمع ومانعة للقول بتركب سائر الاقسام لانه اذا لم يصدق العلم بالاعتاد
 بين الطرفين المستند الى العلاقة يمكن ان يكونا صادقين بلا علاقة في مانعة للقول
 وكاذبين بلا علاقة في مانعة للجمع وصادق وكاذب بلا علاقة في الحقيقة هذا حكم
 الوجبات المنفصلة والمنفصلة واما في السوالب في العكس من ذلك لانها صادقة
 على كذب الوجبات وتركب عما يصدق ومن خواص هذا البحث ان صدق الحقيقة
 وكذبها ليس بحسب صدق الاخبار وكذا بقدر علم انها قد يصدق وطرفا كاذبا
 وقد يصدق وطرفا صادقا بل ينال الصدق والكذب فيها سوا العلم بالاتصال
 والاتصال فان طابق الواقع فهو صادق والا فهو كاذب سوا صدق طرفها
 او لم يصدق وكذلك العمدة في الجاه وسلبها ليس باليجاب الطرفين وسلبها
 كان ايجاب الجليات وسلبها لان ايجاب الجليات وسلبها ليس بحسب اتصال

فوق اثنين على وجه يكون بين كل جزئين انفصال جتيقن لم يقبل السؤال وانما
يجوز اعتبار في المنفصلة الكثيرة الاجزاء الانفصال الحقيقي بين كل جزئين
ومن البين ان ذلك ليس كذلك واما ما نفع للجمع فموجب ان يوفق فيها مع القضية
الاخص من تقيضها لان كلامنا من جزئها يستلزم تقيض الآخر لا امتناع الجمع
بينها ولا يتعسف اي ولا يستلزم تقيض كل منهما الآخر لجزاها لخلو عنهما فيكون
كل جزء منها اخص من تقيض الآخر وبالتفصيل المذكور في مقابلة احد جزئها ان
كان تقيضه او مساويا له كانت حقيقية وقد فرضنا ما نفع للجمع وان كانت
اعم من تقيض او سائيا لجزاها للجمع بينهما على ما مر واما ما نفع للخلو فموجب ان
فيها مع القضية اعم من تقيضها لا يستلزم تقيض كل جزء من جزئها عين
الآخر لخلو عنهما من غير عكس لجزاها للجمع فيكون عين للجزء اعم من تقيض
الآخر وبالتفصيل مقابل احد الجزئين فتع ان يكون تقيضه او مساويا والا
لكانه جتيقن وان يكون اخص منه او سائيا او الاجزاء ارتفاعها فعين ان
يكون اعم من تقيض هذا الكلام اذا فرضت ما نفع للجمع وما نفع للخلو بالمعنى الاخص
وموافقا فيما بامتناع اجتماع جزئها في الصدق وجواز اجتماعها في الكذب
او بامتناع اجتماع جزئها كذا وجواز الاجتماع صدقا اما اذا فرضت بالمعنى الاعم
وموافقا فيما بامتناع الاجتماع من غير التعرض لعقد آخر بان تركبها من
قضيةتين شأنها ذلك ومن قضية وتقيضها او مساويا وموافقا ويكون تركب
ما نفع للخلو من الجزاء فوق اثنين ان اعتبر من الخلو بين اى جزئين كانا
كقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شجر او لا جبر او لا حيوانا اما ان اعتبر بان
يحيث يكون بين كل معين من الجزئها وبين المعين الآخر من الخلو ويكون
بين ذلك المعين وبين احد الاجزاء الباقية من الخلو ايضا لم يكن تركبها لانه
لو تركبت على هذا الوجه كان لكل معين فرض اخص من احد الاجزاء الباقية وتما
كان كذلك لا يكون بين المعين المفروض واحد الاجزاء الباقية منع للخلو

بيان المقدمة الاولى ان كل معنى يرض يستلزم احد الاجزاء الباقية ولا يتعسف في
يستلزم احد الاجزاء الباقية المعين المفروض اما يستلزم المعين احد الاجزاء
الباقية قلنا ان صدق المعين المفروض فلابد ان يصدق احد الاجزاء الباقية
فان لم يصدق لاجتماع تقيض الاجزاء فضرورة ان انتفاء احد الاور يؤول لعدم
وج يلزم اجتماع الشيء مع الاخص من تقيض لانت التقيضات بين كل جزء وجزء
آخر من الخلو ويكون تقيض كل جزء اخص من عين الآخر فلو اجمع تقيضا عما
كان الشيء بجمعا مع الاخص من تقيضه مثلا اذا فرضنا ان يكون بين ا و ب
من الخلو ويكون تقيض ب اخص من عين ا وعين ا تقيض لتقيض ا فلو اجمع
التقيضات كان تقيض ا بجمعا مع الاخص من تقيضه اى من عين ا لكن
اجتماع الشيء مع الاخص من تقيضه بمجال لا يستلزم الجمع بين التقيضين
واما ان لا يتعسف قلنا ان احد الاجزاء يصدق على كل معين فلو استلزم احد
الاجزاء كل معين ففرق استلزم كل جزء سائر الاجزاء فلم يكن كل جزء اعم من
تقيض الجزء الآخر لاستحالة ان يكون تقيض اللان اخص من الملزوم فلم يكن
بينها منع للخلو وقد فرض كذلك ههنا وايضا لو كان بين اللان والملزوم منع
للخلو لاستلزم تقيض اللان عين الملزوم فكان الملزوم متحققا بدون اللان
وايضا لاستلزم تقيض اللان عين اللان لانت تقيض اللان يستلزم
عين الملزوم وعين الملزوم يستلزم عين اللان وبيان المقدمة الثانية
ان لو كان بين العلم والخاص منع للخلو لاستلزم تقيض العام عين الخاص
وانه بمجال وفيه نظر اما الاول فلانه لا يوجب الدليل لامتناع تركب ما نفع للخلو
من اكثر من جزئين بحيث يكون منع للخلو بين كل معين ومعين آخر
ولما يكون بالشروط الثلاث جاذبة على انت التقيض قائم ببيان الملازمة انه لو تركبت
ما نفع للخلو بحيث يكون منع للخلو ثابتا بين كل جزء معين ومعين آخر كان
منع للخلو ثابتا بين ذلك المعين وبين احد الاجزاء الباقية لا امتناع ارتفاعها

الاشياء
الاشياء

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 في قوله تعالى لا اله الا الله
 في قوله تعالى لا اله الا الله
 في قوله تعالى لا اله الا الله

على ان قياس القلب اول دليل على جواز استلزام الشيء الوليد للتضييق فان اذا قلنا لو صدق القياس وجب ان يصدق النتيجة والاصدق تقييضا مع القياس وجب ينطبق مع الكبرى وينتج تيقن الصغرى فقد استلزم المجموع المركب من القياس ونتيجه النتيجة تيقن الصغرى وهو مستلزم للصغرى بالضرورة فيكون المجموع مستلزما للتضييق لانه لا يتصور ان المجموع لا يستلزم الجزء لو كان كل واحد من اجزائه مدخلا في اقتضاء ذلك الجزء ضرورة ان كل واحد من الاجزاء دخلا في تحقق المجموع فبالاولى ان يكون له دخل في اقتضائه وتأثيره بوسيطه البين ان الجزء لا يدخل في اقتضائه ذلك الجزء بل وهو في الاستلزام وقوع اجزائه مجزئ للجشوق والاشنان والاشنان لا يستلزم الاشنان ولا الاشنان اشنان نعم الملازمة صادقة لان يجب الالتزام لكل الظاهر في لزومه من حيث نفس الامر وليس لنا في قياس القلب الا ان تيقن النتيجة مع الكبرى ينتج تيقن الصغرى وامان القياس ملزم للصغرى وليس بصادق ولا الاشنان موقوف على ما قلنا ليس الشيخ قال اذا فرض القوم مع عدم التالى يستلزم عدم التالى فقد قال باستلزام المجموع الجزء فنقول لا تحقق لانه ان المقدم في تلك الحالة تنافي التالى بالضرورة فلا يستلزمه وليست كلية المتصلة والمنفصلة بعمم المقدم اى بطلانها من جهة هذا البحث ولا يجوز المراه والمراه بالمره الزمان المتحد المشتمل ككتابة الانسان فانه لا يتحد في زمان وينتقض في اخر فيقال على مرة يكون الانسان كائنا يكون متحرك الاصابع وذلك لانه ان يكون المقدم امرا مستترا منزها عن الماهية لئلا يكون له ان لا يكون له ماهية متصلة والمنفصلة لا يجزئ المقدم والتالى بالجزئية الضرورية والازمنة والاحوال المتعددة قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانيه لانه لا يلزم الحيوانية على وضع كونه ناطقا ولعلنا قد يكون لانه ان يكون الشيء ناطقا واجبا حقيقيا فان الصواب بيننا انما هو على وضع كونه من العنصرات وما يجب ان يعلم ههنا ان

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 في قوله تعالى لا اله الا الله
 في قوله تعالى لا اله الا الله

طبيعة

طبيعة المقدم في الطلقات مقتضية للتالى مستقلة بالاقتضاء اذ لا دخل للاوضاع فيه لانه لو كان الشيء متناحلا في اقتضاء التالى لم يكن للزوم والمعاد مدوجه بل مدوح اخر ولما في الجزئية ما قد دخل في اقتضاء التالى فان لما نتج خرج عن الطبيعة فظاهر والا فلو لا استقلال بالاقتضاء فكيف يكون هذا امرنا على طبيعة المقدم اذا انضم اليه ان يكون المجموع في الاقتضاء ويكون الملازمة بالقياس الى الجزئية وبالقياس الى طبيعة المقدم جزئية وقد سعى ليعق الاذنان ان ذلك الامر الزايد لا يكون يكون ضرورة المقدم جاك للزوم فانه لو لم يكن ضرورة لم يتحقق الملازمة لانه شرط للزوم التالى المقدم وجواز زوال الشرط بوجوب جواز زوال الشرط ويصايلزم الملازمة للجزئية حيث الامر بالحق لا يتعلق بينهما فان زيدا لشرط كونه مجتمعا مع كونه يلزم وكذا شرب زيد الحلى عمرو وكذا الجوز الحبيون فصدق قد يكون اذا وجد زيد وجد عمرو وقد يكون اذا شرب زيد الحلى عمرو وقد يكون اذا كان الجوز موجودا والحلى موجودا وحق يلزم كذب السوابب الطبيعة للزومية وكذب الموجبات الاتية في الطبيعة مع ان جمهور العلماء اجمعوا على صدق ما تمضى عليه خيالات من بسببها اختلاف الفرقاء عند المقدم وهو في غاية الفساد اما الشبهة الاولى فلات قوله الامر الزايد شرط في لزوم التالى المقدم ان لو ادب انه شرط في لزوم الظلى الذي هو بالقياس الى المجموع فسلم ولا اشنع في ان زواله موجب لزوم التالى الظلى وان اراد به انه شرط في لزوم الجزئ فهو منوع اذ لا معنى له الا ان المقدم له دخل في اقتضاء التالى وهو يتحقق سواء انضم اليه الامر الزايد او لا وقد خرج الشيخ بعدم لزوم كونه ضرورة بحيث حكم بان قوله قد يكون اذا كان هذا انما ناهو كالتب لزومية لانه لا يلزم له على وضع ان يدل على ما في النفس من قوة ولا خفاء ان هذا الوضع ليس بضرورة للانسان واما الشبهة الثانية فلان للزوم الجزئى عن الظلى امرين انما يلزم ان لو لم نعلم اقتضاء المقدم واقتضاء على اقتضاء الامر الزايد وليس كذلك فانما لو لم يعتبر ذلك لم يكن سؤا للزوم بل غير على ان الامر

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 في قوله تعالى لا اله الا الله
 في قوله تعالى لا اله الا الله

الزائد لوجوب ان يكون ضروريا فان كان ضروريا لذات المقدم انشئت الملازمة
 الجزئية كلية وان لم يكن ضروريا للذات بل لاشرف ذلك الامرات لان ضروريا
 لذات المقدم لزوم المجردة ولا يتسلسل بل يقف على الا يكون ضروريا للمقدم فان
 انشأه عن المقدم فلا يتحقق الملازمة لا ذلك من ان شرطها هذا هو الظاهر في
 المتصل والمتصلة واما خصوصها فيستعين ببعض الاوقات او الاوضاع
 كقولنا ان جيتني اليوم او اكلت الكرمشا واما ما لا يحال الا زمان والاحوال
 بالجهة الاوضاع والازمنة في الشرطيات بخلاف الاوقات والاحوال فان المقدم فيها
 ان كان على فرد معين فحق الخصوصية فان لم يكن فان يتحقق كونه العلم انه على
 كل الافراد او بعضه في الخصوصية والافعال كذلك فان كان العلم بالانفصال
 والانفصال على وضع معين فالشرطية خصوصية والافعال بين كلية الجزم انه
 على كل الاوضاع او بعضها في الخصوصية وان لم يبين بل اعمل بيان كلية الجزم في
 جملة واعلم ان في هذا الفصل مباحث طويلة الاذنا ب مسدودة للخراب فقل
 المتأخرون عنها ولم يتبينوا الشيء منها وادام الغفلة عن تحقيق هذا المقام الى
 خبط العيش في ليل الاخطار ولولا مخالفة التطويل للزمن من التفصيل لا مفر
 من اجاب الافكار ورضنا يجب الاستعداد ولعل اسه سيجاء بوف في كتاب اخر
 للعود الى ذلك بقية العلم **باب** في شرطية الطلية الاتفاقية الى افراد الموجبة
 الاتفاقية اما تكون كلية اذا علم فيها بالانفصال والاتصال في جميع الاوضاع
 الطلية فيجب نفس الامر وشرط ايضا ان يكون طرفا ما حقيقيين اذ لو كان
 كان احدهما خارجيا جاز كذب ذلك الطرف لعدم موضوعه في الخارج في بعض
 الازمنة فلا يتوافق في التصديق في جميع الازمنة واما السوالب فالسالبية المزمنة
 والعناد كما علم فيها بسلب لزوم التالي وعناده في جميع الازمنة والاضاع ان كانت
 كلية وفي بعضها ان كانت جزئية حتى يتكلم للزوم المرفوع والمعاداة المرفوعة جزرا
 التالي من حيث متوال فانما قلنا ليس اذا كان كذلك وان كان كذلك واوردنا في الزوم

سأل الشيخ
 ابو القاسم
 عن قولك
 ان شرطية
 الطلية
 الاتفاقية
 الى افراد
 الموجبة
 الاتفاقية
 اما تكون
 كلية
 اذا علم
 فيها
 بالانفصال
 والاتصال
 في جميع
 الاوضاع
 الطلية
 فيجب
 نفس
 الامر
 وشرط
 ايضا
 ان يكون
 طرفا
 ما
 حقيقيين
 اذ لو كان
 كان
 احدهما
 خارجيا
 جاز
 كذب
 ذلك
 الطرف
 لعدم
 موضوعه
 في
 الخارج
 في
 بعض
 الازمنة
 فلا
 يتوافق
 في
 التصديق
 في
 جميع
 الازمنة
 واما
 السوالب
 فالسالبية
 المزمنة
 والعناد
 كما
 علم
 فيها
 بسلب
 لزوم
 التالي
 وعناده
 في
 جميع
 الازمنة
 والاضاع
 ان
 كانت
 كلية
 وفي
 بعضها
 ان
 كانت
 جزئية
 حتى
 يتكلم
 للزوم
 المرفوع
 والمعاداة
 المرفوعة
 جزرا
 التالي
 من
 حيث
 متوال
 فانما
 قلنا
 ليس
 اذا
 كان
 كذلك
 وان
 كان
 كذلك
 واوردنا
 في
 الزوم

كان معناه ليس البتة اذ كان كذلك لزمه كذا وان اردنا رفع الموافقة كان معناه ليس
 البتة اذ كان كذا بزيادة كذا في الصدق لانا علم فيه يلزم سلب التالي او عناد
 سلب فانها موجبة لزوم او عنادية سالبة التالي ولين بينهما تلازم على ما ينبغي
 في باب التلازم وكذا السالبة الاتفاقية ما علم فيها رفع الاتفاق في الاتصال
 والانفصال دليان كانت كلية وفي الجملة ان كانت جزئية لا ما ثبت اتفاق السلب
 وان كان بينهما تلازم لانه لو افق التالي وعناد الشيء واحد لم يجتمع التقيضين
 في الواقع وان محال واما جمعة الى جهة المتصلة والمتصلة والاطراف فجمعة للزوم
 والعناد والاطراف فالموجبة ما ذكر في جمعة للزوم او العناد او الاتفاق لقلنا
 كذا لما تبين فيه لزوميا واتفاقيا واما ما ان يكون اب او ج وعناديا او
 اتفاقيا والمطلقة ما لم يتحقق فيه الشيء من ذلك وللشيء في اعتبار الجملة مسكنا
 يتوقف على عدم تحقيق الطلية ولا يتحقق بقاء هذا الوضع وسور المتصلة الموجبة
 الطلية الى متى وبها وسور المتصلة الموجبة الطلية دليان وسور السالبة الكلية
 فيها ليس البتة وسور اللجباب الجزمي فيها قد يكون وسور السالب الجزمي فيها
 قد لا يكون وفي المتصلة خلعت ليس كذا وفي المتصلة خاصة ليس دليان واذا ولو في
 الاتصال واما وجد في الاتصال للاتصال والعلجة الى تكرار الامثلة **باب**
 الفصل في الجازم عشر لما فرغ من تحقيق الشرطيات وافتتاحها شرعا في لوازمها
 واحكامها فالشرطيات اذافين بعضها ببعض فالعقائيد بينهما اما بالتلازم او
 بالمقائد والتلازم متجسدة في عشرة اوجبات اما ان يستعين المتصلات او
 بين المتصلات اربعين المتصلات والمتصلات وتلازم المتصلات اما بين
 المتحدة للجنس او المختلفة للجنس والمتحدة للجنس اما حقيقات او ما حقات للجنس
 او ما حقات للجنس وتلازم متصلات الجنس اما بين الحقيقية وما نفع للجنس او بين الحقيقية
 وما نفع للجنس وبين ما نفع للجنس وما نفع للجنس وما نفع للجنس والمتصلات والمتصلات
 اما تلازم المتصلة والحقيقية او المتصلة وما نفع للجنس او المتصلة وما نفع للجنس وما نفع للجنس

سأل الشيخ
 ابو القاسم
 عن قولك
 ان شرطية
 الطلية
 الاتفاقية
 الى افراد
 الموجبة
 الاتفاقية
 اما تكون
 كلية
 اذا علم
 فيها
 بالانفصال
 والاتصال
 في جميع
 الاوضاع
 الطلية
 فيجب
 نفس
 الامر
 وشرط
 ايضا
 ان يكون
 طرفا
 ما
 حقيقيين
 اذ لو كان
 كان
 احدهما
 خارجيا
 جاز
 كذب
 ذلك
 الطرف
 لعدم
 موضوعه
 في
 الخارج
 في
 بعض
 الازمنة
 فلا
 يتوافق
 في
 التصديق
 في
 جميع
 الازمنة
 واما
 السوالب
 فالسالبية
 المزمنة
 والعناد
 كما
 علم
 فيها
 بسلب
 لزوم
 التالي
 وعناده
 في
 جميع
 الازمنة
 والاضاع
 ان
 كانت
 كلية
 وفي
 بعضها
 ان
 كانت
 جزئية
 حتى
 يتكلم
 للزوم
 المرفوع
 والمعاداة
 المرفوعة
 جزرا
 التالي
 من
 حيث
 متوال
 فانما
 قلنا
 ليس
 اذا
 كان
 كذلك
 وان
 كان
 كذلك
 واوردنا
 في
 الزوم

و هو جلد اول من كتاب
العدد 208

استلج المزمعون في الاول لزومية واسما على تنقيح الاعتراف بذلك فلا ترجع له اصلا
واما مطلق الاتصال على نوع الزم فليس بلان فختلا عن الميت لان الزومية
اذا كانت مركبة من كاذبين فكسها لم يصدق لزومية لا يصدق اتفاقا ايضا
كلوب الثاني وللشخصلة الاتفاقية ان كانت خاصة لا تصور فيها العكس لما مر
من عدم امتياز مقدمها عن تالها بما للطبع فلا يحصل بالتبدل قضية اخرى مغايرة
للاصل في المعنى وان كانت عامة لم تنكس لمجاز ان تكون مقدمها كاذبا فاذا
صار بالتبدل تاليا لم يوافق شأنا اصلا وبما المنفصلة فلا أثر قد سمعت ان العكس
لها عدم الامتياز بين طرفيها وان كان اهلها المصنف وبالعكس التقيض والمنفصلة
للزومية ان كانت موجبة كلية تنكس كغضا فاذا صدق للمكان اب في ذلك
لم يكن ج د لم يكن اب لان انتفاء الزم من لوازم انتفاء الزامه والاجاز ان ينتفي
الزامه ويبقى للزم وسوما لعدم اللزامة منها وبما يوجد عليه منع التقيض
بالمشتركة بين التقيضين كالامكان العام بالقياس الى الامكان الخاص
وتقيضه فلو استلزم تقيض الامكان العام تقيض الامكان الخاص وهو مستلزم
لعين الامكان العام لمكان تقيض الامكان العام مستلزما لعينه وانما يقال
وانت خبير بل قد بلغ هذه الاسود من التواعد السالفة وقد اثبتنا على ما يجب
اخرى في هذا الباب في رسالة تحقيق المحصورات فليرجع اليه وان كانت حجة
جزئية لم تنكس لصدق فرقنا فيكون اذا كانت الشيء حيوانا فهو ليس بالاشد
ولا يصدق قد يكون اذا كانت انشانا فهو ليس بحيوان وان كانت سالبة
تنكس سالبة جزئية سواء كانت كلية او جزئية فاذا صدق ليس البتة او فلا
يكون اذا كان اب في ذلك فلا يكون اذ لم يكن ج د لم يكن اب والافظ لم يكن
ج د لم يكن اب وتنكس بعكس التقيض الى ما ناقض الاصل او مضاده والاتفاقيات
لا عكس لها والامر فيها بين وكذا المنفصلات الا انه ربما يقوم انعطافها بنظره على
ان الحقيقة مستلزم حقيقة من تقيض طرفيها وما نعتي على ما نعت لا فلو بالعكس

5

في بعض المقامات من هذا الكتاب

لا يوجب كثره التواتر في غيرهما بعبارة التقييد لعدم التقييد بين المراد
فأما في بعض المقامات أو في بعض المقامات ليس كذلك بحسب الخلق
وإذا شئنا إلى آخره هذا الاستدلال مستلزمه أن يقال لما كان تلامذ المتصلات
أما بطريق العكس أو بطريق آخر أراد الفصل بينهما فاستلزمه بطريق واحد
في الشبهة أن المتصلتين توافقتا في المقام بأن يكونا كليتين أو جزئيتين
والمقدم بأن يكون مقدم أحدهما عين مقدم الأخرى وتوافقا في الكليات
أحدهما عين مقدم الأخرى وتوافقا في الكليات بأن يكونا أحدهما موجبة
والأخرى سالبة وتوافقا في التوافق بأن يكونا كليتين أو جزئيتين
وتوافقا أما استلزام الموجبة السالبة فلا إذا استلزم المقدم التالي لم يستلزم
تقيق التالي والأما كان مستلزما للتقضيض مثلا إذا صدق كل ما كان أب في د
وجب أن يصدق ليس البتة إذا كان أب لم يكن ج د والافتد يكون إذا كان أب
لم يكن ج د فلم يستلزم أب للتقضيض وأما العكس فلا إذا لم يكن المقدم
مستلزما للتالي كان مستلزما للتقضيض والأما يكن مستلزما للتقضيض فلو
صدق ليس البتة إذا كان أب ج وصدق كل ما كان أب لم يكن ج د والافتد لا يكون
إذا كان أب لم يكن ج د فلا يكون أب مستلزما للتقضيض وهو لا يشك في
والتلزام غير لازم لجواز استلزام مقدم واحد للتقضيض فلا يتم بيان لزوم
السالبة الموجبة وجواز أن لا يلزم من التقييد متعلقا وهذا إذا لم يكن
بينة بينهما علاقة كما بين المثل في د وقرع عمرو وعده فلا يبق الاستدلال
على لزوم الموجبة السالبة هذا على ما نقلوا من الشيخ وهو مخرج بخلافه فقلع في
عدة مواضع من فصل هذا التلزام على جلب المعنى لا الخافيه فقال قد عرف
من أن كنه المقام ولا يوجه فلم يبق أب و ب اطراف الكلام قال المتصلتان
الموصوفتان تؤخذان تارة بطلق اتصال وأخرى باتصال لزوم فتجعل
الزوم جزءا من التالي في أحدهما وتؤى بتقييد من حيث هو لانه في الأخرى

في بعض المقامات من هذا الكتاب
فأما في بعض المقامات أو في بعض المقامات ليس كذلك بحسب الخلق
وإذا شئنا إلى آخره هذا الاستدلال مستلزمه أن يقال لما كان تلامذ المتصلات
أما بطريق العكس أو بطريق آخر أراد الفصل بينهما فاستلزمه بطريق واحد
في الشبهة أن المتصلتين توافقتا في المقام بأن يكونا كليتين أو جزئيتين
والمقدم بأن يكون مقدم أحدهما عين مقدم الأخرى وتوافقا في الكليات
أحدهما عين مقدم الأخرى وتوافقا في الكليات بأن يكونا أحدهما موجبة
والأخرى سالبة وتوافقا في التوافق بأن يكونا كليتين أو جزئيتين
وتوافقا أما استلزام الموجبة السالبة فلا إذا استلزم المقدم التالي لم يستلزم
تقيق التالي والأما كان مستلزما للتقضيض مثلا إذا صدق كل ما كان أب في د
وجب أن يصدق ليس البتة إذا كان أب لم يكن ج د والافتد يكون إذا كان أب
لم يكن ج د فلم يستلزم أب للتقضيض وأما العكس فلا إذا لم يكن المقدم
مستلزما للتالي كان مستلزما للتقضيض والأما يكن مستلزما للتقضيض فلو
صدق ليس البتة إذا كان أب ج وصدق كل ما كان أب لم يكن ج د والافتد لا يكون
إذا كان أب لم يكن ج د فلا يكون أب مستلزما للتقضيض وهو لا يشك في
والتلزام غير لازم لجواز استلزام مقدم واحد للتقضيض فلا يتم بيان لزوم
السالبة الموجبة وجواز أن لا يلزم من التقييد متعلقا وهذا إذا لم يكن
بينة بينهما علاقة كما بين المثل في د وقرع عمرو وعده فلا يبق الاستدلال
على لزوم الموجبة السالبة هذا على ما نقلوا من الشيخ وهو مخرج بخلافه فقلع في
عدة مواضع من فصل هذا التلزام على جلب المعنى لا الخافيه فقال قد عرف
من أن كنه المقام ولا يوجه فلم يبق أب و ب اطراف الكلام قال المتصلتان
الموصوفتان تؤخذان تارة بطلق اتصال وأخرى باتصال لزوم فتجعل
الزوم جزءا من التالي في أحدهما وتؤى بتقييد من حيث هو لانه في الأخرى

في بعض المقامات من هذا الكتاب
فأما في بعض المقامات أو في بعض المقامات ليس كذلك بحسب الخلق
وإذا شئنا إلى آخره هذا الاستدلال مستلزمه أن يقال لما كان تلامذ المتصلات
أما بطريق العكس أو بطريق آخر أراد الفصل بينهما فاستلزمه بطريق واحد
في الشبهة أن المتصلتين توافقتا في المقام بأن يكونا كليتين أو جزئيتين
والمقدم بأن يكون مقدم أحدهما عين مقدم الأخرى وتوافقا في الكليات
أحدهما عين مقدم الأخرى وتوافقا في الكليات بأن يكونا أحدهما موجبة
والأخرى سالبة وتوافقا في التوافق بأن يكونا كليتين أو جزئيتين
وتوافقا أما استلزام الموجبة السالبة فلا إذا استلزم المقدم التالي لم يستلزم
تقيق التالي والأما كان مستلزما للتقضيض مثلا إذا صدق كل ما كان أب في د
وجب أن يصدق ليس البتة إذا كان أب لم يكن ج د والافتد يكون إذا كان أب
لم يكن ج د فلم يستلزم أب للتقضيض وأما العكس فلا إذا لم يكن المقدم
مستلزما للتالي كان مستلزما للتقضيض والأما يكن مستلزما للتقضيض فلو
صدق ليس البتة إذا كان أب ج وصدق كل ما كان أب لم يكن ج د والافتد لا يكون
إذا كان أب لم يكن ج د فلا يكون أب مستلزما للتقضيض وهو لا يشك في
والتلزام غير لازم لجواز استلزام مقدم واحد للتقضيض فلا يتم بيان لزوم
السالبة الموجبة وجواز أن لا يلزم من التقييد متعلقا وهذا إذا لم يكن
بينة بينهما علاقة كما بين المثل في د وقرع عمرو وعده فلا يبق الاستدلال
على لزوم الموجبة السالبة هذا على ما نقلوا من الشيخ وهو مخرج بخلافه فقلع في
عدة مواضع من فصل هذا التلزام على جلب المعنى لا الخافيه فقال قد عرف
من أن كنه المقام ولا يوجه فلم يبق أب و ب اطراف الكلام قال المتصلتان
الموصوفتان تؤخذان تارة بطلق اتصال وأخرى باتصال لزوم فتجعل
الزوم جزءا من التالي في أحدهما وتؤى بتقييد من حيث هو لانه في الأخرى

حتى يكون قولنا ليس البتة إذا كان أب يلزم أن يكون ج د في قوة قولنا كل ما كان
أب فليس يلزم أن يكون ج د والبرهان على ما ذكرناه في الكليات المطلقات
فهو أنه إذا صدق ليس البتة إذا كان أب في د فكل ما كان أب فليس ج د والافتد
تقييده وهو قولنا ليس كل ما كان أب فليس ج د ومعنى هذا الكلام أن ليس
ج د لا يكون مع أب على بعض الأوضاع لا على سبيل اللزوم ولا على سبيل الاتفاق
فيكون هناك وضع من الأوضاع يكون فيه أب ومع ج د وقد قلنا ليس
البتة إذا كان أب في د ههنا وكذلك إذا صدق كل ما كان أب في د فليس البتة إذا
كان أب فليس ج د والافتد يكون إذا كان أب فليس ج د وفي بعض الأوضاع
يكون أب ولا يكون مع ج د وأما في الكليات اللزومية فتؤى أنه إذا صدق
ليس البتة إذا كان أب فليس ج د ويكون ج د فكل ما كان أب فليس يلزم أن يكون
ج د والافتد لا يكون إذا كان أب فليس يلزم أن يكون ج د وفي بعض الأوضاع
يكون أب ويلزم مع ج د ويكون ج د فكل ما كان أب فليس يلزم أن يكون ج د
ههنا وكذلك العكس إذا صدق كل ما كان أب فليس ج د صدق ليس البتة إذا كان
أب فليس يلزم أن يكون ج د والافتد يكون إذا كان أب فليس يلزم أن يكون
ج د وفي بعض الأوضاع يكون أب ولا يلزم مع ج د وفي بعض الحالات
تلائم الكليات مثلا إذا صدق ليس كل ما كان أب في د فقد يكون إذا كانت أب
ليس ج د والافتد البتة إذا كان أب فليس ج د ويلزمه كل ما كان أب في د
وقد كان ليس كل ما كان أب في د ههنا كلام الشيخ بلا افتراء عليه ولا زحف
في البيان وعندي أن السلام على ما ذكره إذا اعلى التعقل فيه لا يحتاج إلى الجلب
أفادته وضوحه فالتلزام لم يكن موافقا للمقدم ولا للاحق يكون تقييده أما
مناقضتنا ولا نأبنا للضرورة وإذا كانت اتصالا بالمقدم مطلقا حتى يصدق باقي
وجب يكون أما اللزوم أو الاتفاق لم يكن لتقييده اتصالا باللاحق ولا بالاتفاق
وكذلك سلب لزوم التالي للمقدم على جميع الأوضاع أو بعضها مستلزم الجلب

في بعض المقامات من هذا الكتاب
فأما في بعض المقامات أو في بعض المقامات ليس كذلك بحسب الخلق
وإذا شئنا إلى آخره هذا الاستدلال مستلزمه أن يقال لما كان تلامذ المتصلات
أما بطريق العكس أو بطريق آخر أراد الفصل بينهما فاستلزمه بطريق واحد
في الشبهة أن المتصلتين توافقتا في المقام بأن يكونا كليتين أو جزئيتين
والمقدم بأن يكون مقدم أحدهما عين مقدم الأخرى وتوافقا في الكليات
أحدهما عين مقدم الأخرى وتوافقا في الكليات بأن يكونا أحدهما موجبة
والأخرى سالبة وتوافقا في التوافق بأن يكونا كليتين أو جزئيتين
وتوافقا أما استلزام الموجبة السالبة فلا إذا استلزم المقدم التالي لم يستلزم
تقيق التالي والأما كان مستلزما للتقضيض مثلا إذا صدق كل ما كان أب في د
وجب أن يصدق ليس البتة إذا كان أب لم يكن ج د والافتد يكون إذا كان أب
لم يكن ج د فلم يستلزم أب للتقضيض وأما العكس فلا إذا لم يكن المقدم
مستلزما للتالي كان مستلزما للتقضيض والأما يكن مستلزما للتقضيض فلو
صدق ليس البتة إذا كان أب ج وصدق كل ما كان أب لم يكن ج د والافتد لا يكون
إذا كان أب لم يكن ج د فلا يكون أب مستلزما للتقضيض وهو لا يشك في
والتلزام غير لازم لجواز استلزام مقدم واحد للتقضيض فلا يتم بيان لزوم
السالبة الموجبة وجواز أن لا يلزم من التقييد متعلقا وهذا إذا لم يكن
بينة بينهما علاقة كما بين المثل في د وقرع عمرو وعده فلا يبق الاستدلال
على لزوم الموجبة السالبة هذا على ما نقلوا من الشيخ وهو مخرج بخلافه فقلع في
عدة مواضع من فصل هذا التلزام على جلب المعنى لا الخافيه فقال قد عرف
من أن كنه المقام ولا يوجه فلم يبق أب و ب اطراف الكلام قال المتصلتان
الموصوفتان تؤخذان تارة بطلق اتصال وأخرى باتصال لزوم فتجعل
الزوم جزءا من التالي في أحدهما وتؤى بتقييد من حيث هو لانه في الأخرى

[illegible]

١٠٠
 هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في سنة ١٠٠٠
 في سنة ١٠٠٠

التالي ملزومة من غير عكس وان كانا متساويين لزمت ملزومة التالي لازمة
 بلا عكس وذلك لان تقدم احدى المتصلتين وان لم يكن عين مقدم المتصلة
 الاخرى الا ان مساواة وحكم الشيء حكم مساوية ولو ان عكس تلازم التالي يكون
 حكمها حكم متصلتين متساويتين في التالي متساويتين في المقدم من غير عكس فان
 كانا كليتين لزمت ملزومة المقدم لازمة وان كانا جزئيتين لزمت لازمة
 المقدم ملزومة من غير عكس من ملزومة عكس شيء من المتساويتين فاما ان
 تكون ملزومة المقدم هي ملزومة التالي حتى يكون احدى المتصلتين ملزومة الطرف
 والاخرى لازمة المقدم ملزومة التالي فان اخذت ملزومة المقدم والتالي فاما ان
 يكون المتصلتان موجبتين او سالبتين فان كانا موجبتين فاما
 ان يكون لازمة الجزاي لازمة الطرفين كلية او جزئية فان كانت لازمة
 الطرفين كلية فلا تلازم بين المتصلتين اصلا سواء كان ملزومة الطرفين
 كلية او جزئية اما ان لازمة الطرفين لا يستلزم ملزومة الطرفين فاما ان
 بين اللازمين كلية لا يستلزم اللزوم بين الملزومين لا كلية ولا جزئيا كما
 ان الانسان يستلزم الحيوان كلية والضايف بالنعمل الذي هو ملزوم للانسان
 ملزوما غير متعكس لا يستلزم العفص الذي هو ملزوم للحيوان اصلا واما ان
 ملزومة الطرفين لا يستلزم لازمة الطرفين كلية فلات اللزوم بين الملزومين
 لا يستلزم اللزوم الكلي بين اللازمين كما ان الانسان يستلزم للحيوان
 واللزوم الذي هو لازم للانسان لا يستلزم الجيم الذي هو لازم للحيوان كلية
 ان كانت لازمة الطرفين جزئية لزمت من الاخرى هي ملزومة الطرفين
 من غير عكس اما اللزوم فلات مقدم ملزومة الطرفين ملزوم لتاليا اما كلية
 او جزئيا وتاليا ملزوم لتالي لازمة الطرفين كلية فلو كان مقدم ملزومة
 الطرفين ملزوما لتالي لازمة الطرفين جزئيا وهو ملزوم مقدم لازمة الطرفين
 كلية فيكون متواليا ملزوما لتاليا وهي لازمة الطرفين ولكن لتوضيحه اب

الطرفين او يكون مخالفة
 لها فاحدها ملزومة
 المقدم لازمة التالي و
 الاخرى لازمة

ملزوم
 ملزوم
 ملزوم

ملزوما له وجه ملزوما خط فاذا صدق الكمال كان او قد يكون اب في قوله
 اذا كان هـ خط لانه اذا صدق قد يكون اذا كان اب في قوله صدق
 لقوله الكمال كان هـ خط لانه من الاول قد يكون اذا كان اب خط ثم ليحمله
 كبرى لقوله الكمال كان اب صدق لانه من الثالث قد يكون اذا كان هـ خط
 ويقول ايضا اذا كان بين الملزومين ملازمة جزئية وجب ان يكون بين
 اللازمين ملازمة جزئية والا صدق عدم الملازمة للباقيين اللازمين
 وسلب الملازمة الكلي بين اللازمين يستلزم سلب الملازمة الكلي بين
 الملزومين لما عني في السالبتين وقد فرض بينهما ملازمة جزئية هـ واما
 عدم العكس فاما من ان اللزوم بين اللازمين لا يستلزم اللزوم بين
 الملزومين اصلا وعليه به بقوله لزمت لازمة الجزى الاخرى من غير عكس
 في الموجبة الجزئية وهي لازمة الطرفين وان كانت المتصلتان سالبتين
 فاما ان يكون لازمة الطرفين جزئية او كلية فان كانت جزئية فلا تلازم
 نعمتا سواء كانت ملزومة الطرفين كلية او جزئية لانه قد ثبت ان الموجبة
 الكلية اللازمة الطرفين والموجبة الملزومة الطرفين لا تلازم بينهما فلو كان
 بين السالبة الجزئية اللازمة الطرفين والسالبة الملزومة الطرفين تلازم
 فكان بين الموجبتين ايضا تلازم عكس التقيض وان كانت كلية لزمت
 ملزومة الطرفين سواء كانت كلية او جزئية لازمة الطرفين الكلية لان ملزومة
 الطرفين الموجبة الجزئية يستلزم لازمة الطرفين الموجبة الجزئية فعكس
 المنفصلين لازمة الطرفين السالبة الكلية يستلزم ملزومة الطرفين السالبة
 الكلية من غير عكس واللازم العكس في الموجبتين واليه اشار بقوله والاخرى
 اما من غير عكس في السالبة الكلية وهي لازمة الطرفين وقوله ايضا لازمة الطرفين
 الجزئية لا يستلزم ملزومة الطرفين لان سلب الملازمة بين اللازمين جزئيا
 لا يستلزم سلب الملازمة بين الملزومين اصلا فان الجيم ليس يستلزم الجيم

بده كذا في نسخة
لغيره من نسخ او العون

لا يكون ج د والا تصدق على ا ب بكون ج د قد يكون اذا كان ا ب فيه وقد
كان ليس اليه هـ وما كان ثلاثا سالبتين مستند الى ثلاثا للوجبتين
المستند الى استلزام التقيض على عكس تقيضا وسند السند مستند عليهما
بدها علم العكس فلا يكون الحيوان لا يستلزم الانسان جزيا واللا حيوان
يستلزم الانسان كليا وكذا ان توافقا في الكمية وتوافقا في النوع وتلازم
مقدم احد هـ التقيض مقدم الاخرى وتاليا تقيض تالي الاخرى والعكس فلا يكون
لزمت الجزئية الكلية سواء كانتا موجبتين او سالبتين لان الكلية تستلزم
متصلة كلية موافقة لها في الكمية من تقيض طرفي الجزئية لما مر من ان المتصلتين
اذا توافقا في النوع والكمية وتلازمتا في الطرفين تلازمتا متعكسا تلازمتا
وتعكسا وتلك المتصلة الكلية تستلزم الجزئية من غير عكس في الكلية المنفردة
يكون ايضا كذلك لان حكم الحيوان معين مع الشيء بكم المساوي الاخر معه
وتقول ايضا اذا تحقق الملازمة الكلية بين الشيئين يتحقق الملازمة الجزئية
بين تقيضيهما وصدق الملازمة الجزئية بين ملازمي التقيضين لما ثبت
انها متلازمة وان كذلك اذا صدق السلب الكلي بين الشيئين صدق السلب
الجزئي بين تقيضيهما فتحقق سلب الجزئي بين ملازميهما ولا يتحقق العكس
الجزئي بين التقيضين على الكلية فالتلازم ان هـ من النوعين اربع
لا مزيد عليها **الف** وكل متصلتين توافقا في النوع والكمية اخرا اذا
متصلتان في النوع والكمية ونافض مقدم احدهما تالي الاخر واستلزم تالي الاولي
جزئيتين مقدم الثانية فلاح انما ان يكون هذا الاستلزام متعكسا او لا يكون
وما ياما كان فالمتصلتان اما ان يكونا موجبتين او سالبتين كليتين او
جزئيتين فلهذا فانه اقسام ا على تقدير انقطاع التلازم بين تالي الاول
وتقيض المقدم الثانية فالوجبتان والكليتان متلازمتان متعكسان فانه
يتحقق المتصلة الاولي استلزم تقيضا تاليا تقيض مقدمها الذي هو معين

بده كذا في نسخة
لغيره من نسخ او العون

تالي الثانية كليا على عكس التقيض ولا فرضنا ان تالي الاول يستلزم تقيضا
مقدم الثانية كان مقدم الثانية يستلزم التقيضا تالي الاول **م**
مقدم الثانية يستلزم تقيضا تالي الاول وتقيض تالي الاول يستلزم تالي
الثانية ينتج ان مقدم الثانية يستلزم تاليا وبس المتصلة الثانية وكذلك متى
صدق المتصلة الثانية استلزم تقيضا تاليا على مقدم الاول تقيضا مقدم
الثانية وتقيضا مقدم الثانية يستلزم تاليا الاول لا فرضنا انقطاع التلازم
بين تالي الاول وتقيض المقدم الثانية ينتج ان مقدم الاول يستلزم تاليا وبس
المتصلة الاول وانما ثبت ان الموجبتين والكليتين متلازمتان متعكسان
فالسالبتان الجزئيتان كذلك لا عرفت فمهم من واما الوجبتان الجزئيتان
فلا تلازم متعكسا لان الملازم يستلزم الحيوان جزيا ويصح استلزام الاجسام
الناطقة ولا انقطاع ايضا لا يستلزم الانسان الحيوان جزيا وامتناع استلزام
اللا حيوان الناطق وعلى هذا لا يكون بين السالبتين الكليتين تلازم
وافطاس واما على تقدير عدم انقطاع التلازم بين تالي الاول وتقيض المقدم
الثانية فالوجبة الكلية الاولي تستلزم الموجبة الكلية الثانية معين الاول
الذي سبق من غير عكس لان الاجسام تستلزم اللا حيوان كليا
والحيوان ليس يستلزم الانسان كليا ويعلم من ان السالبة الجزئية الثانية
يستلزم السالبة الجزئية الاولى والعكس واما الوجبتان الجزئيتان فالاولى
لا تستلزم الثانية لاستلزام الملازم اكل الانسان جزيا وعدم استلزام
اللا حيوان الضاحك وبالعكس لا يستلزم اللا انسان الحيوان وامتناع
استلزام اللا حيوان الضاحك فلا تلازم بين السالبتين الكليتين ايضا
ولا انقطاع وكذلك حكم متصلتين انتفا في النوع والكمية ونافض تالي الاول
مقدم الثانية ولم مقدم الاول تقيض تالي الثانية فان هذا التلازم ان انقطاع
تلازم الوجبتان الكليتان وتعكسا اما التلازم فلا اذا صدق الاول استلزم

بده كذا في نسخة
لغيره من نسخ او العون

تتبعها تاليها اعني مقدم الثانية تنقيض مقدمها وحيث فرضنا ان مقدم الاولى لازم
لتنقيض تالي الثانية كان تالي الثانية لازما لتنقيض مقدم الاولى فمقدّم
مقدم الثانية ملزوم لتنقيض مقدم الاولى وتنقيض مقدم الاولى ملزوم لتالي الثانية
لمقدم الثانية ملزوم لتاليها وهي المتصلة الثانية واما المتعلق فلا ينافي ما صدقت
الثانية استلزم تنقيض تاليها تنقيض مقدمها الذي هو تالي الاولى ومقدم الاولى
ملزوم لتنقيض تالي الثانية بحكم انطاس اللزوم فيكون مقدم الاولى ملزوما لتاليها
وعلى هذا حال السالبيين الجزئيين واما اذا كانتا موجبتين جزئيتين
فلا استلزم صدق شئ منهما صدق الاخرى اذ الا ناطق يستلزم الحيوان جزئيا
واللا حيوان لا يستلزم الانسان اصلا وكذا الحيوان يستلزم الانسان
جزئيا والناطق لا يستلزم اللاحيوان فالسالبان الكليات ايضا كذلك
وان لم ينطس لزوم مقدم الاولى لتنقيض تالي الثانية فالموجبة الكلية الاولى
تستلزم الموجبة الكلية الثانية ما من من البرهان ولا تنطس لا يستلزم اللا
الناطق كليا وامتناع استلزم الحيوان الانسان كليا وعلى هذا يعرف
استلزم السالبة الجزئية الثانية الاولى من غير ملس وصدق شئ من المع
الجزئيين لا يستلزم الاخرى لان الحيوان يستلزم الماضا جمل جزئيا
الفاضل لا يستلزم اللا انسان اصلا وكذا الحيوان يستلزم الماضا جزئيا
واللحاس لا يستلزم اللاحيوان فلا تلام بين السالبيين الكليتين
ايضا ولا انطاس وقد اشار المص الى برهان استلزم المتصلة الاولى الثانية
في التفصيل يتولى وبرهانه وفيه لغز ونشر تقديم وتأخير وتجليه بان يقال
برهان التلام في الفصل الثاني ان تنقيض تالي الاولى الصادقة الذي هو معين
مقدم الثانية يستلزم تنقيض مقدم الاولى الصادقة الذي هو ملزوم تالي الثانية
وفي الفصل الاول ان تنقيض تالي الاولى الصادقة الذي هو ملزوم مقدم الثانية
يستلزم تنقيض مقدم الاولى الصادقة الذي هو معين تالي الثانية وكذا الخ

تتبعها

تتبعها تاليها اعني مقدم الثانية ان كان تالي الاولى ملزوما لتنقيض مقدم الثانية
والتي تليها هاتان توافرت في الهم والحيث ولزوم مقدم الاولى لتنقيض تالي الثانية
كانت متعاكسا يتوقف على متعاكس اللزوم بين تالي الاولى ولازم اي تنقيض مقدم
الثانية وبال تفصيل اللزوم بين مقدم الاولى وتنقيض تالي الثانية اما ان يكون
متعاكسا ولا يكون وعلى التفسيرين اما ان يكون اللزوم بين تالي الاولى ولازم
متعاكسا ولا وعلى التفسيرين لا ينافي ما صدقت الثانية اما ان يكونا موجبتين
او سالبيين كليتين او جزئيتين وضارت الاقسام ستة عشر فان متعاكس
اللزوم ان فالوجبتان الكليتان متساويتان متعاكسان اما تالاهما فلا
ان صدقت الاولى استلزم تنقيض تاليها تنقيض مقدمها والمفروض ان تاليها
ملزوم لتنقيض مقدم الثانية فيكون مقدم الثانية ملزوما لتنقيض تالي الاولى
وكذلك المفروض ان مقدم الاولى لازم لتنقيض تالي الثانية فيكون تالي الثانية
لازم لتنقيض مقدم الاولى ومقدّم مقدم الثانية ملزوم لتنقيض تالي الاولى
وتنقيض تالي الاولى ملزوم لتنقيض مقدمها وتنقيض مقدمها ملزوم لتالي الثانية
ينبغي من قيا حسن ان مقدم الثانية ملزوم لتاليها وهي المتصلة الثانية واما
الانطاس فلا ندعي صدقت الثانية استلزم تنقيض تاليها تنقيض مقدمها
وافقد فرضنا ان اللزوم بين تنقيض مقدمها وتالي الاولى متعاكس فيكون تنقيض
مقدم الثانية ملزوما لتالي الاولى وكذا فرضنا ان لزوم مقدم الاولى لتنقيض تالي
الثانية متعاكس فيكون تنقيض تالي الثانية لازما لمقدم الاولى فمقدم الاولى
ملزوم لتنقيض تالي الثانية وتنقيض تالي الثانية ملزوم لتنقيض مقدمها وتنقيض
مقدمها ملزوم لتالي الاولى ومقدم الاولى ملزوم لتاليها والموجبتان الجزئيتان
لا يلزم من صدق شئ منهما صدق الاخرى لان الحيوان يستلزم الماضا جزئيا
والانسان لا يستلزم اللاحيوان والناطق لا يستلزم اللاحيوان جزئيا
واللاحيوان لا يستلزم الانسان اصلا ويعلم من ذلك حال السالبيين الجزئيين

الاولى

لعين احدى جزئيه الى تالي المتصلة وهو ايضا لا يتم في الجزئية وانطاسي للزوم
 بين بلزومها من الثالث وعدم انطاسي لا يجوز ان لزوم الشيء الغير مع عدم الاتصال
 بين ذلك الشيء وتيقن لان الغير لا يجوز ان يلزم الاتصال للزوم لتيقن الغير
 ولا عند بين الغير والحيوان وكذا اذا لم تالي المتصلة احدى جزئيه المتصلة
 واستلزم مقدمها تيقن الجزاء الاخر فاق مقدمها يلزم لتيقن الجزاء الاخر
 من المتصلة وهو يلزم لا احدى جزئيه بلزوم لتالي المتصلة وتلقن الجزئيتين
 انما يلزم من ايضا عند انطاسي استلزام التيقن من الثالث والاول وعدم
 لزوم انطاسي لجزاء استلزام الشيء المفيد وعدم الاتصال بين تيقن للزوم ذلك
 الشيء ولزوم الغير لا لا ياتى بلزوم لتيقن الغير يستلزم الغير ان لا يتم
 الاتصال مع عدم العناد بينهما **السؤال** واذا اختلفت في التيقن الا فاما اختلفت
 المتصلة والمتصلة للحيوية في الكيف والقياس في العلم والغير من لزوم السالبة
 منها الموجبة كحيوية الانسان احدى جزئيتين من غير علم اما الاول فلان للزوم
 بين الشئين يقتضي عدم العناد بينهما وكذا الاتصال بينهما يقتضي عدم اللزوم
 بينهما لا متناع للزوم والعناد معا بين الشئين واما الثاني فلان لا يلزم من
 سلب العناد بين الشئين تحقق اللزوم بينهما ولا من سلب اللزوم تحقق
 العناد لجزاء اوتما عما كان في المجتمعين بطريق الاتفاق ولذا لو تناقضنا في الجزئيتين
 والقصور يحالها اذ المتصلة الموجبة يستلزم المتصلة السالبة فلان الملازمة
 بين الشئين يقتضي عدم الاتصال الحقيقي بين تيقنهما لان لو ثبت الاتصال
 الحقيقي بين تيقنهما لا متناع اجتماع بينهما كما لو تناقضا بين اللزوم والمزوم
 ووجهه وبما يستدل عليه بان المتصلة الموجبة تعلق بعكس الشيء الى الجزئية
 مركبة من تيقن الطرفين وهي تلازمة للسالبة المتصلة وهذه الالتم في الجزئية
 واما ان المتصلة الموجبة مستلزمة للسالبة المتصلة فلان الاتصال الحقيقي
 بين امرين يقتضي الاتصال الحقيقي بين تيقنهما للماترقات الحقيقية

هذا هو المطلوب في
 هذا السؤال وهو ان
 المتصلة الموجبة لا
 تقتضي عدم الاتصال
 الحقيقي بين تيقن
 الطرفين بل تقتضي
 عدم العناد بينهما
 وهو ما يقتضي عدم
 الاتصال الحقيقي

انما اختلفت في العلم والقياس وتناقضنا في الجزئيتين تالازما وتلكا والاتصال
 بين التيقن من سلب الاتصال بينهما واما عدم انطاسي فيها فاجزاء
 عند التيقن بين امرين مع عدم التيقن بين تيقنهما وبالعكس كما لتيقن و
 تيقنهما وكذا لو لم يكن مقدم المتصلة احدى جزئيه المتصلة واستلزم تاليها الجزئ
 الاخر انما على تقدير ايجاب المتصلة فلان مقدمها اعني احدى جزئيه المتصلة يلزم
 تاليها للزوم للجزء الاخر من المتصلة فيكون بين جزئيه ملازمة فتصدق
 سلب الاتصال بينهما واما على تقدير ايجاب المتصلة فلان مقدمها على مقدم
 المتصلة متناقض لتاليها لان المتصلة متناقضات التالزم متناقضات للزوم
 فيكون بين جزئيه المتصلة متناقضا فتصدق سلب الاتصال وعدم
 فيها لا يمكن ان لا يعرف الشيء لانه يلزم مع عدم الملازمة بينهما كما لا يمكن ان لا
 لان الغير وهو الحيوان مثلا وكذا لو لم يكن مقدم المتصلة احدى جزئيه المتصلة
 واستلزم تاليها الجزئ الاخر فيلزم استلزام المتصلة الموجبة للسالبة المتصلة
 فلان احدى جزئيه المتصلة يلزم مقدم المتصلة ومقدمها يلزم تاليها المستلزم
 للجزء الاخر من المتصلة فيكون احدى جزئيه سارضا للجزء الاخر فلا يكون بينهما
 اتصال وسواء يتحقق في الجزئية واما بين استلزامها من الثالث على تقدير
 انطاسي للزوم مقدم المتصلة واما استلزام الموجبة المتصلة السالبة المتصلة
 جزئيتين فليعلم استلزام احدى جزئيه المتصلة الى المتصلة جزئيا ملازمة وانما هو
 يستلزم عدم استلزامه لانه اعني مقدم المتصلة تاليها وكليتين على تقدير
 انطاسي للزوم التيقن فليعلم استلزام احدى جزئيه المتصلة تالي المتصلة كلياً فلا يستلزم
 التال لانه السالبي للكل واما عدم وجوب انطاسي فيها فاجزاء لعدم الملازمة بين
 لزم الشيء ولان الغير مع عدم الملازمة بينهما كما انما يلزم للزوم للحيوان والغير
 للغير وكذا لو وافق تالي المتصلة احدى جزئيه المتصلة ولزم مقدمها الجزئ الاخر لانه
 كانت المتصلة موجبة فلان الجزئ الاخر من المتصلة يلزم مقدم المتصلة للزوم تاليها

هذا هو المطلوب في
 هذا السؤال وهو ان
 المتصلة الموجبة لا
 تقتضي عدم الاتصال
 الحقيقي بين تيقن
 الطرفين بل تقتضي
 عدم العناد بينهما
 وهو ما يقتضي عدم
 الاتصال الحقيقي

هذا هو المطلوب في
 هذا السؤال وهو ان
 المتصلة الموجبة لا
 تقتضي عدم الاتصال
 الحقيقي بين تيقن
 الطرفين بل تقتضي
 عدم العناد بينهما
 وهو ما يقتضي عدم
 الاتصال الحقيقي

[illegible]

مختصر

لأن تقدم المتصلة ملازم الحدوث المنفصلة وهو ملازم لتقيض الجزء الآخر
المفهوم مثال المتصلة والبيان أما ينتهي في الجزئين من الثالث إذا
لزم المقدم ولا يجب الابعاض مجازا استلزام ملازم الشيء لازم تقيض الغير مع
البحر بينهما كالحالات مستلزم الانسان والحيوان اللذان تقيض اللافرض وأن
تقاس الزمان ثباتا لأن الحدوث المنفصلة ملازم لتقدم المتصلة مع وقد عا
ملازم لتاليها وتاليا ملازم لتقيض الجزء الآخر من المنفصلة فاحد جزئها ملازم
لتقيض الجزء الآخر فيه مانع للبحر وأما تبين في الجزئين من الثالث
وكذا العلم لو ناقض تالي المتصلة الحدوث المنفصلة واستلزم تقدمها الآخر
أما لزوم المتصلة المنفصلة إذا كانتا حائتين فلا أن تقدم المتصلة مستلزم
الجزء الآخر من المنفصلة وهو مستلزم لتقيض أحد جزئها المعنى تالي المتصلة
وأما عدم العلم أنها كالحالات مستلزم المفهوم فمجازا استلزام ملازم الشيء تقيض الغير
مع جواز البحر بينهما كالحالات الملازم للحيوان مستلزم تقيض الفرض وأما
العكس ألا تقاس فلا أن الجزء الآخر من المنفصلة ملازم لتقدم المتصلة الملازم
لتقيض أحد جزئها وطريق البيان في الجزئين من الثالث وقوله ولزمه
التقدير فإن عاد إلى أحدهما حتى يكون الكلام ولزم تاليا الحدوث المنفصلة
واستلزم تقدمها الآخر مع تلكها على ما ذكره وهو ظاهر وإن عاد إلى الشيء
أحدهما حتى يكون التقدير ولزم تاليا تقيض أحدهما واستلزم تقدمها الآخر
فجاءوا في قوله لو استلزم ولزم تاليا تقيض الآخر **فإن** وان اختلفتا
في الكيف إلى الحد أن اختلفت المتصلة ومانع للبحر في الكيف وتوافق في الكم
والجزئين لزمت السالبة الموجبة متصلة كانت أو منفصلة كلية كانت
أو جزئية لأن الزوم بين امرين يستلزم جواز البحر بينهما ومع العلم مستلزم صحة
الافتقار سيما ولا عكس في شيء منها لجواز أن لا يكون بين الشيئين لزوم
ولا عدا ولا في الاتفاقيةين وكذا إذا تناقضتا في الطرفين أما استلزام العجبة

[illegible][illegible]

تبریک

لان اذا كان بين الامرين منع القلوب يكون تقيض احداهما وبقدم المتصلة
 لعين الآخر وسواء لم يتالي المتصلة ولا ينطق بجواز استلزام تقيض الشيء للآخر
 الغير مع إمكان القلوب بينهما كاللاحيوان يستلزم الانسان ويكون القلوب من
 والعرض المستلزم للانسان هؤلاء لم ينطقوا بالزوم اما اذا انعكس
 لان مقدم المتصلة يستلزم جدي جزئي المنفصلة فيكون بين وبين تقيض
 الجزئ الآخر من المتصلة منع القلوب وسلكوا استلزام مقدم المتصلة تقيض احد
 جزئي المتصلة ولزم تاليه الاخر اما لانهم الوجهين المتكسرين فلان منع
 المتصلة يستلزم تقيض احد جزئي المنفصلة وسواء لم يعين الجزء الآخر للزوم
 لتالي المتصلة ولان الجزء مستلزم تقيض من الثالث عن انطاس استلزام
 المقدم واما عدم انعكاس ان لم ينطق احد الزومين فجواز استلزام ما زوم تقيض النما
 لان الغير وجوز القلوب بينهما كاللاحيوان المستلزم للحيوان يستلزم الجسم
 اللان للعرض ويجوز القلوب من اللاحيوان والعرض وان انعكس الزومان فالتساوي
 لازم اما في المستلزم لان تقيض احد جزئي المنفصلة يستلزم مقدم المتصلة للزوم
 لتاليه الزوم للجزء الآخر فيكون بين الجزئين منع القلوب اما في الجزئين فبالتاك
 وسلكوا وافق تالي المتصلة احد جزئي المنفصلة استلزام مقدمها تقيض الجزء الآخر
 ففي صدقة المتصلة الموجبة صدقت المتصلة لان مقدم المتصلة ما لم ينعقد
 الجزء الآخر من المتصلة وتقيض ما زوم احد جزئيهما اعني تالي المتصلة ولان الجزء
 انما يظهر من الثالث اذا انعكس استلزام المقدم ولا ينعكس ان لم يتعكس الاستلزام
 لجواز استلزام ما زوم تقيض الشيء للغير وجواز القلوب بينهما كاللاحيوان المستلزم
 للحيوان يستلزم التالف مع إمكان القلوب عنهما وان انعكس الاستلزام بين
 الانطاس لان تقيض الجزء الآخر من المتصلة يستلزم مقدم المتصلة للزوم
 لتاليه اعني احد جزئيهما في اللتين واما في الجزئين فن الثالث وقبوله
 واستلزام مقدمها تقيض الجزء الآخر فهو تكرار لما اذا استلزم مقدم المتصلة تقيض احد

وإذا انعكس الاستلزام بين
 الجزئين لم ينعقد

جزئي المتصلة ولزم تاليه الاخر من غير فرق **اخر** واذا اختلفت في التيقض
 المتصلة مانعة للقول اذا اختلفت في التيقض وانتفا في الكم والجزئ لزم السالبة
 منها الموجبة وان الزوم بين امرين كلياً او جزئياً يستلزم جواز القلوب عنهما كذلك
 والا استلزم تقيض الثاني عين للزوم وجوز منع القلوب بين الامرين يستلزم
 سلب الملازمة بينهما لان تقيض كل واحد مستلزم لعين الاخر فلا يكون كل بيان
 الثاني الاول كما ان علياً يمتنع كل واحد ولا ينعكس شيء منها لجواز ارتجاع امرين
 لا ملازمة بينهما كشرطي الباري والقلاء وكذا لو تناقضتا في الجزئين والتصور بحالها
 لان منع القلوب بين الشئين يستلزم منع كل عين التقيض فلا يكون بينهما ملازمة
 وعدم انعكاس جواز القلوب من امرين مع عدم الملازمة بين تقيضهما وكذا لو كانت
 على الاية المذكورة فيما نعت للجزئ من ستة فلو انتفا في الكم دون الكيف ووافق
 مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم تاليه الاخر لزم السالبة الموجبة
 لان مقدم المتصلة اي احد جزئي المتصلة ما زوم تاليه الزوم للجزء الآخر فلا يكون
 بين امرين القلوب ولا ينطق لامكان القلوب من الشيء وجزوم الغير وعدم الملازمة بينهما
 كاللاحيوان والعرض المستلزم للصالح او لم مقدمها احد جزئيهما واستلزم تاليه الا
 لان احد جزئي المتصلة ما زوم مقدم المتصلة وسواء لم كلياً لتاليه الزوم للجزء
 وعدم الانطاس لا يجتال ارتجاع ما زوم الشيء ولازم الغير وعدم استلزام اياه للصاح
 للزوم للعرض والحيوان لللازم للاحيوان او وافق تاليه احد جزئيهما ولزم مقدمها
 الاخر لان الجزء الآخر لم مقدم المتصلة للزوم كلياً لتاليه وهو احد جزئيهما وعدم
 انعكاس جواز القلوب من الشيء وما زوم الغير مع عدم لزوم اياه وكذا اذا ناقض مقدمها
 احد جزئيهما واستلزم تاليه تقيض الاخر لان مقدمها وسواء تقيض احد جزئي مانعة
 للقول جزم لتاليه الزوم لتقيض الجزء الآخر فيجوز القلوب من الجزئين وعدم الانطاس
 لجواز استلزام تقيض الشيء للزوم تقيض الاخر مع إمكان القلوب عنهما
 فان الانسان لا يستلزم العرض للزوم لتقيض اللاحيوان وجوز القلوب متحقق

اذا اختلفت في التيقض
 المتصلة مانعة للقول
 اذا اختلفت في التيقض
 وانتفا في الكم
 والجزئ لزم السالبة
 منها الموجبة
 وان الزوم بين امرين
 كلياً او جزئياً
 يستلزم جواز القلوب
 عنهما كذلك
 والا استلزم تقيض
 الثاني عين للزوم
 وجوز منع القلوب
 بين الامرين
 يستلزم سلب
 الملازمة بينهما
 لان تقيض كل واحد
 مستلزم لعين الاخر
 فلا يكون كل بيان
 الثاني الاول كما ان
 علياً يمتنع كل واحد
 ولا ينعكس شيء منها
 لجواز ارتجاع امرين
 لا ملازمة بينهما
 كشرطي الباري والقلاء
 وكذا لو تناقضتا في
 الجزئين والتصور
 بحالها لان منع
 القلوب بين الشئين
 يستلزم منع كل عين
 التقيض فلا يكون
 بينهما ملازمة
 وعدم انعكاس
 جواز القلوب من
 امرين مع عدم
 الملازمة بين
 تقيضهما وكذا
 لو كانت على
 الاية المذكورة
 فيما نعت للجزئ
 من ستة فلو
 انتفا في الكم
 دون الكيف ووافق
 مقدم المتصلة
 احد جزئي المتصلة
 واستلزم تاليه
 الاخر لزم السالبة
 الموجبة لان
 مقدم المتصلة اي
 احد جزئي المتصلة
 ما زوم تاليه
 الزوم للجزء الآخر
 فلا يكون بين
 امرين القلوب
 ولا ينطق
 لامكان القلوب
 من الشيء وجزوم
 الغير وعدم
 الملازمة
 بينهما كاللاحيوان
 والعرض المستلزم
 للصالح او لم
 مقدمها احد
 جزئيهما واستلزم
 تاليه الا لان
 احد جزئي المتصلة
 ما زوم مقدم
 المتصلة وسواء
 لم كلياً لتاليه
 الزوم للجزء
 وعدم الانطاس
 لا يجتال
 ارتجاع ما زوم
 الشيء ولازم
 الغير وعدم
 استلزام اياه
 للصاح للزوم
 للعرض والحيوان
 لللازم للاحيوان
 او وافق تاليه
 احد جزئيهما
 ولزم مقدمها
 الاخر لان الجزء
 الآخر لم مقدم
 المتصلة للزوم
 كلياً لتاليه
 وهو احد جزئيهما
 وعدم انعكاس
 جواز القلوب
 من الشيء وما
 زوم الغير مع
 عدم لزوم اياه
 وكذا اذا ناقض
 مقدمها احد
 جزئيهما واستلزم
 تاليه تقيض
 الاخر لان مقدمها
 وسواء تقيض
 احد جزئي مانعة
 للقول جزم
 لتاليه الزوم
 لتقيض الجزء
 الآخر فيجوز
 القلوب من
 الجزئين وعدم
 الانطاس لجواز
 استلزام تقيض
 الشيء للزوم
 تقيض الاخر مع
 إمكان القلوب
 عنهما فان
 الانسان لا
 يستلزم العرض
 للزوم لتقيض
 اللاحيوان وجوز
 القلوب متحقق

اذا اختلفت في التيقض
 المتصلة مانعة للقول
 اذا اختلفت في التيقض
 وانتفا في الكم
 والجزئ لزم السالبة
 منها الموجبة
 وان الزوم بين امرين
 كلياً او جزئياً
 يستلزم جواز القلوب
 عنهما كذلك
 والا استلزم تقيض
 الثاني عين للزوم
 وجوز منع القلوب
 بين الامرين
 يستلزم سلب
 الملازمة بينهما
 لان تقيض كل واحد
 مستلزم لعين الاخر
 فلا يكون كل بيان
 الثاني الاول كما ان
 علياً يمتنع كل واحد
 ولا ينعكس شيء منها
 لجواز ارتجاع امرين
 لا ملازمة بينهما
 كشرطي الباري والقلاء
 وكذا لو تناقضتا في
 الجزئين والتصور
 بحالها لان منع
 القلوب بين الشئين
 يستلزم منع كل عين
 التقيض فلا يكون
 بينهما ملازمة
 وعدم انعكاس
 جواز القلوب من
 امرين مع عدم
 الملازمة بين
 تقيضهما وكذا
 لو كانت على
 الاية المذكورة
 فيما نعت للجزئ
 من ستة فلو
 انتفا في الكم
 دون الكيف ووافق
 مقدم المتصلة
 احد جزئي المتصلة
 واستلزم تاليه
 الاخر لزم السالبة
 الموجبة لان
 مقدم المتصلة اي
 احد جزئي المتصلة
 ما زوم تاليه
 الزوم للجزء الآخر
 فلا يكون بين
 امرين القلوب
 ولا ينطق
 لامكان القلوب
 من الشيء وجزوم
 الغير وعدم
 الملازمة
 بينهما كاللاحيوان
 والعرض المستلزم
 للصالح او لم
 مقدمها احد
 جزئيهما واستلزم
 تاليه الا لان
 احد جزئي المتصلة
 ما زوم مقدم
 المتصلة وسواء
 لم كلياً لتاليه
 الزوم للجزء
 وعدم الانطاس
 لا يجتال
 ارتجاع ما زوم
 الشيء ولازم
 الغير وعدم
 استلزام اياه
 للصاح للزوم
 للعرض والحيوان
 لللازم للاحيوان
 او وافق تاليه
 احد جزئيهما
 ولزم مقدمها
 الاخر لان الجزء
 الآخر لم مقدم
 المتصلة للزوم
 كلياً لتاليه
 وهو احد جزئيهما
 وعدم انعكاس
 جواز القلوب
 من الشيء وما
 زوم الغير مع
 عدم لزوم اياه
 وكذا اذا ناقض
 مقدمها احد
 جزئيهما واستلزم
 تاليه تقيض
 الاخر لان مقدمها
 وسواء تقيض
 احد جزئي مانعة
 للقول جزم
 لتاليه الزوم
 لتقيض الجزء
 الآخر فيجوز
 القلوب من
 الجزئين وعدم
 الانطاس لجواز
 استلزام تقيض
 الشيء للزوم
 تقيض الاخر مع
 إمكان القلوب
 عنهما فان
 الانسان لا
 يستلزم العرض
 للزوم لتقيض
 اللاحيوان وجوز
 القلوب متحقق

العاقل في لغة العرب عند الملائكة الصبي المذكورة الثاني في الهيئات المنطقية
التي تسمى سور في اللغة على مفهوم التعريف قد تدخل القضايا هيئات ولو ارجع
نريد تأويله ايجازا كاللغة واللام يدخل على الموضوع وتارة نريد العدم
كقولنا الانسان في خسرو الاخرى مفيد الحمد ان كانت بين النظم والحق
محمود كقولنا الرجل عالم او على الجمل قد دل على الحق كقولنا في العالم فان ردا
على جبر العالم في ريد لكن يجب الرباط فيقال ريد هو العالم ليل يتوهم بالتزوير
التعريفية وتوهم الغير على المستور كقولنا في ريد هو العالم ليل يتوهم بالتزوير
انا العالم ريد وتكون الرباط في الفارسية كقولنا ريد استكره في ريد
نفيه كحصر الغير في المبتدأ واقتضان حرف السلب بالموضوع وخروج الاستثناء
بالمجمل ينفذ مساو انما هي الموضوع والمجمل اما في العدم كقولنا الانسان
الا الشاخص واما في الوجود كقولنا الانسان لا الحيوان الناهض ولما نفي
الاتصال وحقبة القدم فيلزم حقيقة الثاني فاذا قلنا لما كانت السور في اللغة
كان الزمان موجودا دل على اتصال وجود الزمان بظهور الشمس وحقبة طلوع
الشمس لكن سلب لما لا مفيد الاستسلب للزمن فاذا قيل ليس لما كانت
الشيء في اللغة كان الزمان موجودا دل على سلب الملازمة بينهما فقط فلا يكون
وسلب متقابلين لعدم ورود السلب على مفهوم الايجاب والمجمل صدق الملازمة
مع كسب الملازمة مع كسب الايجاب لما كسب الملازمة وسلب ايضا صدق الملازمة
فلا يكون بينهما تعادل الثالث في الاعتراض المنطقية وقد وقع القلق في التعريف
اذا كان مجرولها مستلزم الى متصل والمراد بالمجمل هنا المجمل بالاشتقاق
وبالمحصل بالايكون فثبت بل يكون له معنى مستقل كقولنا كل على السور
فالنسبة هي حصول الملك على السور مجرول بالاشتقاق والمجمل بالمواظرة
عنه الحاصل والحصول على السور كذلك في قولنا كل وتدل على الجبايط وعلى شيخ
كان شيا فنتظن ان المجمل الامر المحصل فقال في علمها بعض السور

على الملك وبعض الجايط في الوجود وبعض الشاب كان شيئا فنتظن القلق واذا
حيث قال وعلم ان المجمل هو النسبة زالك النسبة لان علمها بعض من هو
على السور على بعض ما في الجايط وتدل وبعض من كان شيا شيخ قال
الشيء ما يعلق في علم قولنا لاشي من الجسم مستند في الجايط الى غير النهاية
يقال في علم لاشي من المتد في الجايط الى غير النهاية بحسب وسو لا يربط لان
كل مستند في الجايط الى غير النهاية بحسب وقد بان المجمل في التعريف وهو المستند في
الجايط الى غير النهاية مستند على امرين احدهما المستند في الجايط وثانيها اللانهاية
فان اخذ المجمل المستند في الجايط مستندا صرف الاصل ضرورة نبوة لكل جسم
واما المستلوب عند مو اللانهاية فقط وان اخذ اللانهاية مستندا كذب المحقق
فانه يصدق قولنا لاشي من غير المتناسي بحسب وهو ضعيف لان المجمل
والمجمل انما يربط الى الخلق اما ان يصدق عليه بالايجاب السلب لكل الجايط
متبع فصدق السلب ولانهاية لانهاية مسلوته يكون الممتد في
الى غير النهاية ايضا مسلوبا لان الجزا ان كان مسلوبا عن شئ كان المجموع
مسلوبا عنه ايضا بالضرورة واما ان العمل ان اعتبر بحسب الحقيقة فمتعلق
صدقه فان بعض الموجود في الوجود كان مجرولها بحيث لو وجد كان ممثلا في
الجايط الى غير النهاية فان البرهان ما دل الاعلى تناسي الاجسام الموجودة
الناج ما اعلى تناسي الاجسام المتد فلا ولان اعتبر بحسب الخارج مستند كذب
العكس فان السالبة الخارجية صدق با تناسي الموضوع في الخارج الى غير النهاية
ليس موجود في الخارج **باب الثاني** الثاني في القياس وفيه فصول
الاول في رسم الاف قد علمت ان نظر المنطق في الوصل الى التصديق اما فيا يشي
عليه فيخرج عنه واما في نفسه وسو ياب الحق المتصور بالذات وقد بان ان
مخرج من الاحتياج اما بالحق على الجز في او الحق وسو القياس او بالجز في الجز
وهو التيقن او على الظن وهو الاستقراء ولما كان العدم في الاحتياج هو القياس

فقد يكون ان هذا القوم بواسطة تلك المقدمة هي غير لازمة لا جدي المقدمات فيكون
 اجنبية فيجوز ان يصرف استلزاما في النصيب وحيث صرف استلزاما
 كما في قياس المساواة والضرورة ومما قد يتولد في تلك المقدمة ان شاما
 مساوي وان ب مساوي لم يحكم كليا بالمساواة بين ما يساوي وما لا يساوي
 في محذور الوضوح فان كانا لما مضى في الحكم الظلي ما ان يكتسب في صورة واحدة بطرق
 الاولى وايضا المقدمات المعبر عنها في الباب لما هي في ذاتها لا فرق بين المقدم
 واللازم الا في اللفظ وقد جعل صاحب الكشكفت تلك المقدمة قولنا كل مساوي هو
 مساوي لساوي به يعني ان المقدمات الاولى التي استلزامها مساوي به يكون
 مساوي لساوي به هو مساوي لان المساواة انما تحقق من الجاهل بين والمقدمة
 الثانية يلزمها مساوي به منظم منها قياس من خرج لقولنا ج مساوي لساوي به
 استلزاما وعلى هذا لا يمكن تلك المقدمة في الاستلزام لابق فيه منها ومن عودنا في
 من نتيجة القياس الاول ومقدمات اخرى يتخرج من انطاس قضية المساواة
 ومن الناس من يعمل تلك المقدمة قولنا كل مساوي لساوي ساويان المقدمات
 المذكورتين شيان مساوي لساوي ج فاذا خرجنا الى تلك المقدمة ايجز انما
 في قال المصنف وانما تقول ان قياس المساواة مع تلك المقدمة لا يخرج بالذات لعدم
 تكرار الوسط في القياس الاول ومظهره ولا في القياس الثاني لان محمول المقدمتين
 ساوي لساوي ج وموضوع الكبرى مساوي لساوي ج وما متغيرا من وقدم جعلوا
 كل مساوي لساوي ج هو ساوي ج فيكون الوسط في القياس الثاني وما عدم تكرار
 الوسط في القياس الاول فافق قلنا قلت يجب ان الوسط غير متكرر لان المقدمات
 القياس المتخرج بالذات اذا تكرار الوسط فتكونه تعزير لا عتراض بحسب ما ذكره
 صاحب الكشكفت ان الخطا من ان لا يتم الاخلال التعريف او بطلان القاعدة
 القابلة للقياس اقتران في مفهوم مركب من مقدمتين متشاكلتين في جداول قياس
 المساواة بالنسبة الى قولنا مساوي لساوي ج ان لم يكن قياسا بل بالاختلال وان

هذا هو المقدمتين
 المقدمات فيكون
 المقدمات فيكون

اللازم

كان

كان قياسا بطل القاعدة لعدم اشتغال مقدمتين في جداول ومما يجب انما
 تعقل من القوم بلا واسطة الا ان يحوز المقدمات كما في تعقل النتيجة ومن
 القوم بواسطة ان تعقل المقدمات لا يمكن في تعقل النتيجة وانما يمكن في تعقل
 الواسطة ومنه البين ان من تعقل ان مساوي ب مساوي ج وتعقل ان كل
 مساوي لساوي مساوي تعقل جزا ان مساوي ج ولا احتياج الى تكرار وسط قطعنا
 ولذا حصل الختم بذلك القول حيث يصرف تلك المقدمة كما في الضرورية بخلاف
 ما اذا لم يصرف كما في القضية والشككية ولما الواسطة التي ابتدعها بوساطة
 غنا لاننا تعقل المطلوب من قياس المساواة وان لم يظهر بياننا شي منها بل
 المحذور من مقتضون على ايراد المقدمات وتفسيرها هذا المطلوب
 كانت استلزامها انما يعني الاستلزام الواسطة القاطن مساوي لساوي ج
 مساوي لساوي ج ومن وضع المقدمات وبالمجمل لا افتقارهم في استفادة المقدمات
 التي من تلك التلخيصات وانما القوم التماسها ما سبق الا وانهم من ان الاستلزام
 بالذات انما يكون على شرط الوسط ولا يربط بالذات بل على كل ولا في تعريف القياس
 ما يشعر به على انهم اذا وجدوا تكرار الوسط في الاستلزام بالذات فامتنعوا من
 قياس المساواة بالنسبة الى قولنا مساوي لساوي ج ان زعموا استلزامها انما
 بواسطة فقد انما وادوية العقل ومنه كل ما لا يكون بواسطة تكرار الوسط
 ان اعتبرنا ان ذلك الاستلزام بالذات فقد ناقضوا انفسهم والثاني كقولنا ج
 للجزء موجب لارتفاعه ارتفاع الجزء والقياس يجوز لا موجب ارتفاعه ارتفاع الجزء
 فاذا يلزم منها ان جزء الجزء جواز بواسطة على تعويض المقدمة الثانية وهو قولنا ان
 ما موجب ارتفاعه ارتفاع الجزء فهو جواز لا يقال هذا قياس في الشك الثاني
 فكيف يجوز من عندنا انما قلنا لاننا قياس في الشك الثاني وانما يكون
 كذلك لو لم يكن المقدمة الثانية موجبة لكنا انما لورودنا موجبة فلا واسطة
 سلمنا ذلك المقدم ان ليس بقياس بالنسبة الى جزء الجزء جواز لا بالنسبة الى

هذا هو المقدمتين
 المقدمات فيكون
 المقدمات فيكون

من جهة القوم ليس يجوز القياس في مسائل في مختلفات بحسب اختلاف ما
 لها من الاضافات ومنه ما قد كان قبل ابد الامرين لازم وموافقا ما يستلزم
 بواسطة من قياس السهولة واليسر ولا يعدم قياسه من الاشكال المحسوس
 المستوي لان الزعم بالذات ان لم يصح في القياس والاول والاخر الثاني
 لان لزوم تساوي بواسطة من جهة اخرى في حساب بان الزعم بالذات معناه ان
 لا يكون بواسطة من جهة اخرى والاول بالمقدرة الغريبة ما يكون طرفاه متساويين
 لوجود من جهة من طرفات القياس ومن البين ان الجورود متغير في واسطة
 قياس المساواة وعلى التقييد دون المستوى والى السوال والجواب اشارت
 وشرط في ذلك في وجود القياس لئلا يخرج البيان عن العكس المستوي فان الزعم
 الذي لا يكون بواسطة من جهة اخرى لئلا يكون بواسطة اصله كما في قياس
 المائل او يكون بواسطة لا يكون غريبة بان لا يكون من جهة مساوية بالجهة
 القياس كما في غير المائل او يكون ولحد من طرفيها معاير والآخر غير متساوي كما في بعض
 الاقيسة الشريطة والتعريفين معا ولها جيبا واعلم ان لا يعمل الاستلزام بطريق
 عكس التقييد واختلاف القياس واعتقوني الاجتهاد على الاستلزام بواسطة المقدرة
 الاجنبية لكان له وجه لان المقيس من وضع القياس يستلزم الجملوات على
 وجه الزعم والمقدرات كما يستلزم المطالب بطريق العكس المستوي لئلا يستلزم
 بواسطة عكس التقييد من غير فرق في الاستلزام فانما لا يكون في عكس المستوي
 من صدقت المقدرات صدقت احداهما على الاخرى وفي صدقتا صدقت
 النتيجة كذلك استلزم اجراء ذلك بمعنى في عكس التقييد بخلاف المقدرة الاجنبية
 فان الزعم بالمقدرة ليس هو المقدرة بل هو ما وجب في القياس والاستلزام
 الى البيان وما يحتاج الى بيان يحفظ جوده القياس ولا يصح لانه يرد في ما مضى ووجه
 بل هو طريقه والى ما مضى بطريقه معا وقول قول اخر يربى ان يعاير كل واحد من
 فان لم يعتبر معاير لكل واحد استلزم ان يكون كل واحد منهما متساويا

العكس

من جهة القوم ليس يجوز القياس في مسائل في مختلفات بحسب اختلاف ما

كيفية استلزام بحسب اختلاف ما فيها من نظير والاول ان يقال المقدمات
 موضوع في القياس على انها مستقلة كانت النتيجة لحد من القياس
 فكل قول يكون كذلك لا يكون قياسا كما ذكر الشيخ في الشارح فان قيل
 القول الثاني قد وضع في القياس اما في القياس الاستثنائي فكل قول لئلا كان
 اب في ذلك ان اب ينتج ج و هو متكرر في القياس واما في الاقتراضي فكل قول لئلا كان
 ولا يرب ب فكل قول ج و هو عينه الصغرى اجاب عن الاول بان المقدرة في القياس
 الاستثنائي ليست و بل لا زالت اب و ج مقابله لعل ان قضية والموجود في القياس
 ليس بقضية ومن الثاني بان الجواب باللازم ليس هذه القياس بعينها فان المقدرة
 صحت ليست للنتيجة لانه موضوع في المقدرة الاخرى وكونه مسطوفا
 او مسطوفا على ما كان قسرا على ما يكون الى قضيتين كيف ما وقعنا
 قياسا لنتحقق تلك المقادير فيه اجيب بان كل قضية منها وان كانت موضوع
 بالذات ليست والعطفية لكن ليس بما وضع مقبول بالقياس الى اللازم فانها ليست
 القضية الاولى بالثانية يكون اللازم بهما خلافا للنتيجة فيما ذكرنا وكذا لا يلاحظ
 في الاستلزام وضع المقدرات بعينها عند بعض كذلك لا يلاحظ في القياس
 الى النتيجة والحق في القياس وضع قياسا استلزام ذلك فان القول الثاني لا بد
 ان يكون مستلزما لحد من المقدتين والعلم باللازم فيما ذكره سابقا على العلم
 بالمقدرة فلا يكون مستلزما معناه ان القياس لا يقول يقال بالاستلزام
 على القياس المعقول والقياس المستلزم والقياس المعقول قول مستلزم تولدت
 من قضايا في العقل تالفا بوجه الى التحديق في اخر القياس المسموع بل ذكر
 والفرق بين تعريفي في التحديق الا ان القول والقضايا اثنان من المجموعتين
 واما من المعقولات فالقول المعقول جيب للقياس المعقول والمسموع
 قال الشيخ في الشارح القياس المسموع ليس بقياس من حيث اللفظ فان اللفظ
 من حيث اللفظ لا يستلزم لفظا عربيا من حيث اللفظ بل هو معنى معقول لكن القياس

المتوكل كما في تحصيل الطالب البرائة وما في الجول والظاهرة والسبب والشعر
 فان القياس الصحيح لا يستغنى عن افادة الاعراض المتعلقة بها ولعل المصنف
 انما اعتبر القياس الصحيح او لا لاجل هذا المعنى حتى يتم المستلزمات **لـ**
 وشكل الامر بان الموجب تعلم الى افادة او دلالة ما تسكين على افادة القياس
 العلم بالنتيجة فجدد ما كان لو كان القياس من غير العلم بالنتيجة لما كان المرجحيا ما
 مجموع العلوم المرتبة لولم يجد من ادون الاخر والسالك باقسام باطل فكذا المقدم
 اما الاول فلهذا اوجه الاول ان مجموع تلك العلوم المرتبة تمنع الحصول لاستنتاج نتيجة
 المذمومة دفعة الى امور متعقبة فلا يكون موجبا لضرورة ان علمه في الشيء لا يكون
 يكون موجبة الثانية ان المجموع منافي العلم بالنتيجة لان فكره والتفكير في الشيء مناهة
 للحصول او من طلبه وطلب الفاصل يحتاج والموجب طالب ومن جملة السالك
 لو كان المجموع موجبا دون كل واحد ففقد الاجتماع ان لم يحصل امرنا لم يكن
 عند الافتراض لم يحصل الموجب لان حال تلك العلوم عند اجتماعها كما لها عند
 وان حصل هذا العلم في المتقضي لذلك الامر الزايد من مجموع اول واحد او واحد
 فيكون التسلسل لا يستلزم ان يكون المتقضي لكل واحد لما سيحج او واحد فانه لو
 الواحد في اقتضاء الامر الزايد في حصل ذلك الواحد حصل الامر الزايد وتبين حصل
 الامر الزايد يحصل العلم بالنتيجة في حصل ذلك الواحد يحصل العلم بالنتيجة كذا
 العلم بالنتيجة لا يحصل عند حصول ذلك الواحد بالضرورة بل لابد من حصول الاخر
 فتبين ان تكون المتقضي المجموع دون كل واحد ففقد الاجتماع ان لم يحصل امر
 زائد لم يحصل الموجب والا عاود العلم مجزا فغير واجبه الامر الزايد ان استعمل
 باقتضاء النتيجة والتقدير ان كل واحد او واحد استعمل باقتضاء امر في حصل لكل
 واحد او واحد يحصل العلم بالنتيجة وليس كذلك وان لم يستعمل فلا بد من شيء آخر
 ويصور العلم في المتقضي ولان الامر الزايد والشيء الاخر لا يمكن كل منهما موجبا
 مستقلا ففقد الاجتماع ان لم يحصل امرنا لم يحصل العلم بالنتيجة وان حصل

فيكون العلم بالنتيجة
 انما اعتبر القياس الصحيح
 وشكل الامر بان
 العلم بالنتيجة فجدد
 مجموع العلوم المرتبة
 اما الاول فلهذا
 المذمومة دفعة الى
 يكون موجبة الثانية
 للحصول او من طلبه
 لو كان المجموع موجبا
 عند الافتراض لم يحصل
 وان حصل هذا العلم
 فيكون التسلسل لا
 الواحد في اقتضاء
 الامر الزايد يحصل
 العلم بالنتيجة لا
 فتبين ان تكون
 زائد لم يحصل
 باقتضاء النتيجة
 واحد او واحد
 ويصور العلم
 مستقلا ففقد

استعمل

استعمل العلم في المتقضي واما بطلان الثاني فاما متعلق توارد العلل المستقلة
 على حصول واحد من الشخص واما الثالثة فلهذا العلم الضروري بامتناع استقلال
 القدرة الواحدة بالنتيجة ولانه لا يكون القدرة الاخرى تدخل في الاستنتاج
 مستقلة وتبين ان العلم بالنتيجة لو كان لازما فالعلم بهما يلزم النتيجة
 عندهما ان يكون ضروريا او نظريا ولا سبيل الى الشيء منها اما الاول فلان العلم
 بتلك الامور لو كان ضروريا اشتراك جميع الناس في العلم بالنتيجة لا الضرورية
 لا تختلف الناس فيها ويكون جميع الناس عالمين بباير العلوم النظرية
 ومنع واما الثاني فلان واجبا من تلك العلوم لو كان نظريا افتقر الى قياس
 آخر العلم في العلم بضرورة ولزم النتيجة هنا كالمعلم في القياس الاول
 في تسلسل والقياس من الشك الاول باختيارات الموجب مجموع العلوم قوله
 او لا مجموع اصل قلت الامر فان لم يكن من اقتضا كوننا عالمين باشياء
 دفعة ولولا ذلك لم يتحقق من النسبتيين فطبيعتين بل لم يتحقق النسبة بين
 ما حيزت لتوقف على فعل الطرفين سماعا وقوله ثانيا المجموع هو التكو مجموع بل الفكر
 هو التصدي الى الانتقال من تلك العلوم المرتبة او ما يلزم ذلك التصدي وهو
 الانتقال او ترتيب العلوم للتوصل بها الى المطلوب وعلى التقادير يكون
 المتكامل امرنا فاما المجموع وقوله ثانيا ان حصل عند الاجتماع امرنا لم يستل
 يمنع ايضا بل منفي الى اسباب مفارقة في العلل الناعلية فان الامر الزايد هو
 الحقيقة الاجتماعية وموجبا لا يتغير في الاجزاء فالحا على ما دية والعلل المادية
 التي في اعيان الشيء فلا بد من علمه فاعلية خارجة عن هذا ما في الكتاب والحق
 في القواب الاستسار بان المراد بالموجب ان كان العلة الناعلية فلان الجبر
 فان العلة الناعلية لا يحصل النتيجة موجودة واما العلم المرتبة وان كان
 العلة المعقدة فبما ان كل واحد منها علة فاما معقدات لانها في النتيجة من

عن القدمين

سليم

المبادئ القياسية وعن الشك الثاني مع اشتراك الكل في الضرورية فان معنى

كون المقدمة ضرورية انما تصورنا لغيرها وتصورتا النسبة بينهما جزءا من اجزاء
 كون اللزوم ضروريا انما تصورنا لغيرها وتصورتا النسبة بينهما جزءا من اجزاء
 قد لا يتصور احداهما في القضية او لا يتصور النسبة بينهما او لا يعلم احداهما
 او نسبة المطلوب اليها فلا يلزم اشتراك المثل فيهما وفي عبارة المنفعة حيث
 اورد التصور في المقدمة فاشي هذا ان اريد بالضرورة المعنى الخاص وهو ان
 منع الحكم ايضا وان اريد به المعنى العام فالمنع ليس لجزء من وقت حصول الضرر
 على شئ آخر لا الضرر بالجوهر فليس فليس عاد المسائل وقال لو كان العلم بالضرورة
 وباللزوم ضروريا كان العلم بالنتيجة ضروريا لو نشأ بالباطل اما الخلافة فلا يلزم
 عن الضروري للضرورة والضرورة واما بطلان التالي فظاهر في العلم بالضرورة
 عن الضروري للضرورة بل نظري انوقت حصوله على المقدمات وان كانا
المسألة الثانية في القياس فسيان لان العلم بالنتيجة
 او تقيضا من كونه ايد بالنتيجة لا يستلزم استلزاما ان كانا زوجا فاب كان
 منتج اب وعيد مكره في القياس بالنتيجة ليس اب ينتج ليس ج د وتقيضا
 وموج د مكره في الفعل وان لم يكن كذلك فهو الاقتران كقولنا كل ج ب وكل ب
 فكل ج ا فليس هو ولا تقيضا مكره في القياس بالنتيجة وانما قيد التعريفات
 بالنتيجة لان النتيجة في الاقتران مذكورة بالضرورة فان اجزاء ما مذكورة فيه وهي
 على مادية للنتيجة والعلة للمادة ما المعلوم بها بالضرورة فلم يثبت بالنتيجة
 التعريفات اما تعريف الاستثنائي فظهور او اما تعريف الاقتران في فعلنا
 فان قلت النتيجة وتقيضا ليسا مذكورين في الاستثنائي بالنتيجة لان
 للاعتبار قضية والمذكور فيه بالنتيجة ليس بقضية فتكون المولد اجزاء النتيجة
 او تقيضا على الترتيب وفي مذكورة بالفعل ونقسم الاقتران في حجب التركيب
 عنه من التقيضا الى حيل ومول التركيب من الجمليات الساذجة وشرطي وهو
 التركيب من الشروطيات الساذجة او منها ومن الجمليات واقسام خمسة

المقدمة
 كون اللزوم ضروريا
 قد لا يتصور احداهما
 او نسبة المطلوب اليها
 اورد التصور في المقدمة
 منع الحكم ايضا
 على شئ آخر
 وباللزوم ضروريا
 عن الضروري للضرورة
 في القياس
 او تقيضا من كونه
 منتج اب وعيد مكره
 وموج د مكره
 فكل ج ا فليس هو
 بالنتيجة لان النتيجة
 على مادية للنتيجة
 التعريفات اما تعريف
 فان قلت النتيجة
 للاعتبار قضية
 او تقيضا على الترتيب
 عنه من التقيضا
 التركيب من الشروطيات

التركيب من الشروطيات

لان ان تركيب من شرطيتين فهو اما من متصلتين او منفصلتين
 او متصلة ومنفصلة وان تركيب من جملية وشرطية فهو اما من جملية ومنفصلة
 او جملية ومنفصلة ولما كانت الجملية متحدة على الشرطية طبعيا قدمت القياسات
 الجملية لموافق الوضع الطبع ولا بد في كل قياس على بسيط من متعينين
 يشترطان في جمل لان نسبة مجهول المطلوب الى موضوعه لما كانت مجزئة فلابد
 من امر ثالث موجب للعلم بذلك النسبة والمألني تصور الطرفين في العلم
 فلا يكون نظريا ولا يتي ذلك للعدم وسط لتوسط بين طرفي المطلوب وتنفرد
 احدى المتعينين بمقدوم موضوع المطلوب وبشي اخر لان الموضوع في الغالب
 اعتق فيكون اقل افرادا ويكون اصغر وتلك المقدمة التي شتمل عليه يتي بالصغر
 لاشياء الاصغر وتنفرد المقدمة الثانية بمقدوم مجهول المطلوب وبشي اكبر
 للشي الاكبر لم فيكون اكثر افرادا والتي اشتملت عليه كبرى لانها ذات الاكبر
 والقضية التي جعلت جزء قياس يتي مقدمة لتدعها على المطلوب وما ينحصر
 اليه المقدمة كما لموضوع المجهول يتي قولا ان طرف النسبة نشيها بالي الذي هو
 في نسب الوياضيوت فكل قياس يتي على ثلث جود الاصغر والاكبر والاد
 وسنة نسبة الاوسط لطرفي المطلوب بالوضع والكل يتي شحلا واقترا الصغرى
 بالاكبرى بحسب الايجاب والسلب والجزئية والكلية يتي قرينة وضربا والتول
 اللان يتي مطلوبان يتي من القياس ونتيجة ان يتي من القياس اليه
 فان قلت اللان من تعريف القياس ليس الا استلزاما للنتيجة بالذات
 ولما تأمر الاوسط فلا دليل يله عليه بل بالذات يتي على وسط كما في القياس
 المساواة فانه يتي بالذات ان امسا مساوي ج ومزوم للزوم ج وجزء للجزء
 وكثرتا للكل ج ب وكل ا ب يتي لاشي من ج بالذات فتقول الشروط المعصية
 في استلزام القياس بوعان ما هو شرط لتحقيق الاستلزام كما ان شرط المعصية في الاقضية
 الاقترانية الشرطية على سبيل ذكر الاوسط ليس روطا لانها لا تخرج بل للعلم اذ القيا

التركيب من الشروطيات
 كون اللزوم ضروريا
 قد لا يتصور احداهما
 او نسبة المطلوب اليها
 اورد التصور في المقدمة
 منع الحكم ايضا
 على شئ آخر
 وباللزوم ضروريا
 عن الضروري للضرورة
 في القياس
 او تقيضا من كونه
 منتج اب وعيد مكره
 وموج د مكره
 فكل ج ا فليس هو
 بالنتيجة لان النتيجة
 على مادية للنتيجة
 التعريفات اما تعريف
 فان قلت النتيجة
 للاعتبار قضية
 او تقيضا على الترتيب
 عنه من التقيضا
 التركيب من الشروطيات

التركيب من الشروطيات
 كون اللزوم ضروريا
 قد لا يتصور احداهما
 او نسبة المطلوب اليها
 اورد التصور في المقدمة
 منع الحكم ايضا
 على شئ آخر
 وباللزوم ضروريا
 عن الضروري للضرورة
 في القياس
 او تقيضا من كونه
 منتج اب وعيد مكره
 وموج د مكره
 فكل ج ا فليس هو
 بالنتيجة لان النتيجة
 على مادية للنتيجة
 التعريفات اما تعريف
 فان قلت النتيجة
 للاعتبار قضية
 او تقيضا على الترتيب
 عنه من التقيضا
 التركيب من الشروطيات

انما ضبط قواعده وعرفت لخطه اذا انزل فيه الوسط اذا عرفت سدا فنعقول
 الاشكال اربعة لان الوسط ان كان مجهولا في الصغرى موضوعا في الكبرى
 فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان محولا فيها في الثاني
 وان كان موضوعا فيها فهو الثالث وهذه الاصطلاحات مختصة بالقياس
 الجلي ومن الواجب ان يعتبر بحيث هو وغيره ومن الجورود بالمعلوم
 وبه والمتوسط بينهما فيقال الوسط ان كان محلوما في الصغرى محكوما عليه
 في الكبرى فهو الاول وهكذا الى آخر التقسيم والشكل الاول يشترك الثاني في
 الصغرى لان الاوسط محول فيها والثالث في الكبرى اذ الاوسط موضوعا
 في الاول محمولها في الثاني وعلى هذا يشترك الثالث في الكبرى وبخلافه في الصغرى
 وبخلاف الرابع في المقدمتين وكذلك الثاني يخالف الثالث فيها ويشترك
 الرابع في الكبرى وبخلاف في الصغرى والثالث يشترك الرابع في الصغرى وبخلاف
 في الكبرى ولعل شكل ينشأ الى آخر بعكس ما في المناقضة فالاول والثاني يشترط
 الى الاخر بعكس الكبرى والثاني والثالث بعكس المقدمتين وعلى هذا وانما
 الاشكال في سبعة المراتب لان الشكل الاول هو النظم الطبيعي لا انتقال الزمن
 فيه من الاصغر الى الاوسط ومنها الى الاكبر حتى يلزم انتقال من الاصغر
 الى الاكبر وهو انتقال طبيعي يتلوه الطبع السليم بالتبنيول وكامل المقدمات
 الانتاج اذ الكبرى والذات على ثبوت الحكم المحل ما ثبت له الاوسط ومن حملها الا
 فثبت الحكم لا ولا يجازى الى ثبوت رتبة وشدة الخلل بالابدية ولا شرف المطالب
 الذي هو الايجاب الظلي لا انتقال على الشرفين الايجاب الذي هو اشرف من
 فان الوجود خير من عدم وعلى الطبيعة التي هي اشرف من الجزئية لانها اشرف في العلوم
 ولها خواصها من القسمة ولا فيها الخص والاختصاص المحل من الام لا شرفا على امرنا
 وتلوه الثاني في الشرف لانها اشرف على المحل وهو اشرف من الجزئية فان قلت
 الثالث في الايجاب وهو اشرف من السلب فلم يوضع في المرتبة الثانية ايجاب

بانه لم يوضع الجزئي والمحل وان كان سلبا اشرف من الجزئي وان كان ايجابا
 لانه اشرف في العلوم ولان شرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الطبيعة من
 شدة ولان الثاني موافق الاول في الصغرى وهي اشرف المقدمتين فيهما
 على موضوع المطلوب الذي هو اشرف لان المحول في الاكبر يكون خارجا
 والمتبوع للآخر وهو اشرف ولان المحول انما هو كالمطلوب في القضية لاجل
 حتى يرتبط عليه بالايجاب او السلب ثم الثالث لموافقة الاول في الكبرى ثم الرابع
 لمخالفة البراءة في المقدمتين فهو في غاية البعد عن الطبع ولذلك استعملت القواني
 والشيء من الاعتبار وبعضهم عن التهمة ايضا ومدة الاجل كما امور وضعية
 اختيارية لا واجب بل هو انما هو الاستيعان والاخذ بالايق والاولي
 وشرك الاشكال الاربعة في ان لا يقياس عن جزئيتين ولا سلبيتين
 ولا صغري سالب كبريا جزئية الا في الرابع لا سلبا وان النتيجة تتبع اخص
 المقدمتين في الكم والكيف وهذه القواعد عرفت باستقراء الجزئيات
 عند معرفة شرائط الانتاج في كل شكل ومعرف ما يلزمه من النتيجة وح شح
 اثبات شيء من الجزئيات بتلك القواعد والكم الدور ولا اختصاص
 لهذا الضابط هذه الموضع بل هو خارج في كل حكم على اثبت باستقراء الجزئيات
الفصل الثالث في شرائط الاشكال الاربعة للانتاج
 الاشكال شرائط يجب كية المقدمات وكيفية شرائط يجب جمعها وتحت
 بيان القواني يجب البنية في فصل المختلطات والتصل معقود لذكر الشوايط
 باعتبار الكمية والكيفية فيصير شرط الانتاج بحيث كسبية مقدمات ايجاب الصغرى
 ويجب الكلية لكبرى الكبرى اما الاول فلان الصغرى لو كانت سالبة لم تستعد
 الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما ثبت له الاوسط والا صغر
 ليس بما ثبت له الاوسط فلا يلزم من الحكم عليه الحكم على الاصغر لان الحكم على احد
 التباينين لا يستلزم الحكم على الآخر والاعتقالات في المواد مختلفة وسوصف
 في

اشرف من الجزئي والمحل وان كان سلبا اشرف من الجزئي وان كان ايجابا لانه اشرف في العلوم ولان شرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الطبيعة من شدة ولان الثاني موافق الاول في الصغرى وهي اشرف المقدمتين فيهما على موضوع المطلوب الذي هو اشرف لان المحول في الاكبر يكون خارجا والمتبوع للآخر وهو اشرف ولان المحول انما هو كالمطلوب في القضية لاجل حتى يرتبط عليه بالايجاب او السلب ثم الثالث لموافقة الاول في الكبرى ثم الرابع لمخالفة البراءة في المقدمتين فهو في غاية البعد عن الطبع ولذلك استعملت القواني والشيء من الاعتبار وبعضهم عن التهمة ايضا ومدة الاجل كما امور وضعية اختيارية لا واجب بل هو انما هو الاستيعان والاخذ بالايق والاولي وشرك الاشكال الاربعة في ان لا يقياس عن جزئيتين ولا سلبيتين ولا صغري سالب كبريا جزئية الا في الرابع لا سلبا وان النتيجة تتبع اخص المقدمتين في الكم والكيف وهذه القواعد عرفت باستقراء الجزئيات عند معرفة شرائط الانتاج في كل شكل ومعرف ما يلزمه من النتيجة وح شح اثبات شيء من الجزئيات بتلك القواعد والكم الدور ولا اختصاص لهذا الضابط هذه الموضع بل هو خارج في كل حكم على اثبت باستقراء الجزئيات

الفصل الثالث في شرائط الاشكال الاربعة للانتاج الاشكال شرائط يجب كية المقدمات وكيفية شرائط يجب جمعها وتحت بيان القواني يجب البنية في فصل المختلطات والتصل معقود لذكر الشوايط باعتبار الكمية والكيفية فيصير شرط الانتاج بحيث كسبية مقدمات ايجاب الصغرى ويجب الكلية لكبرى الكبرى اما الاول فلان الصغرى لو كانت سالبة لم تستعد الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما ثبت له الاوسط والا صغر ليس بما ثبت له الاوسط فلا يلزم من الحكم عليه الحكم على الاصغر لان الحكم على احد التباينين لا يستلزم الحكم على الآخر والاعتقالات في المواد مختلفة وسوصف في

القياس تارة مع الايجاب ولغوى مع السلب فاما كانت الصغرى سالبة فالجبرى
 امام وجبة او سالبة واما ما كان يتحقق الاختلاف اما لو كانت موجبة فكلما
 لا شئ من الانسان يفرس وكل فرس حيوان او متال والصواب في الاول لا
 وفي الثاني السلب واما اذا كانت سالبة فكلما لا يكون الكبرى يعقلها ولا شئ من
 الفرس يجرها او انا خلق والحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب والاختلاف
 موجب للعمم لانه لما صدق النفا من مع الايجاب والسلب لم يكن شئ ما يتحقق
 لانها هي القول الا ان يكون احدنا لان ما لم يتحقق في بعض المواد لا يتحقق
 المزموم بدون اللازم لا يقال السالبة اذا كانت مركبة فينتج في الصغرى لانها مستلزم
 الموجبة وهي مستلزمية للنتيجة وتوسط الموجبة لا يخرجها من الاستلزام لانها
 ليست متعددة غريبة لاننا نقول القضية المركبة لما اشتملت على حكيتين
 هي بالتحقيق قضيتان فان اردتم بتوالم السالبة المركبة مستلزمية للموجبة ان
 يجمع القايين مستلزم للايجاب فهو منجوع وان اردتم ان السلب مستلزم
 لطريقين البطلان وان اردتم ان الايجاب مستلزم للايجاب فهو هزيل في المنطق
 هناك بالتحقيق ليس الا الايجاب واما المثال فلان الكبرى لو كانت جزئية
 لم يتدع الا صغرى تحت الاوسط لان العلم في الكبرى على بعض الاوسط ويجوز ان
 يكون الا صغرى غير ذلك البعض فلم يتعد الحكم منه الى الا صغرى ولما تعد الاختلافات
 الموجب للعمم اما اذا كانت الكبرى موجبة فكلما لا يكون انسان حيوان وبعض
 الحيوان ناطق او فرس واما اذا كانت سالبة فكلما لا يكون الكبرى وبعض
 الفرس ليس ناطق اولين جزوس والصواب في الاولين الايجاب وفي
 الاخيرين السلب واما ترك المعنى في الشرطتين ايراد مادة السلب وان كان
 لا يثبت اما الظهور بالماضي واما لانه اعيد من الانتاج لانه لما كان الايجاب
 الذي عواشرف عتبه فالسلب بالعمم اولى ثم القريب المكنة الانعقاد في كل
 شغل ستة عشر لاقضية في الصغرى في المجموعات والمجموعات والمجموعات

الرفق بالمشاور

والمجموعات بنزلة الكليات او غير معينة في الانتاج اذ لم يرد من عليها ولا بها
 يصير في العلوم ككونها في بعض النعمان والوزال والحيالات في قوة الجزئية تفصا
 المنطوق من صور على الخصومات فاذا اعتبرت في الصغرى والكبرى يحصل ستة
 عشر ضربا وهي الحاصلات من ضرب الاربع في اثنين والنتيجة منها في الشغل الاول
 باعتبار الشرطين المذكورين اربعة وهم في بيان ذلك طريقتان احدهما طريق
 الحروف فان الايجاب للصغرى مستلزما لثمة ضرب وهي الحاصلات من ضرب
 السالبتين في المجموعات الاربع والحكمة الكبرى يستط اربعة اخرى وهي الكبرى
 الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية مع الموجبة بانهما طريق التوصل فان
 الصغرى الموجبة اما كلية او جزئية والكبرى الكلية اما موجبة او سالبة وفرض
 الاثنين في الاثنين يحصل اربعة لكان قوله الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى
 الكلية من الجزئية منها اشارة الى هذا الطريق والمواد بالكلية من احدى
 يوزع للعناصر واللام يستلزم التركيب الغريب الاول من موجبتين كليتين
 ينتج موجبة كلية كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا الثاني من كليتين والكبرى سالبة
 كل ج ب ولا شئ من ب ا فلا شئ من ج الثالث من موجبتين والصغرى
 جزئية بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الرابع من موجبة جزئية صغرى
 وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض ج ب ولا شئ من ب ا فبعض ج ب
 واما ترتيب هذه الغروب هذا الترتيب اما بالنظر الى ذواتها او باعتبار نتائجها

هذه طلبة كلمة عمل

تنبها للاشرف او لما يتبع الاشرف على غير هذه القياسات كما علمت بيننا
 لان الحكم على كل ما ثبت له الاوسط حكم على الا صغرى الذي هو ما ثبت له الاوسط لا ابا
 الاستدلال هذا الظل ويري فاسد فضلا عن ان يكون بيننا لان العالم
 بالثمة يعرفون على العلم بالكبرى الكلية والعلم بها انما يحصل لو علم ثبوت العلم
 بالاكبر لكل واحد من افراد الاوسط التي من جملة الا صغرى فيكون العلم بالكبرى
 الكلية موقوف على العلم بثبوت الكبر او سلب الا صغرى او عند الذي هو عين النتيجة

فانها الواجب ان يكون تبيين الصغرى وهو باطل والافتعال لما في من الخلق مستلزم
 ملازمة التبيين للصغرى المتضمنة وهو المطلوب لا يقال هذا لما فيهم
 لو كانت من قبيل القياس وما يقتضيه في متساوية الامور اذ لا متساوية واحدة
 الصغرى فلا لا تتحقق صدق تبيين التبيين لو لم يصدق التبيين والموجب صدق
 لو لم يصدق احد التبيينين على فكل التبيينين هو متزوج ولكن سلمنا ذلك
 لكن انتظام القياس من تبيين التبيين ومن الكبرى المتزوج على ذلك التبيين
 فلهذا احتج صدق الصغرى مع متزوجا على ذلك التبيين فلم يبق صدق على
 ذلك التبيين بحال فان ذلك التبيين بحال والخيال جاز ان يستلزم بحال الآخر لا ان
 يخرج تمام الضرورة ان ليس بين القياس المتزوج والصدق وان يتبع التبيينين
 واجتبا على علاقة متيقن استلزاما لهما وفي سبق ما يغفل عن ذلك هذا
 طريق قلنا في هذا الشكل ولما في الشكل الثالث فطريقه ان يجعل تبيين النتيجة
 لكبرى اذ نتاجه جزئية ويكون متناظرا لثبوت الصغرى القياس لا بما بها
 صغرى فتنتج من الشكل الاول تبيين الكبرى ولما الشكل الرابع فان كان متجا
 للسلب وهو القرب الثالث والرابع والقياس يستلزم شكل الشكل الثاني
 وان كان متجا للايجاب وهو القرب الاول والثاني شكل فيه شكل الشكل
 الثالث مع شكل النتيجة ولا بد من هذه الزيادة لبعده عن النظم الكامل الثاني من
 الكبرى والصغرى سالبه نتج سالبه لثبوت لاشي من ج ب وكلما ب فلا شئ
 من ج الا يمكن سلبه بعلن الكبرى والا كان كبرى الاولى جزئية بل يعكس الصغرى
 ويجعل الكبرى ثم على النتيجة وبالحال الثالث من موجبة جزئية صغرى
 وسالبة كلية كبرى نتج سالبه جزئية بعض ج ب ولا شئ من ب فلا شئ بعض
 ج ا بانه لا يكون يعكس الصغرى ويجعل الكبرى والا انصارت كبرى الاولى جزئية
 بل يعكس الكبرى لثبوت الاول وبالحال والافضل لا كما سيجي الرابع من سالبه
 جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نتج سالبه جزئية بعض ج ب ليس ب وكلما ب

هذا هو المطلوب
 في التبيين
 في التبيين
 في التبيين

هذا هو المطلوب
 في التبيين
 في التبيين
 في التبيين

لصغرى ليس الا يمكن سلبه بعلن الصغرى لان السالبة الجزئية لا يسلب وعلى
 اعتقادها تعلق جزئية وهي لا تجعل الكبرى الشكل الاول ولا يعكس الكبرى المتكسبة
 جزئية فبانه انما هو بالثبوت والافتعال وان يكون يصدق بعض الذي هو ليس
 فتحصل قضيتان احداهما لاشي من ج ب والاخرى لكل ج فتنتج الاولى الكبرى
 شكل لاشي من ج ب وكلما ب يتج من ثبوت هذا الشكل لاشي من ج ب فتنتج الكبرى
 الثانية الى بعض ج ب ويجعل الصغرى النتيجة المذكورة لثبوت المطلوب والافتعال
 ايلا ان يكون من قياسين احدهما من ذلك الشكل بحيث يكون من ضرب بعض
 والثاني من الشكل الاول واقتراض هذا القرب لنا يتم لو كانت السالبة الجزئية
 مركبة حتى يتحقق وجود الموضوع لا لاشي في الموضوع اما ان يكون موجودا او لا يكون
 وفيما كان يتم الكلام اما ان كان موجودا فطريقه انما ان يكون شكل الثاني يكون
 سلبا على ان المضمون سلبه لاشي لا ان لا يتولد بغيره صدق القضية مع القياس
 لا استلزام ان يكون تبيين لاشي لا ان يكون كذلك لثبوتها لازمة للقياس ولم يبين
 وتقول الشئ من قوم الفم قالوا العاج في استلزام هذا الشكل الى اذكر من البيانات
 ثلث الاوسط لما ثبتت للبعد الطرفين وسلب من الطرفين الآخر يلزم البيانات
 بين الطرفين فان ب ا ا كان سلبا لا غير مبين بل لم يتزوج او العكس او
 ووجهنا بان جعلنا حجة على الاستلزام ان يكون للزيادة على نفس الدعوى بل على
 الدعوى بعبارة اخرى لاقى معنى المتباينين والمسلوب احدهما عن الآخر واحد
 وان جعلنا بينا بينهما لم يتزوجا بين المبين والفرق بين المبين فان المبين
 بنفسه ما لا يحتاج اليه وهذا يحتاج للاق الزمن عند الاستلزام يتحقق ضرورة الى
 ان يتولد لما كان بين المبين لاشي لا ان لا يكون مبين بل يمكن افتراضه الى المبين
 لان ج ب على المبين سلبه الذي هو على الكبرى وبكبريت الباء على ج وهو الشكل
 الاول بحيث يكون المبين بعلن لطيف وروية فليست اعتقاد انه بين
 والامام يستعمل هذا البيانات في سائر الاشكال على انه برهان الى حصول مثلها

بالسلب
 في التبيين
 في التبيين
 في التبيين

جزية كبرى تنفع سائلة جزية كل بـ و بعض ب ليس فيمضج ليس بالملتص والـ
 لا يعكس الكبرى فانها لا تعيد على تقدير قبول لا يعكس الصغرى في الشغل الاول ولا
 الصغرى والاعتبار الثاني من جزيتين في الشغل الاول ووجه ترتيب الصغرى
 ان الاول اخف الصغرى المتخذ للاجاب والثاني اخف الصغرى المتخذ للسلب
 فمما لا ريب الا ان اخف اشرف ثم اتبعها نواع الاول ان تابع الاشرف اشرف من تابع
 الاخر وقدم الثالث على الرابع ولما تم على السادس لا شغل على كبرى الشغل الاول
 وذكر الشغل في الشغل ان سئين الشغلين اي الثاني والثالث وان كانا يرجعان
 الى الشغل الاول فلما اختلفت في ان الطبيعي والسابق الى الزمن في بعض المقد
 ان يكون احد طرفيها موضوعا على التعيين والطرف الآخر محمول لا يجي ليعكس كان
 غير طبيعي وغير سابق الى الزمن اما في الموجبات فمفهومنا الانسان حيوان
 واما في فان طبع الانسان مقتضى موضوعه الحيوان والطلب واما في السوال
 فمفهومنا الماشي من النار بآية ونقل فان النار لا يكون موضوعه سلب
 محمول النار والفعل من النار والسلب عفا النار فلا انتم المقد
 على وجه يراد في الشغل الطبيعي والسابق الى الزمن ان لا ينتم على في الشغل الاول
 بل على احد سئين الشغلين اي الثاني والثالث فلا يكون عنها غنية ولا بعينه
 عروضا فاما الشغل الرابع فهو ان لا ينتم المقدمات على وجه يراد في الامر الطبيعي
 والسابق الى الزمن الاعلى ومما فائدة اخرى وهي ان صغرى بعض الاشغال
 لا ترتد الى الشغل الاول فتنبى الحاجة اليها عند استحصالي الجزية المتعلقة
 بها وقال في الاشارات ان الشغل الاول وجد كاسلافه خلافا لما حيث يكون
 ضرورية النتيجة بلهنا لا يحتاج الى حجة كذلك وجد الذي هو عكسه بعيدا عن
 الطبع يحتاج في بانه قيا سبتا الى الحكمة شاذة متضادة ولا يلزم بسبق الى الزمن
 والطبع قيا سبتا ووجه الشك ان الاخران وان لم يكونا ينتم القياسات في سبت
 من الطبع بطا والطبع الصحيح فمفهومنا قيا سبتا في سبتا ذلك او بطا سبتا ذلك

مما يسل
 يند

الجزية كبرى تنفع سائلة جزية كل بـ و بعض ب ليس فيمضج ليس بالملتص والـ

٣

هو

يسبق الى الزمن من نفس جزية قيا سبتا من قريب فاما اذا قلنا
 و لعكس الاول اطراف وسادت الاشغال الاقضية الأولية الملتصت اليها ملتص
 كبرى جيد **والا** الشغل الرابع الى العا سرتا انتاج الشغل الرابع ان لم يكن
 موجبة جزية في لا ينفك عن سبتا وان كانت صغرى موجبة جزية ان يكون
 الكبرى سائلة في لا ينفك عن سبتا وان كانت صغرى موجبة جزية في لا ينفك
 واحدة فان كان في مقتضى لم يكن ذلك الا ان كانتا سائتين او كانت الصغرى
 سائلة والكبرى موجبة جزية لان مقتضى سبتا ان يكونا موجبتين او سائتين
 او الصغرى موجبة والكبرى سائلة او بالعكس لكن اجتماع الخسيتين في الموجبتين
 لا يتصور الا ان كانتا جزيتين فيكون الصغرى موجبة جزية فمفهوم الشغل الثاني
 وتكون ان كانت الصغرى موجبة والكبرى سائلة لم ينفك الخسيتين في الا ان كانت
 الصغرى موجبة جزية فمفهوم الشغل الثاني ايضا فقد بان ان اجتماع الخسيتين
 في مقتضى في التمس الاول لا يكون الا ان كانتا سائتين او الصغرى سائلة
 والكبرى موجبة جزية واما ان كان لم ينفك اما ان كانتا سائتين فلان اخف
 الشغلين منها هو سلب سبتا سائتين وليتين ولا اختلاف لازم فيه لا قال
 انتم من الانسان بغير ولا شئ من انتم بانسان والحق السلب ولو بول الكبرى
 بان شئ من الصالح بانسان كان الحق لا يجاب واما ان كانت الصغرى سائلة
 والكبرى موجبة جزية فلان اخف الشغلين منها هو سلب سبتا سائلة وليتين
 الموجبة للجزية والاختلاف متحقق فينا ايضا لما لو قلت بول الكبرى وبعض الحيوان
 انسان والحق لا يجاب او بعض الشغلين انسان والحق السلب وان كان اجتماع
 الخسيتين في مقتضى لا ينفك عن سبتا سائلة جزية مع الموجبة للجزية لانها لو كانت
 مع الموجبة للجزية او السائلة لا يجتمع الخسيتين في مقتضى وليس فيه
 والسائلة للجزية اما صغرى او كبرى واما ان كان يلزم الاختلاف اما ان كانت
 صغرى فلما قال بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان

الجزية كبرى تنفع سائلة جزية كل بـ و بعض ب ليس فيمضج ليس بالملتص والـ
 لا يعكس الكبرى فانها لا تعيد على تقدير قبول لا يعكس الصغرى في الشغل الاول ولا
 الصغرى والاعتبار الثاني من جزيتين في الشغل الاول ووجه ترتيب الصغرى
 ان الاول اخف الصغرى المتخذ للاجاب والثاني اخف الصغرى المتخذ للسلب
 فمما لا ريب الا ان اخف اشرف ثم اتبعها نواع الاول ان تابع الاشرف اشرف من تابع
 الاخر وقدم الثالث على الرابع ولما تم على السادس لا شغل على كبرى الشغل الاول
 وذكر الشغل في الشغل ان سئين الشغلين اي الثاني والثالث وان كانا يرجعان
 الى الشغل الاول فلما اختلفت في ان الطبيعي والسابق الى الزمن في بعض المقد
 ان يكون احد طرفيها موضوعا على التعيين والطرف الآخر محمول لا يجي ليعكس كان
 غير طبيعي وغير سابق الى الزمن اما في الموجبات فمفهومنا الانسان حيوان
 واما في فان طبع الانسان مقتضى موضوعه الحيوان والطلب واما في السوال
 فمفهومنا الماشي من النار بآية ونقل فان النار لا يكون موضوعه سلب
 محمول النار والفعل من النار والسلب عفا النار فلا انتم المقد
 على وجه يراد في الشغل الطبيعي والسابق الى الزمن ان لا ينتم على في الشغل الاول
 بل على احد سئين الشغلين اي الثاني والثالث فلا يكون عنها غنية ولا بعينه
 عروضا فاما الشغل الرابع فهو ان لا ينتم المقدمات على وجه يراد في الامر الطبيعي
 والسابق الى الزمن الاعلى ومما فائدة اخرى وهي ان صغرى بعض الاشغال
 لا ترتد الى الشغل الاول فتنبى الحاجة اليها عند استحصالي الجزية المتعلقة
 بها وقال في الاشارات ان الشغل الاول وجد كاسلافه خلافا لما حيث يكون
 ضرورية النتيجة بلهنا لا يحتاج الى حجة كذلك وجد الذي هو عكسه بعيدا عن
 الطبع يحتاج في بانه قيا سبتا الى الحكمة شاذة متضادة ولا يلزم بسبق الى الزمن
 والطبع قيا سبتا ووجه الشك ان الاخران وان لم يكونا ينتم القياسات في سبت
 من الطبع بطا والطبع الصحيح فمفهومنا قيا سبتا في سبتا ذلك او بطا سبتا ذلك

واما اذا كانت كبرى فقلنا ان كل ناطق انسان وبعض للحيوان ليس بناطق او
 بعض لما ليس بناطق فثبت ان هذه القرامين الاربعة اخص بما عرفت
 للشان في القسم الاول واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم واما الثاني فلان كل
 كبرى سالتية لما زنت اما سالتية جزئية او موجبة ولا سيما لا ينتج اما السالتية
 فلا علم من نعم الموجبة للظنية مع السالتية الجزئية واما الموجبة فلان اخص
 القرامين من اعم من الموجبة الجزئية هو المطلب من الموجبة الجزئية الصغرى
 والموجبة للظنية الكبرى والاختلاف قائم فيه كقول بعض المليون ان انا
 وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان والمتمم باعتبارهما الشرطية اخص
 لان اشتراط عدم اجتماع الخسيتين في القسم الاول حذف ثمانية السالتين
 مع السالتين والموجبة للجزئية والسالتية للجزئية مع الموجبة الكلية وبالعكس
 واشترط كون الكبرى سالتية لانه حذف ثلثة الموجبة للجزئية مع الثلث السالتية
 الكلية وبطريق التخصيص ان الصغرى اما موجبة كلية وهي لا ينتج الا مع الثلث
 السالتية للجزئية او موجبة جزئية وهي لا ينتج الا مع السالتية الكلية وهي
 ينتج مع الموجبة الكلية لا يمتنع الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية لكل
 وكل اب فبعض ج اولاً ينتج كلية الجواز ان يكون الاصول من الكبرى كقولنا كل انسان
 حيوان وكل ناطق انسان ومن لم ينتج كلية لم ينتج كلياً ينتج الثاني ايضا لان اخص
 الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية لكل ج وبعض اب فبعض
 ج الثالث من كليتين والصغرى سالتية ينتج سالتية كلية لاشئ من ج وكل اب
 فلا شئ من ج الرابع من كليتين والكبرى سالتية ينتج سالتية جزئية لكل ج ولا شئ من
 اب فبعض ج ليس ولا ينتج كلية الجواز كون الاصول من الكبرى كقولنا كل انسان حيوان
 ولا شئ من الفرس باسان ومن لم ينتج كلية لم ينتج لقاس ايضاً لان اعم منه القاس
 من موجبة جزئية صغرى وسالتية كلية الكبرى ينتج سالتية جزئية بعض ج ولا شئ
 من اب فليس بعض ج او ترتيب هذه الضروب ليس باعتبار انتاج الاقارب بعداً

وهو

من الظاهر لم يتبدل باعتبارها بل باعتبار نفسها فلا بد من تقديم الاول لانه من
 كليتين والايجاب الظلي شرف الاربعة وقدم الثاني ايضا وان كان الثالث
 والرابع من كليتين والظلي شرف وان كان سلباً من الجزئية وان كان ايضاً
 لشانته الاول في اياب المتقدمين وفي احكام الاختلاف لا استعرف ثم الثالث
 الاول من الشلل الاول بالتبديل ثم الرابع لكونه اخص من الخامس وبيان
 الظل اما بتبديل المتقدمين للرجح الى الاول ثم عكس النتيجة في الثلثة الاول
 دون الرابع والاصار صغرى الشلل الاول سلباً والخامس كذلك ولضرورة
 الكبرى في جزئية واما بعكس المتقدمين في الاخيرين بخلاف الاولين
 والظن ان القياس في الشلل الاول نحو جزئيتين والثلث سلب الصغرى
 واما بعكس الصغرى ليرتد الى الشلل الثاني في الثلثة الاخيرة دون الاولين
 لا يوجب المتقدمين واما بعكس الكبرى ليرجع الى الشلل الثالث فبما عرفت
 سلب الصغرى واما بالثالث اما بالثالث النتيجة موجبة فبما عرفت
 النتيجة للصغرى لنتج من الشلل الاول ما يعكس الى ما يضاد كبرى الاول
 وشافق كبرى الثاني فبقول الجمل يصدق بعض ج الصدق لاشئ من ج
 فكل ج ولا شئ من ج فلا شئ من ب اقله من ب اقله من ب وقد كان كل او بعض
 هـ واما اذا كانت النتيجة سالتية فان تضم تقيض النتيجة الى الكبرى لنتج
 ما يعكس الى تقيض الصغرى في الثالث والخامس او ضده في الرابع واما بالافتراف
 وقد استعملوه في الثاني والخامس لانهم لم يستعملوا الا في المقدمات الجزئية
 فقالوا في الثاني يصدق بعض الذي هو ب وفكره اولاً وب يجعل المقدمة الثانية
 كبرى للصغرى القياس هكذا لكل ج وكل ج ب لنتج من اول هذا الشلل بعض
 ج فبجعلها صغرى المقدمة الاولى لنتج من الشلل الاول المطلوب ولانهم اما
 لم يستعملوه من الشلل الاول والثالث وان كان الظهور انه يحافظ على
 قاعدتهم القائمة بان كل افتراف يتم بتقاسيم الحد من ذلك الشلل والاخر

وحاصل
 ما كان من
 الفصل
 في
 الاستدلال
 الى
 ان
 لا
 يثبت
 في
 القياس
 الا
 بال
 القواعد
 التي
 هي
 في
 القياس

من الشكل الاول وليست شعري ليمت استولونه في الخامس فانه ان استولوا
في الكبرى ينتظم المقدمه الافتراضيه مع الصغرى على متوال هذا الضرب بعينه
وان استولوا في الصغرى ينتظم تلك المقدمه مع الكبرى على هيئة الشكل الثاني
ثم نتبعه مع المقدمه الاخرى على هيئة الشكل الثالث والحق ان لا يخصص
الاقتراض بالشكل الاول ولا بالشكل الثاني في التحصيلين بها فانه لا يتم
في اغلب الاقاييس الجزئيات والضبط انه لا يختلف في الشكل الثاني لان الجهد
الاوسط مجهول في مقدمته ومجهول في المقدمه الافتراضيه في لا يتألف مع المقدمه
الاخرى من التماس الاعلى في الشكل الثاني ويحصل منها قضيه موضوعه موضوع
الاقتراض منظم مع المقدمه الثانيه على منوع الشكل الثالث لكن اريد الاحتراز
عن البيان بالمرس على صغرى القياس الثاني لانه لا يتألف في الشكل الاول ولا في
الشكل الثالث لان الجهد الاوسط موضوع في مقدمته ومجهول في المقدمه الافتراضيه
وانما نتكلم مع المقدمه الاخرى من التماس لان على هيئة الشكل الاول وان
حاز نظرها على الشكل الرابع لكن يجب الاحتراز عنه ويحصل قضيه موضوعه موضوع
الاقتراض ساليق مع المقدمه الاخرى الافتراضيه على الشكل الثالث وينتج المطلوب
واما في الشكل الرابع فهو مختلف لانه اذا استولنا في الصغرى والجهد الاوسط
مجهول الكبرى ومجهول في المقدمه الافتراضيه فانظماها مع الكبرى لا يكون الاعلى
هيئة الشكل الثاني ويحصل منه سالت مع المقدمه الثانيه الافتراضيه على
هيئة الشكل الثالث وان استولنا في الكبرى والجهد الاوسط موضوع الصغرى
ومجهول في المقدمه الافتراضيه فانه ينضم معها اما على هيئة الشكل الاول لينتج
سالت مع المقدمه الاخرى على هيئة الشكل الثالث اما على هيئة الشكل الرابع
فان كانت الكبرى طيه في كل الضرب بعينه لان الصغرى بها والكبرى مقدمه
افتراضيه طيه وان كانت الكبرى جزئيه في كل الضرب اعلى لان الكبرى صارت
كله بعدها كانت جزئيه مناهم والضبط وعيل بالامتحان والاعتبار بعد

على شرايط الانتاج وان لم ان السالبيه الجزئيه انما لا تتج مع الموجبه الطيه في هذا الشكل
حيث لم ينضم لها اما اذا انضمت لاني الخاصه بنوعها سوار كانت صغرى
او كبرى اما اذا كانت صغرى اريد القياس بعكسها الى رابع الشكل الثاني وان كان
كبرى اريد بعكسها الى السادس الشكل الثالث وبتحان المطلوب بعينه وان
الصغرى السالبيه طيه مع الموجبه الجزئيه فانه لا يمكن اذ لم يكن احد الخاصتين
اما اذا كانت امثله لانا لا بد انهما اريد الى الشكل الاول وانتهى سالبه جزئيه فاما
ومن بعكس الى المطلوب يحصل ضرب ثلثه اخرى وقد علم ان السالبيه المستقله
فيها لا بد ان يكون احدى الخاصتين واما الموجبه فوجب ان يكون في الاول وليت
على الشرايط المعديه بحسب الجهد في الشكل الثاني والثالث وفي الضرب الثالث
حيث يتج سالبه خاصه فلا بد ان يكون الموجبه في اول الضرب احدى القضيا
التي المتكافئه السوالب لان الشكل الثاني اذا لم يصدق الدوام على صغره لم يتج
الا اذا كانت كبرى من احدى الستون في ثامه ما ضليه لان صغرى الشكل الثالث
لا بد ان يكون فعليه وفي ثامه احدى الوصفيات لان الشكل الاول اذا كان كبرى
احدى الخاصتين لم يتج خاصه الا اذا كانت صغره احدىها على ما سبق جميع ذلك
فيما بعد ان شاء الله تعالى **الفصل الرابع** في شرايط الانتاج
جهد المقدمات وسائر جبهه النتيجة في المختلطات من الاقيسه الحاصلة من خلط
الوجبات بعينها مع بعض وعندها عشاير الجهد في المقدمات لا بد من اعتبارها في
التتابع فلا يوضع الفصل لبيان الامرين اما الشكل الاول فيختص بخصه
جهد المقدمات فعلية الصغرى لوجبه اجمعا ان الصغرى لو كانت ممكنه
الجهد يتج من الاوسط الى الاصغر لان الكبرى يدل على ان كل ما هو الاوسط
بالفعل محكوم عليه بالكبر والاصغر ليس اوسط بالفعل بل بالامكان فبما ان سبقي
سالتوه واما ولا يخرج الى الفعل ويكون خارجا عما هو الاوسط بالفعل فلم يتبع العلم
الى الاصغر وتبين ان الصغرى الحكمة الخاصة لا يتج مع الكبرى الضرورية والمشروطه

هذا الفصل في شرايط الانتاج
في المختلطات من الاقيسه الحاصلة من خلط
الوجبات بعينها مع بعض وعندها عشاير الجهد في المقدمات لا بد من اعتبارها في
التتابع فلا يوضع الفصل لبيان الامرين اما الشكل الاول فيختص بخصه
جهد المقدمات فعلية الصغرى لوجبه اجمعا ان الصغرى لو كانت ممكنه
الجهد يتج من الاوسط الى الاصغر لان الكبرى يدل على ان كل ما هو الاوسط
بالفعل محكوم عليه بالكبر والاصغر ليس اوسط بالفعل بل بالامكان فبما ان سبقي
سالتوه واما ولا يخرج الى الفعل ويكون خارجا عما هو الاوسط بالفعل فلم يتبع العلم
الى الاصغر وتبين ان الصغرى الحكمة الخاصة لا يتج مع الكبرى الضرورية والمشروطه

الشيخ والامام قضا بموجبه ان الصغرى الممكنة في هذا الشكلى منتجة لانه اذا كان
 الصغرى ممكنة فالكبرى بالضرورة اولاً ضرورة بان يكون من المركبات او بمقتضى
 لما بان يكون من البسيط غير الضرورية والمثل من سماع الضرورية فضرورية
 واسماع الضرورية ممكنة خاصة واسماع المحتملة ممكنة عامة واقتضى على الاول بوجوب
 احدهما الخلف من الشكلى الثاني وهو ان نضم تقيض النتيجة مطلقاً والى بعد
 بالتصديق الى الكبرى لنتيجة تقيض الصغرى مثلاً اذا صدق كل ج ب بالامكان كل
 ب ا بالضرورة وجب ان يصدق كل ج ا بالضرورة والاصرف تقيض وهو
 بعض ج ليس بالامكان فنتج صغرى او معرضة بالفعل لان الممكن لا يلزم
 من فرض وقوعه ثم نتج صغرى وكبرى القياس كبرى هـ ا بعض ج ليس ا
 بالامكان او بالفعل والمطلب بالضرورة لنتيجة من الشكلى الثاني بعض ج ليس ب
 بالضرورة وقد كان كل ج ب بالامكان هـ ا لم يلزم من فرض وقوع الممكن ولا
 الكبرى فيكون من تقيض النتيجة في حقه وجواب منه انتاج الصغرى الممكنة
 او النعيلة مع الضرورية في الشكلى الثاني ضرورة فانه ينبغي فيما بعد ان الشكلى
 الثاني لا ينتج الضرورية ولو كانت متقدمة ضرورية بكون الوجه الثاني الغامض
 من الشكلى الثالث وهو ان نضم تقيض النتيجة الى الصغرى حتى ينتج تقيض
 الكبرى فلم يصدق كل ج ا بالضرورة صدق بعض ج ليس بالامكان فنتج كبرى
 لصغرى القياس لنتيجة من الشكلى الثالث بعض ب ليس بالامكان وقد كان
 كل ب ا هـ ا وجواب منه انتاج الصغرى الممكنة في الشكلى الثالث كما استدلوا
 الثالث ان الصغرى اذا فرضت فعلة لزمت النتيجة ضرورية لانها لا يصح
 تحت الاوسط فاذا كانت النتيجة ضرورية على تقدير وقوع الصغرى بالفعل
 كانت ضرورية في نفس الامر وعلى تقدير عدم وقوعها لان الضرورى على تقدير
 ممكن ضرورى في نفس الامر وعلى وجه التماس والممكن والامكان ما ليس بضرورى
 في نفس الامر بل على تقديره ممكن فيكون الممكن على بعض المتبادر مستلزماً

المحال وان محال وجوابه منع التفسير وهو اننا لا نصدق الكبرى على تقدير وقوع
 الصغرى بالفعل لازماً او اقرباً موضع الكبرى فان الاصل اننا صدق او صدق
 بالفعل دخل في كل امور الاوسط بالفعل بخلاف ان لا يصدق العلم عليه بالامكان
 وهو ظاهر في المثال المذكور فانه اذا فرض ان النار مركوب زيد بالفعل لم يصدق
 ان كل مركوب زيد بالفعل فزمن بالضرورة سيما ان كان ان المحال لان من
 التفسير الممكن بل منه ومن الكبرى الصادقة في نفس الامر غاية ما في الباب
 ان يكون هذا المجموع محالاً لانه لا يلزم من استحالة المجموع وقوع احد جزئيه
 استحالة الجزء الاخر ليجوز ان يكون المجموع محالاً واحده جزئيه واقعا ممكنة او ضرورية
 والاخر ممكنة اما الاول فلاقول كل واحد من طرفي الممكن ممكنة زيد وعدمها ممكن
 في نفس غير مستلزم للمحال مع ان وقوع مجموعها مستلزم للمحال واما الثاني فلما
 اذا فرضنا مركوب زيد بالفعل الجماد مستلزماً الى صدق قولنا كل مركوب زيد
 بالضرورة يلزم للمحال وهو لا يجازي من بالضرورة ولم يلزم من الضرورية ولا من
 الصغرى لانه لا يمكن ان يكون المجموع لا يتألف من ابطال الاستدلال بالتحالف
 لجواز ان يكون المحال لاننا من مجموع المقدسين اعني تقيض النتيجة والمقدرة
 المستلزما من شئ منهما فلا يلزم صدق النتيجة لانا نقول المطلوب
 من التحالف ليس استلزام تقيض النتيجة بل كذبها وكذب المجموع لا يمكن ان يكون
 يكون احد جزئيه مخالفاً لاستلزام المجموع فانه لا يستلزم استلزام احد جزئيه هذا
 وقد امكن الجمع من الاكليات من استلزامه فزمن من اورد ان ثبوت الامكان
 لا يستلزم امكان الثبوت المستلزم للمحال لان امكان الحادث ثابت في الازل
 وليس للمحادث امكان ثبوت في الازل والا يمكن ان يكون الحادث انما يافى
 امره من التقيض بانه المراد ان ثبوت الامكان في الحاضر يستلزم امكان الثبوت
 في الخلق وهو لا يتألف في عدم استلزام ثبوت الامكان في وقت لا يمكن ان يكون
 في ذلك الوقت ان الخلق لا يتألف في الوقتية احياء في الماضي بل في الحاضر في ان

وانما اذا كان غير ذلك
 فثبت ان الامر على ما هو
 ان كان ثبوت الامكان مستلزماً
 امية

فصل

في الزمان والزمكان

مع الكبري

ثبوت المكان الذي يستلزم المكان ثبوت فان الامكان كونه ثبوت الموضوع
 على التوابع في ان ثبوت المكان الذي يستلزم ثبوت المكان لا فان
 المفضل لما قال الصغرى اذا كانت محلة مع الكبري امكن وقوعها مع الكبري فيج يلزم
 النتيجة ضرورة من جهة ذلك الفاضل فاما لان يلزم من ثبوت المكان الصغرى
 امكان ثبوته باحد الجوانب ان يكون وقوع الصغرى رافعا لصدق الكبري في لا
 يستلزم فلا يلزم ثبوته مع الكبري ومثل ذلك المثال فان امكان الجوانب ثابت
 مع الازل دون امكان ثبوته ونحن نقول هذه العناية اذ في المنوع الواقع آخر
 الى اذ لم يزل ولا يمتنع التقدير بعينه ولا يصح للاعتقاد فان الصادق في نفس
 الامر لا يمكن ان يكون محققا على سائر التمام وضرورة ان التمام وضرورة
 لا يقع الامور المحتملة في الواقع على قدر ما لا يثبت ان زيد قائم وفرض
 فهو هل يقع في مثل هذا قياس في الواقع بالظن فابعد من حقي وبهذا هو
 الكبري صادقة على ذلك التقدير في ضرورة في نفس الامر في يكون ضروريا في نفس
 الامر لا يكون ضروريا على تقدير محتمل فيلزم ان يكون الممكن مستلزما للحال
 والحق في الجواب اننا لان اذ فرضت الصغرى فعلية يلزم نتيجة فضلا عن كونها
 ضرورة فانه لا يراج الاصفى تحت الاوسط قلنا لان فان العلم في الكبري على الاح
 اوسط بالفعل في نفس الامر والاصغر ليس اوسط بالفعل في نفس الامر بل على ذلك
 التقدير فلا يلزم توري العلم من الاوسط البطلان — لو تمت الصغرى
 المحتملة لزم صدق النتيجة ضرورة لان من الخلو محقق في نفس الصغرى الفعلية
 وعين النتيجة ومن صدقت هذه المتصلة صدقت المماثلة المذكورة اما المعادة
 الاولى فلان الكبري صادقة في نفس الامر والمنضم معها اما الصغرى الفعلية او
 نقيضها فان كان المنضم معها الصغرى الفعلية يلزم صدق النتيجة وهو احد
 جزئ المتصلة وان كان نقيضا فهو الجزء الآخر فالامر لا يخرج من نقيض
 الصغرى او يخرج من نقيضها والاشارة في ما عرفت في فصل السكان من ان كل

لهم في الزمان والزمكان

الامر لا يخرج من نقيضها

متصلة

تتصله نافعة للعلم يستلزم متصلة من نقيض احد الجزئين ومن الآخر
 لاننا نقول — المتصلة انما كانت لازمة للمتصلة اذا كانت عنادية وانما
 كانت عنادية لو تركت من الشيء ولازم نقيضه لكن صدق النتيجة لا يلزم
 عين الصغرى بل لان مشيرون الكبري وما يجتمعان اتفاقا الوجه الرابع محتمل
 عليه الشيخ في الاشارات والاشفا وهو ان العلم في الكبري بضرورة الاثر للاوسط
 ما دام ذاته موجودة وهذه الضرورة لا يتوقف على انصاف ذاته بالوضع المعنوي
 والامكن ذاته بل بوضعية فهي متجذرة وان تغير عليه اي وصف كان
 يكون داخلية وان لم يثبت له وصف الاوسط والامكان ثبوت الضرورة
 موقفا على الانصاف به صحت وجوابه ان يقال يجب ان عقد الوضع لا يدخل
 في الضرورة لكن العلم بالضرورة على ذات الاوسط وليس كل شيء هو ذات الاوسط
 بل ما صدق على وصف الاوسط بالفعل والاصغر ليس من جملة واجتبروا على
 الثاني وساتج الصغرى المحتملة مع الاضرويات محتملة خاصة بتلك الوجه
 بعينه وان لم يتغير في قياس الخلف لان نقيض المحتملة الخاصة يحدث
 الضرورة عين في ذلك العلم بابطال الخلق واستول في الخلف من الشكلي الثاني
 اذا صدق كل ج ب بالامكان وكل ب ا بالضرورة ينتج كل ج ا بالامكان الخاص
 والاصرف اما بعض ج ا بالضرورة وبعض ج ليس ا بالضرورة وايامالكان يلزم
 الخلف فاما اذا كان الصادق بعض ج ا بالضرورة فلانا نضم الى الضرورة الكبري
 هكذا بعض ج ا بالضرورة ولا شيء من ب ا بالامكان ينتج بعض ج ليس ب
 بالضرورة وقد كان كل ج ب بالامكان صحت واما اذا كان الصادق بعض
 ج ليس ا بالضرورة ولان نضم الكبري هكذا بعض ج ليس ا بالضرورة وكل ب ا
 في بعض ج ليس ب بالضرورة وسومنا قضي للصغرى وفي الخلف من الشكلي
 الثالث لو صدق كل ج ا بالامكان الخاص لصدق احد الضروريتين
 الجزئيتين فبذلك الكبري لصغرى القياس لينتج الضرورة الالهية بعض

الكلية

ثم قل قد عرفت من القاعدة ان الصغرى الضرورية مع السالبة العرفية ينتج
 ما يؤول الى الكسبي قابلا بانها ضرورة بالكلية والاختصاص والضرورة
 وجوابا وكذلك مقتضى القاعدة ان الصغرى الدائمة مع الشرط ينتج دامة وبنية
 عليها بانها ضرورة لان مقتضى الكبرى ان كل ما استلزم الاوسط ثبت له
 ضرورة الا ان يدوم الاوسط وما دام الاوسط ذات الاوسط فثبت له ضرورة
 ليقع شرط الضرورة له وسواء دام الاوسط قلنا الضرورة المعينة في الكبرى العرفية
 بشرط الوصف وهي ليست ضرورة ذاتية بل هي المطلوبة غير لانه في كل ما دام
 غير مطلوب نعم لو اخذنا الكبرى ضرورة بمقتضى اوقات الوصف ايج الاختصاص
 منها ومن الدامة ضرورة ومن المطلقة العامة والوجوديتين وفيه مطلقة
 ومن العرفيتين مشروطة والى قول لا يقال فليست دامة ثبت في كل ما دام
 كان ضروريا بالضرورة وان كان دامة نبوة غير دامة ان لم يعم فبرسح الامكان والاختصاص
 من حيث التقاضيا انما بيان الاول انه اذا صدق لكل ج ب واما الاولاديا فنضم
 الى قولنا لكل ج ب بالضرورة ما لم يمتدح لكل ج ب بالضرورة الا ابتداء والوقعية
 لانا نقول الكبرى ان لغت باعتبار وقت الوصف ضعفا ما وان اعتبر
 بشرط الوصف ضعفا لا يحتاج واعلم ان من علم البرهان على الانتاج بيات عدم
 لزوم الزايد لان الدعوى في جهة النتيجة اخضع للجهات اللازمة للقياس على
 ذلك ما ينقص في المواد كما نقول والاختصاص من الضرورية والمطلق يصدق
 لكل انسان مطلق وكل ما هو ضابط بالاختلاف وجهة النتيجة هي الاطلاقات
 دون امرا لا بد عليه كالدوام والضرورة وعلى هذا القياس ومن اتفق المتقدمة
 وجذبت النظر اليها تحقق معانيها عرفت ان الامر يدور على تلك النتائج وان لم يخطر
 بالصورة نقص **والاشكال الثاني** اقوله شرط الشكلى الثاني
 بحسب الجهة امران احدهما دوام الصغرى الى كونها احدى الدائمتين الضرورية
 والثانية او كون الكبرى من القضايا المتعلقة بالسوالب ومن الغرويات الثلاث

وهذا هو المطلوب
 من القاعدة ان الصغرى الضرورية مع السالبة العرفية ينتج ما يؤول الى الكسبي قابلا بانها ضرورة بالكلية والاختصاص والضرورة وجوابا وكذلك مقتضى القاعدة ان الصغرى الدائمة مع الشرط ينتج دامة وبنية عليها بانها ضرورة لان مقتضى الكبرى ان كل ما استلزم الاوسط ثبت له ضرورة الا ان يدوم الاوسط وما دام الاوسط ذات الاوسط فثبت له ضرورة ليقع شرط الضرورة له وسواء دام الاوسط قلنا الضرورة المعينة في الكبرى العرفية بشرط الوصف وهي ليست ضرورة ذاتية بل هي المطلوبة غير لانه في كل ما دام غير مطلوب نعم لو اخذنا الكبرى ضرورة بمقتضى اوقات الوصف ايج الاختصاص منها ومن الدامة ضرورة ومن المطلقة العامة والوجوديتين وفيه مطلقة ومن العرفيتين مشروطة والى قول لا يقال فليست دامة ثبت في كل ما دام كان ضروريا بالضرورة وان كان دامة نبوة غير دامة ان لم يعم فبرسح الامكان والاختصاص من حيث التقاضيا انما بيان الاول انه اذا صدق لكل ج ب واما الاولاديا فنضم الى قولنا لكل ج ب بالضرورة ما لم يمتدح لكل ج ب بالضرورة الا ابتداء والوقعية لانا نقول الكبرى ان لغت باعتبار وقت الوصف ضعفا ما وان اعتبر بشرط الوصف ضعفا لا يحتاج واعلم ان من علم البرهان على الانتاج بيات عدم لزوم الزايد لان الدعوى في جهة النتيجة اخضع للجهات اللازمة للقياس على ذلك ما ينقص في المواد كما نقول والاختصاص من الضرورية والمطلق يصدق لكل انسان مطلق وكل ما هو ضابط بالاختلاف وجهة النتيجة هي الاطلاقات دون امرا لا بد عليه كالدوام والضرورة وعلى هذا القياس ومن اتفق المتقدمة وجذبت النظر اليها تحقق معانيها عرفت ان الامر يدور على تلك النتائج وان لم يخطر بالصورة نقص

لا بد من شرط التحقق الضرورة
 هو صغر شرط الوصف

وهذا هو المطلوب من القاعدة ان الصغرى الضرورية مع السالبة العرفية ينتج ما يؤول الى الكسبي قابلا بانها ضرورة بالكلية والاختصاص والضرورة وجوابا وكذلك مقتضى القاعدة ان الصغرى الدائمة مع الشرط ينتج دامة وبنية عليها بانها ضرورة لان مقتضى الكبرى ان كل ما استلزم الاوسط ثبت له ضرورة الا ان يدوم الاوسط وما دام الاوسط ذات الاوسط فثبت له ضرورة ليقع شرط الضرورة له وسواء دام الاوسط قلنا الضرورة المعينة في الكبرى العرفية بشرط الوصف وهي ليست ضرورة ذاتية بل هي المطلوبة غير لانه في كل ما دام غير مطلوب نعم لو اخذنا الكبرى ضرورة بمقتضى اوقات الوصف ايج الاختصاص منها ومن الدامة ضرورة ومن المطلقة العامة والوجوديتين وفيه مطلقة ومن العرفيتين مشروطة والى قول لا يقال فليست دامة ثبت في كل ما دام كان ضروريا بالضرورة وان كان دامة نبوة غير دامة ان لم يعم فبرسح الامكان والاختصاص من حيث التقاضيا انما بيان الاول انه اذا صدق لكل ج ب واما الاولاديا فنضم الى قولنا لكل ج ب بالضرورة ما لم يمتدح لكل ج ب بالضرورة الا ابتداء والوقعية لانا نقول الكبرى ان لغت باعتبار وقت الوصف ضعفا ما وان اعتبر بشرط الوصف ضعفا لا يحتاج واعلم ان من علم البرهان على الانتاج بيات عدم لزوم الزايد لان الدعوى في جهة النتيجة اخضع للجهات اللازمة للقياس على ذلك ما ينقص في المواد كما نقول والاختصاص من الضرورية والمطلق يصدق لكل انسان مطلق وكل ما هو ضابط بالاختلاف وجهة النتيجة هي الاطلاقات دون امرا لا بد عليه كالدوام والضرورة وعلى هذا القياس ومن اتفق المتقدمة وجذبت النظر اليها تحقق معانيها عرفت ان الامر يدور على تلك النتائج وان لم يخطر بالصورة نقص

وهذا هو المطلوب من القاعدة ان الصغرى الضرورية مع السالبة العرفية ينتج ما يؤول الى الكسبي قابلا بانها ضرورة بالكلية والاختصاص والضرورة وجوابا وكذلك مقتضى القاعدة ان الصغرى الدائمة مع الشرط ينتج دامة وبنية عليها بانها ضرورة لان مقتضى الكبرى ان كل ما استلزم الاوسط ثبت له ضرورة الا ان يدوم الاوسط وما دام الاوسط ذات الاوسط فثبت له ضرورة ليقع شرط الضرورة له وسواء دام الاوسط قلنا الضرورة المعينة في الكبرى العرفية بشرط الوصف وهي ليست ضرورة ذاتية بل هي المطلوبة غير لانه في كل ما دام غير مطلوب نعم لو اخذنا الكبرى ضرورة بمقتضى اوقات الوصف ايج الاختصاص منها ومن الدامة ضرورة ومن المطلقة العامة والوجوديتين وفيه مطلقة ومن العرفيتين مشروطة والى قول لا يقال فليست دامة ثبت في كل ما دام كان ضروريا بالضرورة وان كان دامة نبوة غير دامة ان لم يعم فبرسح الامكان والاختصاص من حيث التقاضيا انما بيان الاول انه اذا صدق لكل ج ب واما الاولاديا فنضم الى قولنا لكل ج ب بالضرورة ما لم يمتدح لكل ج ب بالضرورة الا ابتداء والوقعية لانا نقول الكبرى ان لغت باعتبار وقت الوصف ضعفا ما وان اعتبر بشرط الوصف ضعفا لا يحتاج واعلم ان من علم البرهان على الانتاج بيات عدم لزوم الزايد لان الدعوى في جهة النتيجة اخضع للجهات اللازمة للقياس على ذلك ما ينقص في المواد كما نقول والاختصاص من الضرورية والمطلق يصدق لكل انسان مطلق وكل ما هو ضابط بالاختلاف وجهة النتيجة هي الاطلاقات دون امرا لا بد عليه كالدوام والضرورة وعلى هذا القياس ومن اتفق المتقدمة وجذبت النظر اليها تحقق معانيها عرفت ان الامر يدور على تلك النتائج وان لم يخطر بالصورة نقص

والدائم المقتضى انه لو انشأ الانسان الصغرى غير الضرورية والدائمية احدى
 والكبرى احدى السبع الغير المتعلقة بالسوالب واخص الصغريات الشرطية
 الخاصة والوقعية اما الشرطية الخاصة فمن الشرطية العامة والعرفيتين
 اما الوقعية الباقى واخص الكبرى السبع الوقعية والاختصاص الصغرى الشرطية
 الخاصة والوقعية غير متنج في الضر من الاولين المدين بما اخص الضر
 للاختلاف الموجب للعلم اما في الضرب الثاني فكلنا لا شيء من المختص
 بالخصوص الكبرى يبقى مداوم مختصا بالخصوص الكبرى اوفى وقت معين
 لا داما وكلما قرع مقتضى الضرورة في وقت معين لا داما استلزم السلب ولو بدله الكبرى
 ببولنا وكل شيء مضمين في وقت معين لا داما استلزم اليجاب واما في الضرب
 الاول فكلما جعلنا الجول في المثالين معدولا قلنا ان المختص بالخصوص
 الكبرى لا مقتضى بالضرورة مادام مختصا اوفى وقت معين لا داما ولا شيء من الغير
 او من الشمس بلا معنى في وقت معين مع امتناع السلب في الاول واليجاب
 في الثاني وعلى هذا الاختلافان في الضربين الاولين لم ينتج سائر الاختلافات
 في سائر الضروب لان عدم انتاج الاخرى يوجب عدم انتاج الاخرى فانه قيل
 الوقعيان اذا اجدوا قسما اجمعا دامة لا انتاج اليجاب والسلب بالضرورة
 لشئين متوافقين في وقت واحد ولا نه اذا صدق لكل ج ب بالضرورة في وقت
 معين لا داما ولا شيء من اب بالضرورة في ذلك الوقت لا داما وجب ان يصدق
 لا شيء من ج ب داما ولا لا ينعقد ج ب بالضرورة فخصم الى الكبرى ينتج بعض ج ليس ب
 بذلك الوقت وقد كان لكل ج ب بالضرورة في ذلك الوقت هفت اجاب
 بان ذلك لا يكونا وقتين بل بشرط امر زائد ومولجها وقتها والنظر فيها من
 حيث هو مبدىا وتانيا كون المكنة مع الضرورة الذاتية او الضرورة الوصفية العامة
 او الخاصة لكن للعلم من الشرط الاول ان المكنة الكبرى مع الضرورة الوصفية
 فخصم هذا الشرط احد الامرين ومواما استئصال المكنة الصغرى مع الضرورة الذاتية

مع الكبرى اخص

احدى الضروريات الثلاث
 استعمال المكنة الكبرى مع م

وذلك لانه لو انتفى الامر ان لم استعمل المكنة الصغرى مع غير الضروريات
 الثالث من القضايا العشرة الباقية واما استعمال المكنة الكبرى مع غير الضرورية
 من القضايا الاثني عشر الباقية وقد بينت من الشوط الاول ان المكنة الصغرى
 لا تتخرج مع القضايا السبع الغير المتعلقة سواءها فقام بين الاختلاط الصغرى
 المكنة مع الديات والعرفيتين وانشق هذه الاختلاطات لاختلاف المكنة الصغرى
 مع الديات والعرفية الخاصة وان المكنة الكبرى لا يتخرج مع القضايا الاثني عشر
 التي هي غير الضرورية والديات فقام بين الاختلاط المكنة الكبرى مع الديات لاختلاف
 التي يجب بيان ههنا ثلثة اختلاط المكنة الكبرى مع الديات واختلاط المكنة الصغرى
 مع الديات ومع العرفية الخاصة اما تم الاختلاط الاول فليجوز ان يكون السلب
 عن الشيء وايما ملن الثبوت مع استنتاج سلب الشيء من نفسه كقولنا الاشئ من
 الرومي باسودا ليل وكل رومي فهو اسودا بالمكان والحق اليعاقب واما صدق
 الاختلاط والحق السلب فليجوز ان يكون السلب عن احد المتباينين واسمان
 الثبوت للآخر واما تم الاختلاط الثاني فليعلم ان يكون السلب
 عن الشيء بالمكان ثابتا لاما كقولنا الاشئ من الرومي بابيض بالمكان
 وكل رومي فهو ابيض وايما تم استنتاج سلب الرومي عن نفسه وصدق الاختلاط
 مع استنتاج اليعاقب ظاهر هذا في الضروب الثاني واما في الضرب الاول فليجوز ان
 يكون الثابت للشيء وايما ملن السلب عن وبالعكس كما في المثالين اذا كانتا متساويتا
 او جعلت مجموعا معده لا وتوضح ما ذكر في الشوط الاول واما انما استعملت في هذا
 المتن واما تم الاختلاط الثالث فلان العرفية الخاصة اذا استعملت في هذا
 الشكل لم تكن للادوار متغير في الاستنتاج فيخرج الاختلاط الى الاختلاط المكنة
 الصغرى مع العرفية العامة وهو عظيم لا تقاها من الملاية واليه اشار بقوله
 ولا مع العرفية العامة كبرى وقد نظر لان عدم الاستنتاج مع الجز لا يوجب
 عدم الاستنتاج مع الكل فان قلت يخرج تحت الاقيسة التي مقدماتها مركبة

عند الاعتبار في جميع الاشكال انما يتخرج باسطة استنتاج اجزائها ومتولى ذلك لا يوجب
 الجزم بان جميع الاقيسة التي مقدماتها مركبة تكون لاستنتاج استنتاجها على الوجه الذي ذكره
 قريبه قياسا من مقدماته مركبة تتخرج تحتها على الوجه المذكور فالاولى البناء على عدم العلم
 بالاستنتاج ويمكن ان يقال المراد بالاستنتاج القضية المركبة استنتاج شيء من اجزائها مع القضية
 الاخرى ويعبر استنتاجا عدم استنتاج اجزائها معا او يدفع للتحقق عن العنانية فان قلت
 الصغرى المكنة مع اجزى الخاصتين يتبع مطلقة واللاتم من تنقضا وهو الدائم
 مع اجزى الخاصتين فاما في الشكل الاول وسومح اجاب بان صدق المطابقة
 بالحق في المذكور لا يدل على كونها نتيجة وانما يكون كذلك لو كان للصغرى دخلا في
 بل صدق الكبرى وحدها كما في فانما هو من كذب الصغرى فالصغرى في كل شيء فرض
 يجب ان يكون الكذب مسلما به بالنقل والالزم الخلف المذكور لا يقال
 هذا بعينه وانه عليه في الصغرى المكنة مع المشرطة الخاصة لا نأنتول
 لا بين الاستنتاج من بطريق المذكور بل بان تنقيض النتيجة مع الكبرى وان قطعنا
 النقل عن الادوار استنتاجا لنا فنقض الصغرى فليعلم انها دخل في الاستنتاج فظهر
 من اعتبار الشطرين ان الاختلاطات المنتجة في هذا الشكل اربعة وثلاثون
 لان الشوط الاول استطبعة وسبعين اختلاطا حاصل من ضرب احدى عشر
 صغرى في سبع كبريات والشوط الثاني استط ثمانية المكنتان الصغرى مع الديات
 والعرفيتين والكبرى مع الديات والعرفيتين باعتبار ان حاصل هذا الشكل هو
 الاستدلال على تنافي الطرفين بتنافي حكمهما فام تنافي اليعاقب والسلب
 على الطرفين لم يستلزم تنافيا لكن ان انتفى الشوط الاول كان غاية ما في الصغرى
 ضرورة العلم في جميع اوقات الوصف وعناية ما في الكبريات ضرورة العلم في وقت معين
 واختلافها بالايجاب والسلب لا يوجب تنافيا ليجوز صدق ضرورة اليعاقب
 في جميع اوقات الوصف وصدق ضرورة السلب في وقت معين اخر بالنياس
 التي واجد وبالعكس وكذلك ان انتفى الشوط الثاني اذا اختلف اليعاقب والسلب

هذا هو المطلوب في هذه المسئلة
فان قيل قد يقال ان مقتضى
الضرورة ان يكون الوجود
مقتضى الوجود في كل
الامور

المشهور فانه يصح ان لا شيء من الخارج يمتد من بالضرورة وكل من مركوب زيد
فمن بالضرورة مع كذب قولنا ليس بمقتضى الحار مركوب زيد بالضرورة لصدق
كل حار مركوب زيد بالامكان واما في الضرب الاول فلا بد لجعل المحمول
في المثال معدولا صدقت الصغرى وموجبه الكبرى سالبة ولم ينتج الضرورة
قال الامام اذا كانت اجدي المتضمنين ضرورة فلا اخرى اما ان تكون ضرورة
او لا ضرورة واما ما كان فالنتيجة ضرورة اما اذا كانت المقدمة الاجري
ضرورة فلاق الاوسط تكون ضرورة الثبوت لا جدي الطرفين فيكون
السلب من الطرفين الآخر فيكون بينهما مبنية ضرورة وهي السالبة الضرورة
واما اذا كانت لا ضرورة فلاق الضرورة للضرورة وسلب الضرورة عن
اللا ضروري ضرورة في ما كان الاوسط ضرورة لاجد الطرفين لا ضروريا
للطرفين الاخر كان ضرورة الاوسط ضرورة الثبوت لاجد الطرفين
ضرورة السلب من الطرفين الآخر مخرج الى التمس الاول او ضرورة الاوسط صار
هذا اوسط وجواب ان الاوسط ليس ضروري الثبوت لوصف لجد الطرفين
ولا ضروري السلب لوصف الآخر بل لزم ان لا يكون منه ليس الا المنفاه
بين ذات الاصغر وذات الاكبر والمطلوب في النتيجة المنفاه الضرورية
بين ذات الاصغر ووصف الاكبر وموجبه لان فان قلت اذا جتمع
المنفاه الضرورية بين الذاتين يلزم المنفاه الضرورية بين الذات
والوصف فانه لو اجتمع الذات مع الوصف اجتمع الذات مع الذات
وكان بينهما منفاه ضرورة فقولنا ذات الاكبر هو ما صدق عليه الاكبر
بالشغل ففان لذات الاصغر لا مستلزم المنفاه بين وصفت الاكبر
بالشغل وذات الاصغر وهي لا ينافي امكان ثبوت الاكبر لذات الاصغر
فمن لو كانت الضرورية صغرى مع المشروطة لاجل الوصف انتجت ضرورة
لان الاكبر ان كانت سالبة دللت على المنفاه الضرورية بين وصفت

ضرورة

الاوسط

الاوسط ووصفت الاكبر ووصفت الاوسط لان ذات الاصغر ومناف لان
منافاه ضرورة منافاه المانع كذلك وان كانت موجبة فاللاوسط لازم لوصف
الاكبر مناف لذات الاصغر فيكون بينها منافاه ضرورة واما اعسرت الضرورة
الوصفية لاجل الوصف فانه لو كانت مشروطة الوصف لا يلزم النتيجة ضرورة
لان منافاه المجموع من الذات والصفة لا يجب ان يكون منافاه للصفة
وكذلك لازم المجموع لا يلزم ان يكون لازما للجدوى وسيبقى المعنى في اخر
فصل المختلطات على كل وثاينها انما اذا لم يكن اجدي المتضمنين ضرورة او رتبة
يحدث قيد الوجود من الصغرى ان اشتملت عليها وقد ذكر في الكتاب
في ضرورة دعوى انه من قيد الوجود لا يتعدى الى النتيجة لان الصغرى
ولامن الكبرى لا يصدق على كل انسان نائم لا وانيا ولا شيء من الخارج يتطابق
بنائم بالضرورة ما دام حار لاعتقانا لا وانيا مع كذب قولنا لا شيء من الاشياء
بحار يتطابق لا وانيا ضرورة صدق قولنا لا شيء من الاشياء بحار يتطابق
لا وانيا والنسبة في ذلك عدم اشتمال المتضمنين بالنسبة الى قيد الوجود على قوايط
الانتاج فانه قيد الوجود اما في اجدي المتضمنين او في كليهما واما ما كانت
فبمعنى شرايط الانتاج فثبت اما اذا كان في اجدي المتضمنين فلا ينافي المنفاه
لاخرى في الكيف ويكون قيد وجوده موافقا لها في الكيف ولا انتاج فثبت
هذا الشغل عن المتضمنين في الكيف واما اذا كان في المتضمنين معا فلاق
قيد وجود كل من لا يتفق مع اصل المتضمن الاخرى لما مر ولما وجد اذ لا
استلزام في هذا الشغل عن مطلقتين ولا عن ممكنتين ولا عن مطلقة
وممكنة وثاينها ان يحدث الضرورة المختصة بالصغرى فان الضرورة
انما اختصت بها اذا كانت الصغرى مشروطة او اجدي الوقتيتين والكبرى
موجبة لان التعديرات الزام لا يصدق على اجدي المتضمنين وان الصغرى
في ضرورة فلا يكون الا مشروطة الجمعي الوقتيتين ولما كان متضمن

لون جرم سماوي سواد بالفضل لصدق قولنا ليس بعض لون الجرم السماوي سواد
 واما لكون الشمس على ما تقول الترتل بصدق فتبين النتيجة والصغرى على القول
 بصدق الكبرى لا يحتاجان لما نسبت بالضرورة للاصغر فبعض الكبريا اصغر ولا
 اصغر منه واسط بالضرورة فبعض الاكبر واسط بالضرورة فلا يصدق السالبة
 الوقتية وفي المثال لما كان لون الكسوف لون جرم سماوي على ما عليه بمعنى
 النتيجة ثبت له السواد بالضرورة فبعض لون جرم سماوي سواد بالضرورة
 وحيث ان قولنا الشئ من اللون الاجرم السماوي يسود بالوقتية في الجرم
 ان السواد اما موجود في الثبوت لبعض اللون السماوي في وقت وجود
 وذلك لا ينافي ضرورة سلبه في وقت عكس وجهه من سوا الاوقات
 واما كذب الادعاء في محل الغرض او المراد من عدم انتاج السالبة الوقتية
 عدم انتاج جزئيا عليها سبق اليه اشارة وما غير منتهين اما الانتاج فلا يصدق
 من المثال واما الادعاء في المثال في الكيفية على انه لو كان الكبرى يتوالت ولا شئ
 من لون الكسوف يسود بالضرورة وقت الترتيل لا واما لا نعلم لون الكسوف
 في هذا الوقت ثم التفتض سلما عن المنع ضرورة امتناع سلب الكسوف
 عن نفسه واما عدم البرهان على الانتاج فلعلم انهما من البراهين المذكورة اما على
 الكبرى فلان القضايا السبع لو كانت كبرى لم يقبله ولو كانت صغرى وكبرى
 يكون موجبة فعلمها لا يثبت واما على الصغرى فظاهر واما الفلج فلان الان
 من سلب الاوسط عن الاصغر في وقت معين ومولانا في ضرورة اثباته في
 جميع اوقات وجوده لجواز ان يكون وقت السلب خارجا عن اوقات الوجود
 بخلاف ما اذا كان موجبة او النتيجة للفاصلة من الفلج موجبة فيكون
 من اوقات وجود الموضوع لا امتناع صدق الموجبة عند عدم الموضوع فيكون
 مناقية للصغرى هذا اذا اخذت المقدمتان في الضرورية والوقتية على ما هو
 المشهور وموافق الضروري ما يكون المحل ضروريا للموضوع ما دام انه موجود

والذي

والوقت ما يكون ضروريا في وقت معين سوادا كان ذلك الوقت من بعض اوقات
 وجود الذات او لم يكن وذلك لعدم الشافعي بين العلم على الاصغر والعلم على الكبر
 ليعرف ثبوت الشئ الواحد لا موعين ما دام انه موجودا وسلبه في وقت معين
 ويخرج مما لم يتناق في العلم ان لم يتفق الاختلاف اما لو اعتبر في الوقتية لون ذلك الوقت
 من اوقات وجود الذات او لا اعتبر في الذاتين اوقات وجود الذات بل سائر
 الاوقات اذ لا يرا على خلاف المشهور ان تحت الذاتين مع الوقتية واعتبرت
 المناقاة بين ثبوت العلم في جميع الاوقات وسلبه في بعضها او بين ثبوت العلم
 في جميع اوقات الذات وسلبه في بعضها والفلج تام مثلا اذا اخذت الدوام بحسب
 الازل والوقتية على ما هو المشهور وكقولنا في سلب الضرورة الازلية ولا شئ من اب
 بالوقتية لا واما فلا شئ من ج ا واما والالصدق بعض ج ا بالاطلاق فيجمل
 صغرى الكبرى المتناس لينتج من الشكل الاول بعض ج ليس ب بالوقتية
 وهو كان على ج ب ا لا هت وكذا اذا اخذت الوقتية بحسب وقت وجود الذات
 والدوام على ما هو المشهور فانه لا يصدق لاشئ من ج ا واما لصدق بعض ج ا
 بالاطلاق ونقضه في الكبرى لنتج بعض ج ليس ب بالوقتية بحسب الذات
 وقد كان الصغرى على ج ب ما دام موجود الذات هت والمثال المذكور للموضوع
 لانه لو اعتبر الازل في الذاتين لم يصدق الصغرى ولو اعتبر في الوقتية
 وقت وجود الذات لم يصدق الكبرى فظهر ان احد البعدين وهو ما عاصر
 بعين الذاتين او بعين تفسير الوقتية كاف في تحقق الانتاج فلهذا اورد
 في الكتاب كلمة او الفاصلة لا الواو الواصلة منها ما ذهب اليه صاحب الكشف
 ومن تأيد من التأخيرين بعد المسألة عليه وهو معين عن التحصيل لان المشهور
 في الوقتي ليس اختيار وقت سابقا لما اعتبار وقت الذات او وقت الوصف على
 ما عرفت في فصل الجليات ولو كان المعبر وقت مطلق الوقت فطلب نسبة القضايا
 لجواز صدق الموجبة الضرورية او الازلية مع السالبة الوقتية فلا يكون السالبة

تلك والحقيقة ان ما كان لا يكون الوجود والعدم في ذاته
 الا انه اذا كان غير ذلك من النسب التي هي حواشي واحد واحد وحدهم علم
 وجود الموضوع في السلب وليست شعري اذ لم يصير الوقت وجود الذات في السالبة
 الوقتية شعري وقت اوقات وجود الموضوع في السالبة الضمنية والذاتية لا يصير وقت
 فان اعتبروا السالبة الغرض والافان اختلا اوقات هذا بحيث يتناول اوقات
 الوجود واوقات العدم فلا ينفق بين الازلية وبينها في السلب وان اخذوها
 بحيث تكون اوقات الوجود واوقات العدم حتى تصدق السالبة الضمنية
 اذا تحقق ضرورة سلب المجرول عن الموضوع في جميع اوقات عدمه لم يتم ختم
 في الموجبة الوقتية كما زعموا في سلبها لان اللان من قياس للثبوت في البنية
 ثبوت الاوسط بعد ان افاد الاضغ في وقت وجوده وسواء ياتي في سلب الاوسط
 عن جميع اوقات الاضغ في اوقات عدمها بل ولم يعتبر في السلب وجود الموضوع
 لم يتم خلف اصل العدم المتناقضة بين الموجبة والسالبة والاختلاف الا جازم
 على لا يخفى والعجب انهم صرحوا بان السلب رفع اليجاب واليجاب اما على
 الافراد الموجودة ثم يحرم لا يعتبرون في السلب وليس ذلك الا غلط في الكلام
 عن الزمان والاحكام **اما الشكل الثالث** الذي اخذوا له في استنتاج
 الشكل الثالث فيسبب استبا راحة فعلية الصغرى كما في الشكل الاول لان
 اخذوا الاختلاطات الثلاثة ومبدا يعني من الصغرى المركبة الخاصة بالصورية
 والمشرطة الخاصة في اخذ الضروب وما الضربان الاولان عظيم فيكون
 سائر الاختلاطات الامكان في جميع الضروب عتبا بيان ذلك بالاختلاف العجيب
 للعلم لجواز ان يكون نوعان للشي واحد خاصة تكون حصولها للنوع الاخر
 فيصير جملة احد الصنفين عتبا الصنف الاخر بالامكان وفيه هو صنف ثالث
 الصنف عليها بالضرورة مع امتناع جملة احد النوعين على الآخر بالامكان فانه ا
 فلو كانت في ذلك النسب لم يركب للحد وهو ارب للحد دون النسب

وهو

الزبور
 في هذا الشكل الثالث
 الذي اخذوا له في استنتاج
 الشكل الثالث فيسبب استبا راحة
 فعلية الصغرى كما في الشكل الاول لان
 اخذوا الاختلاطات الثلاثة ومبدا يعني من الصغرى المركبة الخاصة بالصورية
 والمشرطة الخاصة في اخذ الضروب وما الضربان الاولان عظيم فيكون

صوف الحواشي مركوب زيد مركوب حواشي الامكان والامكان مركوب زيد فهو حواشي
 بالضرورة ولو قلنا بذلك الكبري ولا يخفى ما هو مركوب زيد حواشي بالضرورة كما كانت
 القياس على حقيقة التعريف الثاني والحق اليجاب او كل ما هو مركوب زيد في
 هو مركوب زيد ولا يخفى من ما هو مركوب زيد بلا فري هو مركوب زيد بالضرورة
 ما دام مركوب زيد لا يما حصل اختلاط الشروط الخاصة على حقيقة التعريف
 والصادق في الاول السلب والثاني اليجاب واما صدق هذين الاختلاطين
 في الاول مع اليجاب وفي الثاني مع السلب فليسوا وقد ثبتت فعلية الصغرى
 سقطت من الاختلاطات الثلاثة لانها دسنة وعشرون وبقيت الاختلا
 المتبقية مائة وثلاثة واربعين والصادق في حقيقة النتيجة ان الكبري اما ان يكون
 احد الشئ الذي هو الشرطية والعرية او احدى هذه الارب فاما ان كان
 الاول كانت حجة النتيجة حجة الكبري بعينها وان كان الثاني كانت حجة النتيجة
 من حجة نفس الصغرى بخلافه فانه قد لا دام ان كان العكس مقديا با اتا
 جهات استنتاج فعلية الصغرى لوجع الى الشكل الاول ونفي المطلوب بعينه
 وبالثالث والافتراف على ما جرت بيانه واما اخذت قيد اللادوام فلا نه
 سلب ولا دخل لها في صغرى هذا الشكل ولما علم لادوام الكبري فلا نه الصغرى
 في لادوام النتيجة واعلم ان الصغرى الغروية والذاتية مع التعليات الغنى
 اهي الوقتية في الوجود بين والمطابقة العامة فيخرج مع ما ذكرنا من النتيجة وهو
 ما سيع البري بحسب الحقيقة حينئذ لاداية في السنة الاول والاضروية في الرابعة
 وحقيقة مطلقة في الاخرة فانه اذا صدق مثلا في بيع دايا او كل باب بالاطلاق
 فيخرج ما جرت اجبت نوع اذ لا يبق من اجتماع معنى الاصغر والكبري في الاوسط
 حيثما انتصاف الاوسط بالاضغ دايا او اذ ما فبالاثر بالنقل والاوليات
 بل الكبري لا شيء من باب النقل ان في بعضه ليس لا يتاين من
 عدم اجتماع الوصين في الاوسط وما ما من لادام التتبع في الحقيقة استغناء هذا
 القيد

واما صدق هذا هو مركوب
 فهو ان كان احد في حواشي
 وهو مركوب زيد في حواشي

وهو مركوب زيد في حواشي
 وهو مركوب زيد في حواشي

حيث هو

هذا الشكل الرابع الى آخره لانتاج الشكل الرابع شروط ثلثه يجب
 جهة المقدمات الاول ان يكون الموجبة المستقلة فيه فعلية سواء كانت صغرى
 او اكبرى وبيان ذلك قريب مما عرفت في الشكل الاول اما اذا كانت كبرى فلا يلزم
 التي كبراء موجبة هي الثلثة الاول والثلثة للثاني في الضرب الاول الذي هو الحق
 من الضرب الثاني وفي الضرب الثالث اما في الضرب الاول فلا يتصدق
 المثال المشهور مركوب زيد فريس بالضرورة بل هو مركوب زيد فريس هو
 مركوب زيد ساد لم مركوب زيد لاداي واصل مركوب زيد بالامكان الخاصة
 مع ان الصادق السلب بالضرورة وصدق الاختلاطين مع الايجاب فلا
 واما في الضرب الثالث فلانه اذا كان الصغرى يتولنا لاشي من مركوب زيد بنا



ولما الشكل الرابع الى آخره لانتاج الشكل الرابع شروط ثلثه يجب
 جهة المقدمات الاول ان يكون الموجبة المستقلة فيه فعلية سواء كانت صغرى
 او اكبرى وبيان ذلك قريب مما عرفت في الشكل الاول اما اذا كانت كبرى فلا يلزم
 التي كبراء موجبة هي الثلثة الاول والثلثة للثاني في الضرب الاول الذي هو الحق
 من الضرب الثاني وفي الضرب الثالث اما في الضرب الاول فلا يتصدق
 المثال المشهور مركوب زيد فريس بالضرورة بل هو مركوب زيد فريس هو
 مركوب زيد ساد لم مركوب زيد لاداي واصل مركوب زيد بالامكان الخاصة
 مع ان الصادق السلب بالضرورة وصدق الاختلاطين مع الايجاب فلا
 واما في الضرب الثالث فلانه اذا كان الصغرى يتولنا لاشي من مركوب زيد بنا

او بان يكون مركوب زيد لاداي ما كان الحق الايجاب وصدقها
 مع السلب كثير واما اذا كانت صغرى فلان الحق الضروب التي صغرنا موجبة
 هو الضرب الاول والضرب الرابع والثلثة عقيمة فيها اما في الضرب الاول فلصدق
 قولنا كل ما هو مركوب زيد بالامكان وكل ما هو مركوب زيد بالضرورة او كل مركوب
 زيد مركوب هو بالامكان وكل فريس هو مركوب زيد مركوب زيد بالضرورة
 ما ولم فريس مركوب زيد لا واما مع ان الحق السلب بالضرورة وصدقها مع جهة
 الايجاب ظاهر واما في الضرب الرابع فلانه اذا قلنا بول الكبرى فلا شيء من النون
 بنا حق بالضرورة لان الصادق الايجاب الضوري وصدق مع السلب غير
 واما المشروطة الخاصة في استقلالها ودرجات مطلقة عامة كما ينبغي مع هذا الشرط
 الثالث اضطرار السالبة المستقلة فيه ويلزم من الشرط ان لا يتصل بالثمة
 في هذا الشكل اصلا موجبة كانت او سالبة وذلك لان الضروب التي استعملت
 فيها السالبة هي الثلثة الاخيرة وحق السوالب الغير المنفصلة الوقتية
 وهي لا يتفق مع الضرورية التي هي اخص البسيط والمشرطة الخاصة والوقتية
 المتبينة اخص التركيبات في الضرب الثالث والضرب الرابع الذي
 هو اخص من الثاني اما مع اختلاف السالبة الوقتية مع الضرورية في الضرب
 الثالث فلانه مصدق قولنا لاشي من القم مخضعت بالخصوف القمري
 بالتوقيت لاداي واصل القمري بالضرورة مع ان الحق الايجاب الضوري
 لا يمنع سلب فصل القمري من المخضعت بالخصوف القمري واما اختلافها
 مع الضرورية في الضرب الرابع فلصدق قولنا كل مخضعت فهو فصل القمري بالضرورة
 ولا شيء من القمري مخضعت بالتوقيت لاداي والصادق الايجاب لا يمنع
 سلب القمري فصل واما اختلافها مع المشروطة الخاصة في الضرب الرابع فلصدق
 قولنا كل ما مضى بالاضارة القمري مخضعت بالخصوف القمري بالضرورة
 ما ولم ما مضى لاداي ولا شيء من القمري بالاضارة بالتوقيت والحق الايجاب

وبان في الشرط
 الثالث

الحاصل من الصغرى الدائرية مع التعليلات الاخرى عشرة ومن الصغرى
 المتروكة والصغرى مع التعليلات الست المتكاملة السوابق وفي كل واحد
 من الضربين الاخرين ست وستون وهي تحصل من الصغريات التعليلية الا
 عشرة مع الست المتكاملة المتواليات انقضاء التباس الصادق المقدمات على
 في كل واحد من الاختلالات الستة في سائر الضروب الا في اختلاف الصغرى
 الخاصة مع الدائرية في الضروب الثلاثة الاولى والاربعين التباس
 في الشغل الاول من الصغرى الجذرية الدائرية والبرى اخرى الخاصة
 بتبديل المقدمات واما في الضربين الاخرين فصفت هذا الاختلاف
 كقولنا كل ما نسب يتحول الاضام ما دام لا يتبادر ولا شيء من الجبر على نسب
 وايالات هذين الضربين لا يرتد الى الشغل الاول بالتبديل بل يعكس
 المقدمات او يعرف هذا فنقول ضرب هذا الشغل اما ان يكون نتيجة
 للمرجية وهي الضربان الاولان او للمساكنة في الثلاثة الاخيرة فان كانت
 نتيجة للمرجية فالصغرى فيها اما ان يكون اخرى الوضعية او لا يكون فان
 لم يكن لحدوثها تكون النتيجة تابعة لعكس الصغرى لان هذين الضربين
 يرتدان الى الشغل الاول بتبديل المقدمات ثم عكس النتيجة وقد تعرفت
 الشغل الاول ان البرى ان لم يكن اخرى الوضعية الا ربع يكون النتيجة
 تابعة للبرى فنتيجة هذا الشغل في هذا القسم عكس نتيجة الشغل الاول ونتيجة
 الشغل الاول تابعة للبراء فيكون نتيجة هذا الشغل تابعة لعكس البرى الشغل
 الاول وعكس البرى الشغل الاول عكس صغرى هذا الشغل فيكون جهة نتيجة هذا
 الشغل جهة عكس صغرى وسوا المطلوب وان كانت الصغرى اخرى الوضعية
 الا ربع يكون النتيجة تابعة لعكس البرى بدون قيد الوجود فيها وضم لا دوام
 الصغرى اما ان النتيجة تابعة لعكس البرى فلا بد ان يكون المقدمات الصغرى
 بالبرى انتظم التباس على هيئة الشغل الاول وكبره اخرى الوضعية الا ربع

البرى

ونتيجة هذا الشغل عكس نتيجة وصحة تابعة لصغرى فيكون نتيجة هذا
 تابعة لعكس البرى الشغل الاول اعني عكس البرى هذا الشغل واما جوده
 البرى فلا يصح صغرى الشغل الاول ويجوز ان لا يتعدى الى النتيجة واما ضم لا دوام
 الصغرى فلا يصح البرى الشغل الاول لا دوامها يتعدى مع ضام في العكس
 وان كانت الضروب نتيجة للسلب فالادام ان صدق على اخرى مقدمات
 الضرب الثالث او على البرى الضربين الاخرين كانت النتيجة دالة والاكرون
 كعكس الصغرى ثم الصغرى لا في اما ان يكون موجبة او سالبة فان كانت
 موجبة وكان في عكسها قيد الوجود حذفها وان كانت سالبة وكان في عكسها
 ضرورة حذفها ان لم تكن في البرى ضرورة اي ضرورة وضعية وانما لم يصرح بها
 لان الضرورة لا يتصور في البرى الا الوضعية اذ الكلام على تقدير عدم صدق
 الادام على اخرى المقدمات فانما كانت في البرى ضرورة لم تكن ذاتية ولا وقتية
 بل وضعية فصار احسن دعاء الاول ان الادام ان صدق على اخرى مقدمات
 الثالث او البرى الاخرين يكون النتيجة دالة لان هذه الضروب بتبع
 انتاجها بالبر الى الشغل الثاني وقد سبق ان الادام ان صدق على اخرى
 مقدمات الشغل الثاني كانت نتيجة ليد الثانية ان لم يصدق الادام على اخرى
 المقدمات او البرى يكون النتيجة كعكس الصغرى لا فيا يرتد الى الشغل الثاني
 والنتيجة تابعة لصغرى وصغرى عكس صغرى هذا الشغل فيكون النتيجة تابعة
 لعكس صغرى هذا الشغل الثالث ان حذف قيد الوجود من الصغرى المرجية
 دون السالبة لان قيد الوجود من الموجبة اما سالبة مطلقة او مكية ولا انتاج
 منها في هذا الشغل وقيد لا دوام السالبة موجبة مطلقة فهي مترادفة مع المقدمات الاخرى
 لا دوام النتيجة اولان لا دوام الصغرى الموجبة سالبة ولما كان الكلام في الضروب
 النتيجة السلب يكون المقدمات الاخرى سالبة ولا انتاج عن سالبين فلا
 لا دوام السالبة فاما موجبة وهي تنج مع الموجبة الاخرى لا دوام النتيجة في البعض

الشغل

هذا هو المقصود من هذا الكتاب
 في بيان ما هو الوجود والعدم
 والاشكال والصور
 والاعراض والصفات
 والاعمال والافعال
 والاعراض والصفات
 والاعمال والافعال
 والاعراض والصفات
 والاعمال والافعال

لا يجوز ان يكون الوجود والعدم
 في نفس الشيء بل هو في
 ذاته لا في غيره
 والاشكال والصور
 والاعراض والصفات
 والاعمال والافعال
 والاعراض والصفات
 والاعمال والافعال
 والاعراض والصفات
 والاعمال والافعال

الاول
 في بيان ما هو الوجود والعدم
 والاشكال والصور
 والاعراض والصفات
 والاعمال والافعال
 والاعراض والصفات
 والاعمال والافعال
 والاعراض والصفات
 والاعمال والافعال

الاول
 في بيان ما هو الوجود والعدم
 والاشكال والصور
 والاعراض والصفات
 والاعمال والافعال
 والاعراض والصفات
 والاعمال والافعال

هذا هو المقصود من هذا الكتاب
 في بيان ما هو الوجود والعدم
 والاشكال والصور
 والاعراض والصفات
 والاعمال والافعال
 والاعراض والصفات
 والاعمال والافعال
 والاعراض والصفات
 والاعمال والافعال

الاول
 في بيان ما هو الوجود والعدم
 والاشكال والصور
 والاعراض والصفات
 والاعمال والافعال
 والاعراض والصفات
 والاعمال والافعال
 والاعراض والصفات
 والاعمال والافعال

الاول
 في بيان ما هو الوجود والعدم
 والاشكال والصور
 والاعراض والصفات
 والاعمال والافعال
 والاعراض والصفات
 والاعمال والافعال

الأكبر للاصغر فيتميز بالمتساوية أي ان أحد جانبي يكون الموجبة لآخر
 فانه لو كانت الموجبة اتفاقية واللازمية سائلة لم يقع المطلوب لان الاتفاقية
 حكمة بل ان الاوسط موافق لأحد الطرفين واللازمية بعدم الموافقة بين
 الطرفين الآخر الاوسط فجاز ان يكون بينهما موافقة وان لم يكن سائلة فكلتا
 الطرفين الآخر موافقا لأحد الطرفين اللذان موافق موافق فلا يحصل
 سلب الموافقة والثاني ان يكون الاوسط سائلا في المروية لانه لو كان معدوما
 فيها لم يقع ذلك المطلوب فان الاتفاقية حصة عدم موافقة للزوم واللازمية
 مع شيء وعدم موافقة للزوم مع شيء لا يستلزم عدم موافقة للزوم مع شيء وان
 يكون للزوم عام وجواز استعماله للزوم في تحقق اللزوم في الواقع بخلاف ما اذا
 كان تاليا فانه يلزم من عدم موافقة للزوم مع شيء عدم موافقة للزوم مع كل
 الشئ بل ان يقول ان الاوسط تاليا في الموجبة للزومية لكنه لا يتحقق
 لبيان الشئ الاول وبين الشئ الثاني يقول اما الاول فانه لا يلزم الى آخر
 وان كان المطلوب الايجاب ان موافقة الأكبر للاصغر فشرط اتساعها
 شيان الاول ان يكون الاوسط متعينا في اللزومية فانه لو كان تاليا في
 لم يحصل المطلوب لان الاوسط هو اللزوم موافق لأحد الطرفين ولا يلزم
 من موافقة للزوم مع شيء موافقة للزوم مع شيء فلا يلزم منه موافقة الأكبر للاصغر
 ولما اذا كانت مقدما فيها فالطلب للزوم لانه لا يلزم من موافقة للزوم مع الشئ
 موافقة للزوم مع شيء وانما احد الامرين وهو ان يكون الاتفاقية خاصة
 وانما يكون الاوسط في الاتفاقية تاليا للاصغر او مقدما للأكبر وذلك لان المطلوب
 ان يحصل اذا تحقق موافقة للزوم مع شيء ولو ان الاتفاقية خاصة لم تحت
 موافقة للزوم لافاد ذلك على تحقق الاوسط في الواقع وهو ملزم فيلزم تحقق
 اللزوم فيكون موافقا للطرف الآخر اتفاقية خاصة وانما اذا كانت الاتفاقية
 عامة فلا يخاف ان يكون صغيرا لو لم يكن فان كانت صغيرة يجب ان يكون

في الزومية
 في الزومية

في الزومية
 في الزومية

في الزومية
 في الزومية

الاوسط

الاوسط تاليا فيحتاجي يكون القياس على هيئة الشئ الاول لانه مجموع
 اللزوم فان الاوسط يكون متعينا في نفس الامر وهو ملزم فيتحقق للزوم
 في نفس الامر فيلزم ان يكون موافقا للاصغر اتفاقية عامة ولو كان الاوسط
 مقدما في الاتفاقية لم يقع لجواز كذب الاوسط وكذب لانه ايضا وهو الأكبر
 وحذف الاصغر والتعقيد المتعقده من الأكبر الغير الواقع ومن الاصغر
 الصادق ليست اتفاقية ولا لزومية وان كانت الاتفاقية العامة كبرى
 يجب ان يكون الاوسط مقدما فيحتاجي يكون القياس على هيئة الشئ الثالث
 لانه وان لم يتحقق موافقة للزوم لجواز كذب مقدم الاتفاقية لكنه موجب صدق
 التالي فيها وهو الأكبر وعدم منافاة للاصغر فانه لو كان منافيا للاصغر
 وهو لانه ومناف للزوم مناف للزوم كان منافيا للاوسط فلم ينعقد
 الاتفاقية من الاوسط والأكبر كاسي صحت ولو كان تاليا فيحتاجي المطلوب
 لان ح يكون صادقا في نفس الامر فيكون الاصغر ايضا صادقا ويجوز ان
 يكون الأكبر ومقدم الاتفاقية محالا فلا يصدق منها اتفاقية ولا لزومية
 والنتيجة في هذه الاقيسة يتبع الاتفاقية في التبع اما في المنع للسلب فليست
 ايجاب اللزومية فليست النتيجة تابع للاتفاقية واما في المنع للايجاب
 فلا يوجب النتيجة كالاتفاقية وكذا في الزوم للخصوص فانه الاتفاقية لو كانت
 خاصة كانت النتيجة خاصة والافادة كما اشترنا اليه الا في صواب
 اعيديها ان يكون الاتفاقية عامة وهي كبرى في الشئ الثاني فان النتيجة
 ح اتفاقية خاصة لان القياس يكون نتيجة للسلب اذ الشئ الثاني لا يقع
 الا بانه فيكون للزومية والاتفاقية سائلة ويجوز ان يكون صدقا بل كذب
 التالي وهو لانه للاصغر وحذف المقدم وهو الأكبر فيكذب الاصغر والأكبر صادق
 فلا يصدق منها اتفاقية عامة بل سائلة اتفاقية خاصة والثانية ان
 يكون الاتفاقية عامة وهي صغيرة في الشئ الرابع فان القياس ح يكون

في الزومية

في الزومية
 في الزومية

الاوسط

منها السلب لانه لو كان متجها للايجاب لم يتحقق شرط الانتاج وحواس
 الاتفاقية او تكون الاوسطه الباقية الاتفاقية العامة والنتيجة سالبه انتفا
 خاصة لجواز ان يكون صدق السالبة الاتفاقية كذب التالي والمقدم وهو
 الاوسط صدق فيجوز صدق الاثر لاق صدق الملازم لا موجب كذب الملازم
 ولذا صدق الاثر وكذب الاصل صدقت منها اتفاقية عامة فلا يصدق النتيجة
 سالبه اتفاقية عامة بل خاصة لان كذب احد الطرفين كاف في صدقها وانما
 تعلم وجوب كلية التزمته المستعمل في هذه القضية لان يحصل هذه الا
 راجع الى الاستدلال بصدق الملازم مع الشيء على صدق الملازم معه او بصدق
 الملازم مع الشيء على كذب الملازم معه الذي هو القياس الاستثنائي وستقف
 على ان الشرطية المستعملة فيجب ان يكون كلية ومعنى ان تعلم انه لا يمكن في
 الاتفاقية العامة صدق التالي بل يجب مع ذلك ان لا يكون متافيا للمقدمة
 لانه لو وافق الصادق في نفس الامر على شيء سواء كان متافيا او غير متافيا
 لم يصدق الملازمة عن الكاذبين لان تقييد تاليها يكون موافقا للمقدمة
 فلا يلزم التالي والالزم ملازمة التقييد لشي واحد وهو وفيه يتصور
 لانه لا يلزم موافقة تقييد التالي للمقدم ان لا يلزم التالي ولما يلزم لو كان
 تقييد التالي من الامور الممكنة الاجتماع مع المقدمة والوافقة بين الشئين
 لا يستلزم احكام اجتماعها لجواز المتافاة بينهما على ما صحح الشيخ به وينبغي ان
 تعلم ان القياس المركب من اتفاقيتين لا ينفيد لتوقف العلم بالقياس
 على العلم بوجود الاكبر في نفسه ومتى علم وجود الاكبر في نفسه علم مع كل امرواقي في
 العالم فانه لا اعتبار في اوضاع الاتفاقية الا الاوضاع الحالية يجب نفس
 الامر فقوم الكبر في الاكبر موجود في نفسه على تقدير سائر الامور الوا
 ومن الامور الواقعة الاصل فيكون وجود مع الاصل مطلوب وان لم يمتد
 الى الاوسط فلم ينفذ او حال الاوسط بينهما شأ فلا يكون مفيدا وانما

المعروف

هذا هو المطلوب في هذه القضية
 من حيث هو لا من حيث هو
 من حيث هو لا من حيث هو
 من حيث هو لا من حيث هو

قياس

في الاتفاقية الاضمارية بحسب نفس الامر لا المعقولة في الترتيب لانه لو لا ذلك
 لم يحصل للجزء بصدق الاتفاقية الكلية اذ ليس بين طرفيها علاقة فوجب صدق
 التالي على تقدير صدق المقدم فيمكن اجتماع صدق المقدم مع تقييد التالي
 او تقييد شيء من لوازمه والالكان بينهما ملازمة والتالي لا يثبت على تقدير
 المقدم على هذه الاوضاع فلا يكون متجسدا على جميع الاوضاع الممكنة وفيه
 ايضا نظر لانه اريد بالقياس المركب من الاتفاقيتين القياس الاتفاقي
 الخاصة فلا يحتاج الى قوله اذ علم وجود الاكبر علم على امرواقي لان العلم بالثاني
 يتوقف على العلم بالاكبر الذي معناه وجود الاكبر في الكواقيع ومع كل امرواقي ويكون
 وجوده مع الاصل فيعلم قبل تركيب القياس وان اريد به المركب من الاتفاقيات
 العامة فليس يعنى في اوضاع الاتفاقية الخاصة ومنه ان صدق المقدمة
 مع تقييد التالي وتقييد شيء من لوازمه يمكن لكن غاية ما فيه ان التالي لا يلزم
 المقدم على هذه الاوضاع وكذب الملازم لا يستلزم كذب الاتفاق وقيل بظن
 ايضا بان قوله ذلك متافيا ما شذوه ولما عرفت البحث في الاتفاقيات كثير مع علم
 بعد الاتي الملازمة فيكون فانه يدل على انها متافاة وما والجواب ان سائر
 تفصيلا وسوان القياس المركب من الاتفاقيات اما ان يتركب من الاتفاقيات
 الخاصة او من الاتفاقيات العامة فان تركيب من الاتفاقيات الخاصة
 فاما ان يكون متجها للايجاب او متجها للسلب فان كان متجها للايجاب
 فلما ينفذ فيه فيشكل من الاشكال لتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود الاصل
 والاكبر في الواقع فيكون معلوم الاجتماع بدون الالتفات الى الوسط وكان
 هو الواو بقره القياس المركب من الاتفاقيتين لا ينفذ وان كان متجها للسلب
 فهو مفيد في سائر الاشكال لان الاوسط صادق في نفسه لا يجب احد التقييدتين
 فلاب من كذب طرق السالبة فلا موافقة بين الطرفين لا يقال ان كذب
 احد الطرفين علم له لا يوافي شيئا اصلا سواء كان الطرف الاخر او غير

الاجتماع
 من حيث هو لا من حيث هو
 من حيث هو لا من حيث هو

العامة الاوضاع
 بحسب الامور المتكسرة
 لكن لانه اعتبار تقييد
 الاوضاع بحسب
 الامر في الاتفاقية

كذب احد الطرفين اما مستفاد من صدق الاوسط ويكون اذخالا مفيدا
ولما كان كلام الحق في الاتفاقيات الخاصة وبان من متنج الايجاب منها ليس مستفاد
اصلا وان المتنج للسلب فيه فافيد ما صح قوله ان العيا من المركب من الاتفاقيات
لا يجد كثر منق ولا منافاة بين قولهم صدق الاوسط لا تنفي كذب طرف
السلب لاجواز صدق جميع صدق الطرفين حيث يكون بينهما علاقة تنفي الطرفين
ولو سلم ان العلم بصدق الاوسط فائدة لكن العلم بساغة لاحد الطرفين
لا يفيدها فاما العلم بغير ذلك علمنا كذب احد الطرفين وعدم موافقة مع الظروف
الاخرى اما المركب من الاتفاقيات العامة فهو في الشك الاول غير مفيد لان
الكبرى ان كانت موجبة كان العلم بوجودها لا يترتب على التماس ويكون معلوم
الوجود مع كل وجود ومفروض سواء التمسنا الى الوسط او لم نتمسك وان كانت
سالبة كان الكاذبا فلا يوافق شيئا اصلا فانه قلنا سب ان المقادير
في نفس الامر صادق على وجودها ومفروض وان الما كذب غير موافق لشيء لكن
حصول المطلوب اذا بقينا النظر عن الاوسط يتوقف على هاتين القديمتين
فربما لا ملاجرك العقل يحتاج في ذلك المطلوب الى اذخالا الوسط حتى اذا علم ان
الكبرى موافق او غير موافق للاوسط ومع موافق للاصغر علم بالضرورة ان موافق
له او غير موافق وتعيين طريق الموجب استلزام طريق اخر مقبول معنى الكبرى
موافقة الكبرى على جميع الاوضاع التي من جملة الاصغر لعدم العلم بها كما ان يحصل
المطلوب على ان الموافق للموافق لا يلزم ان يكون موافقا لاجواز ان يكون لانهما ان
حيوانية الانسان موافقة لبعضها الى الغرض الموافقة لناطية الانسان مع الملازمة
بين حيوانية الانسان وناطية واما الشك الثاني فلم نعتقد فيه التماس
المركب من الاتفاقيات العامة والالزم صدق الاوسط وكذب معا واما الشك
الثالث فلا فائدة فيه لتوقف العلم بالتماس على العلم بوجود الاصغر والكبرى معا
في التوافق ان كانت الكبرى موجبة وعلى العلم بكذب الكبرى ان كانت سالبة

وما كانا في حصول النتيجة واما الوجه فهو عظيم اما في تعريف الايجاب فليحذر ان كذب الكبرى
في الواقع فلم يلق الاصغر واما في التعريف السابقة فلا سلطان صدق الكبرى فوافق
الاصغر **الاصغر** وشكل الشك الثاني انه في الشك على الشكل الاول
من المزوميتين وسواء يصدق قولنا لا كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان
عددا كان زوجا كذب النتيجة ومن قولنا لا كان الاثنان فردا كان زوجا وجوا
ان الكبرى ان كانت اتساقية والقياس لا يتنج لما يتنج ان شرط متنج الايجاب
ان يكون الحد الاوسط متقنا في المزومية وان اخذت لزومية فهي منزهة
واما يصدق لولم زوجية الاثنين معدية على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع
العددية وليس كذلك فان من الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المعدية فيكون فردا
ولزومية ليس بلازمة على هذا الوضع وقد خصصت لانهما ان الكبرى لزومية
فان كان الاثنان عددا كان الاثنان موجودا لزومية ضرورة ان عددية
الاثنين يتوقف على وجوده وكلما كان الاثنان موجودا كان زوجا لزومية ايضا
لان تحقق الاثنينية تقتضي الزوجية فلو انج المزوميتان اتج التماس تلك
الكبرى لزومية وايضا المقدم ليس بالعددية مطلعا بل معدية الاثنين والفرقة
ليست بالتمسك اجتماع معدية الاثنين لازمة لان الاثنين فرعية الاثنين
لازمة لعدديته على الاوضاع الممكنة الاجتماع معها فصدق لزومية والحق بالاجاب
بين الشك ان الصغرى كاذبة يجب الامر نفسه على تنفي القاعدة السابقة
في التقرقيات واما يجب الا لازم صدق النتيجة ايضا فان من يرى ان الاثنين
فرد فليعلم ان يلزم انه زوج ايضا ويقتضي القول بالاجواز السابقة بين طرفي الملازمة
فعدم استنتاج المزوميتين كما هو ان العلم الكبرى بالزوم الكبرى للاوسط على الاوضاع
الممكنة الاجتماع معها ولا يصح ما جاز ان يكون متافيا للاوسط واما ان لم يفرق
المتافاة في الاجتماع فكلوا انما اعتبرنا في الكلية لزوم التالي للمقدم على جميع الاوضاع
الممكنة فلا يخالف ان اعتبار لزوم التالي وضع من تلك الاوضاع ولا يعتبر فان لم يعتبر

والكبرى في الشك الاول في المزوميتين
صدق المزوميتين كان الاثنان زوجا
وهذا هو الذي كان في الشك الاول
وهذا هو الذي كان في الشك الثاني
وهذا هو الذي كان في الشك الثالث
وهذا هو الذي كان في الشك الرابع
وهذا هو الذي كان في الشك الخامس
وهذا هو الذي كان في الشك السادس
وهذا هو الذي كان في الشك السابع
وهذا هو الذي كان في الشك الثامن
وهذا هو الذي كان في الشك التاسع
وهذا هو الذي كان في الشك العاشر

وهذا هو الذي كان في الشك الحادي عشر
وهذا هو الذي كان في الشك الثاني عشر
وهذا هو الذي كان في الشك الثالث عشر
وهذا هو الذي كان في الشك الرابع عشر
وهذا هو الذي كان في الشك الخامس عشر
وهذا هو الذي كان في الشك السادس عشر
وهذا هو الذي كان في الشك السابع عشر
وهذا هو الذي كان في الشك الثامن عشر
وهذا هو الذي كان في الشك التاسع عشر
وهذا هو الذي كان في الشك العشرون

من الاتفاقية والمزمنة قياسا لما كان لكل واحدة من المقدمتين دخل في اتفاقية العلم بالنتيجة التي الصغرى لا يدخل بها العلم بالنتيجة وكذلك فلا ضرورة اشتراط ايجاب المزمنة في المنهج للسلب ان الصغرى الموجبة الاتفاقية والمزمنة السالبة المزمنة لا يتحققان وزعم الشيخ انها يتحققان سالبة لزمنية اي ان الكبير ليس بالارزاق لا صغرى فانه لو لم يكن الاكبر الا صغرى لم يكن الاكبر الا اوسطا او اقل من الاوسط فالوسط مستلزم الاكبر على بعض الاوضاع وقد كانت الكبرى سالبة لزمنية كلية همت وجوابه انه لو صح فانه وجب ان يكون كل شيء لازم لاخر لانه لكل شيء لازم لشيء اذا فرض مع المزمن المستلزم للارزاق فكل شيء فرضه على بعض الاوضاع ملزم لذلك الارزاق او وجب ان يكون ملزم شيئا معينيا لا يلزم اي شيء كان فانه لو لم شيئا ما كان لازما للشيء المعين اذا فرض مع المزمن ولو الارزاق صدقت التالى بناء على الشغل لا تنفي الملازمة بين لى امرين كذا او على اشخاص الوجبة الكلية المزمنة لزمنية فانه متى وجب احدهما مع الآخر وجب كل واحد منهما ان يكون اذا وجب احدهما وجب الآخر ويلزم ان يكونا معا وجب احدهما مع الآخر فيه ما مر من عدم صدق السالبة الكلية المزمنة مع انهم متعوا بصحة قضايا الشبهة كمال اسرار احدهما تنسيب الوجبة الكلية بلزوم التالى في جميع الاوضاع المتكاملة الاجتماع فانه اذا قلنا متى صدق المجموع صدق هذا الجز ومضى صدق المجموع صدق هذا الجز صدق الآخر في بعض الاوضاع ومضى صدق المجموع قد يكون اذا صدق هذا الجز صدق الجز الآخر لكن من الجائز ان يكون المراد بالمجموع في هذا الجز كمال الجزان كالمجموعين او المنفصلين فالجزئية الملازمة ليس مانع عليها اتفاق فلا تنفي النقيض وكذلك اذا قلنا متى يثبت المجموع يثبت الجز ففي بعض الاوضاع وهو يثبت المجموع فلا يكون اذا يثبت الجز يثبت المجموع ومن لم يستحضر خبرية شعرت عليها بخوارسافاة المجموع فاذ لم يستطاعوا منع استلزام المجموع للجز شعروا بانه استلزام الشغل والاشغال والآخرى صدق السالبة الكلية وليس

منكم باسم رادة الشهادة الاذلك المنع المتبع على ان يجمع وتأتيها تفسير القضية
 الجزئية فان متساوية في الزعم التالي للمقدم على بعض الاوضاع المثلثة الاجتماع والفرق
 التالي للمقدم مع بعض الاوضاع فان كان الاول انتقلت الجزئية كلية لانه
 لا يمكن ان يكون الموضوع داخل في الزعم كان المقدم مستقلا بافتضاء التالي فيستلزمه
 كلية وان كان التالي لان بين كل امرين ملازمة جزئية لانه كلما متساوية في
 مع الآخر مستلزم له وحيث لم يقدّر على حجة افتراضية والثاني وقطعوا بالزعم الجزئي
 بين كل امرين ثم ان اورد عليهم اننا لما كانت احد حاققا وايضا والاخر باطلا وايضا
 واستثنى وجود الحق وايضا يلزم وجود الباطل في الجملة او استثنى نفي الحق الباطل
 يلزم ارتفاع الحق منقوضا لجزئية الزمنية في العيان الاستثنائي واعلم ان
 لهذا الخط اما وقع من عدم يقيض المحصول الشرطي فعليك بما مضى
 مطايا الافتراض في عاينها وبني نبال الانظار الى ارجاء تلك منع صدق او قيد
 على التار هدي والضم الثاني الجزء القسم الثاني من الاقسام الثلاثة
 القياس المركب من المتصلين ما يكون الاوسط فيه جزءا غير تام من كل
 واحد من المقدّمين والقسام اربعة او الاشتراك فيما بين المقدّمين او بين
 المتساويين او بين مقدم الصغرى وتالي الكبرى او بالعكس والاشكال الا اربعة
 مستعد في كل قسم من اقسام ذلك اما ان يشتمل المتساويان على شرايط الانتاج اولا
 كان في الاقسام نتيجة عامة وهي متعلقة جزئية مركبة من متصلين احدهما
 متعلق مولدة من الطرف الغير المشترك من الصغرى ومن نتيجة التاليف
 من المتساويين وهي الاصغر لانها مقدم النتيجة وتأتيها متعلقة مولدة من الطرف
 الغير المشترك من الكبرى ومن نتيجة التاليف وهي الكلاهما تاتي النتيجة فان
 القياس في جميع الاقسام يشتمل على ثلثة امور الطرف الغير المشترك من الصغرى
 والطرف الغير المشترك من الكبرى والطرفان المتساويان وهما اما مقدمات
 او متساويان او مقدم وتالي ثاني من الطرفين المتساويين نتيجة التاليف

مع الآخر عليهم له وجبت لهم يورث على هذا الخبر الثاني ولقد عرفت بالقدم بين
بين كل امرين ثم ان اورد عليهم انه اذا كان احد صاحبا دينا والاخر باطلا دينا
واستثنى وجود الحق دينا يلزم وجود الباطل في الجدة او استثنى تقيق الباطل
يلزم ارتفاع الحق ومنعوا النتائج الجزئية التي هي في التماس الاستثنائي واعلم ان
له هذا الخط انما وقع من عدم تقيق المخصوصات الشارطة فعليك بما نصناه
مطابقا لاقطار في دعائنا وربي نبأ ان الاقطار الهراجا الملك منقصدى ابو عبد
على التار هدية **والقسم الثاني** القدر القسم الثاني من الاقسام الثلاثة من
القياس المركب من المتصلين ما يكون الاوسط فيه جزيا غير تام من كل
واحد من المقدمتين والقياس اربعة اقسام اولها اشراك فيما بين المقدمتين او بين
النتائج او بين مقدم المقدمتين ومالي الكبرى او بالعكس والاشكال الرابع
سعدني في كل قسم متاخر ذلك اما ان يشتمل المتشاركان على شرايط النتائج او لا
كان فليح الاقسام نتيجة عامة وهي متصلة جزئية مركبة من متصلين احدهما
متصل مولدة من الطرفين الغير المشترك من الصغرى ومن نتيجة التاليف
بين المتشاركين وهي الاصغر لانها مقدم النتيجة وتاخرها متصلة مولدة من
الغير المشترك من الكبرى ومن نتيجة التاليف وهي الكبر لانها تالي النتيجة فان
القياس في جميع الاقسام مشتمل على ثلثة امور الطرفين الغير المشترك من الصغرى
والطرفين الغير المشترك من الكبرى والطرفان المتشاركان وهما اما مقدمتان
او تاليفان او متقدم تالي متاخر من الطرفين المتشاركين نتيجة وهي نتيجة التاليف

الشكل الاول المستطيل يعاينها يحصل الانتاج ومخالفة البيان في الاقسام الثلاثة
 البيان في الاول ثانياً ومخالفة القدر ولا فرق في شئ لغير مثال التسم الثاني قد يكون
 اذا كان كل ذلك قطرياً وقد يكون اذا كان وزناً بـ اشي قد يكون اذا كان قد يكون
 اذا كان وقد يكون اذا كان بتقدير جدي الى صدق المشاكرين والملازمة المساوية فيها
 صدق كالمكان كل ج ب فكل ج ا فكل ج ب لصدق القياس لينتج من الشكل الاول
 قد يكون اذا كان كل ذلك قطرياً او هو الاصغر وصدق ايضا كالمكان كل ج ا فكل ج ب
 فننتج ج ب مع ج ب القياس لينتج من الاول قد يكون اذا كان وقد يكون ج ا وهو
 الاخر وجميعها ينتج المطلوب من الشكل الثالث وسؤال التسم الثالث ان يصدق
 من التسم الاول والثاني والثالث والسم الرابع على كل وبيانه انما هو مما تم بما كان
 تالي المقدمة المارة من الملازمة المساوية وهو نتيجة التاليف ومقدمها الطرح
 المشاكر في جميع الاقسام فان لم يعتبر الوضع المذكور كانت مع المقدمة المشاكر التسم
 في حيت الشكل الرابع وينتج مع غير السالبة الجزئية الا ان استنتاج منه يعيد
 المسح فلاجل هذا اعتبر الوضع المذكور في التراط في هذه النصول تابعة لتسام
 البراهين واعلم ان البيان في هذه الاقسام متطوفاً اما اولاً فلا بيان الا انتاج
 بقية اجنبية فان استلزم الملازمة المساوية للاصغر لا يشاكر القياس
 في حق احد الا فلا الملازمة المساوية متكونة في القياس ولا الاصغر والآخر ولا هو لان
 لتتبعات القياس بل هو لان لا استلزام الملازمة المقدرة البرية من الجبر المشاكر
 ونتيجة التاليف مع صدق القياس ولازم الجبر لا يجب ان يكون لانها للكم اجزاء
 واما ثانياً فلا الملازمة المساوية ليست مستلزمة للاصغر والآخر بل هي مع اجديت
 صدق القياس والمقدمة لا يتعد بقية التسم واما ثالثاً فلا بيان بالشكل الثالث
 والعرض كل في انتاجه فليست مستلزمة ههنا مرة بعد اخرى المراد وان كانت
 اجدي المندسين كلية كمال في الاوسط ملازمة مقدم الطية قد عرفت ان بيان
 الانتاج في جميع الاقسام انما هو بميل الملازمة المساوية بين المشاكرين احداً او وسط

اذا كان حرة قطرية
 يكون

انما اذا اعتبر
 اجاب مع ذلك
 ان

وهذا هو المطلوب
 انما اذا اعتبر
 اجاب مع ذلك
 ان

سواء كانت جدي المندسين كلية ام لم يكن ثم ان مشاكرين الخربان الانتاج
 اذا كانت اجدي المندسين كلية ومخالفة لانه مقدم الطية للطرف المشاكر
 من الاخر بعد الاوسط وحيث يستعمل الملازمة في الكتاب كان المضاف قد يديه
 لاخا والرافع عليه لم يغير لم وما يكون الاوسط ان يحمل الطرف المشاكر من
 الاخرى مقدمياً ومقدم الكلية تالياً فكل ذلك التفسير يصدق لقولنا انما يتحقق الطرف
 المشاكر من الاخرى يتحقق مقدم الطية لانه عين التفسير فكلما يتحقق الطرف المشاكر
 من الاخرى يتحقق الطرف المشاكر من الكلية لان الطرف المشاكر من الكلية
 ان يكون مقدم الكلية وذلك وان كان تالياً واعتبر في المشاكر التاليف الا يجب
 وكما يتحقق مقدم الطية يتحقق الطرف المشاكر منها فمع التفسير لا يمكن
 الطرف المشاكر من الاخرى يتحقق الطرف المشاكر من الكلية فكلما يتحقق الطرف
 المشاكر من الاخرى يتحقق المشاكران ولما يتحقق نتيجة التاليف فكلما
 يتحقق الطرف المشاكر من الاخرى يتحقق نتيجة التاليف فمع المقدمة الاخرى
 كيت ما كانت لينتج طرف في النتيجة وذلك صدق كالمحقق الطرف المشاكر من الاخرى
 يتحقق الطرف الغير المشاكر من الكلية لان الطرف الغير المشاكر من الكلية ان
 كان مقدمها وذلك وان كان تالياً فكلما يتحقق الطرف المشاكر من الاخرى يتحقق
 مقدم الطية ولما يتحقق مقدمها يتحقق الطرف الغير المشاكر منها فكلما يتحقق الطرف
 المشاكر من الاخرى يتحقق الطرف الغير المشاكر من الكلية فمع ما قلنا تالياً
 يتحقق الطرف المشاكر من الاخرى يتحقق نتيجة التاليف لينتج قد يكون اذا يتحقق
 نتيجة التاليف يتحقق الطرف الغير المشاكر من الكلية وهو الطرف الاخر من النتيجة
 اذا كانت الكلية موجبة اما اذا كانت سالبة لم يكن ان يكون الطرف الغير المشاكر
 منها تالياً باعتبار الجواب المشاكر التاليف ان يكون تالياً فكلما يتحقق المشاكر
 من الاخرى يتحقق مقدم الطية وليس البتة اذا يتحقق مقدم الطية يتحقق الطرف
 الغير المشاكر منها ينتج ليس البتة اذا يتحقق الطرف المشاكر من الاخرى يتحقق الطرف

الطرف

وفي الثاني القسم الثاني شرط آخر على التبيين وهو التبيين الاخير بين حبيب لعدا الشراطين
 لا على التبيين اما استنتاج مقدم منقولة من جهة المشاؤون بعينه او بطريق
 من نتيجة التاليف والحق عليها كما في القسم الاول واما استنتاج ثالثا السالفة من
 التاليف من جهة اخرى في الوجبة كما في الثاني والبيان في الكل من الشك في الثالث الا
 فيما يستثنى بعد ذلك ان لا يكون الاوسط مختلفا في الاقسام اشير اليه على سبيل التيسير
 فالأوسط في القسم الاول ملازمة نتيجة التاليف المتفق من المشاركون الى المشاركون
 الذي كان بعينه او بطريق من نتيجة التاليف او طرية عليها متفقا لمقتضى المنقولة الكلية
 وعلى تقدير الملازمة المعطلة كما يحتمل المشاركون المتفق فنتج نتيجة التاليف والحق
 او ليس البتة اذا تحقق الشك في تحقق الطرفين الغير للشاركون من الطرية فتكون
 او قد لا يكون اذا تحقق نتيجة التاليف في تحقق الطرفين الغير للشاركون من الطرية وهو
 بعد طرق النتيجة اما المقيدة الاولى فلا حاجة من التقدير واما الثانية فلان كما يحتمل
 المشاركون في تحقق المشاركون ونتيجة التاليف والحق ان كان كذلك فيتحقق مقدم الطرية لا من
 فرضنا ان المشاركون مع نتيجة التاليف من تقدم الطرية فلما يحتمل المشاركون فيتحقق
 مقدم الطرية فلما يحتمل او ليس البتة اذا تحقق مقدم الطرية فيتحقق ثالثا وهو الطرف الغير
 المشاركون منها الى المشاركون في تقدم من فلما يحتمل او ليس البتة اذا تحقق المشاركون
 فيتحقق الطرف الغير المشاركون من الطرية وكذلك كما يحتمل المشاركون فيتحقق نتيجة التاليف
 واذا تحقق المشاركون فيتحقق الطرف الغير المشاركون من المقيدة الاخرى بالحد الاسوار
 فقد يكون او قد لا يكون اذا تحقق نتيجة التاليف فيتحقق الطرف الغير المشاركون من
 الاخرى وهو الطرف الاخر من النتيجة مثلا كما كان لا شيء من ج ب ففوق
 يكون انما كان كل ب اقربا فيكون قد يكون اذا كان لا شيء من ج ا
 قد وقد يكون اذا كان لا شيء من ج ا ففوق فالشاركون والاشي من ج ب وكل ب
 لها اشتراك على شرط الانتاج لست صغرى الاولى واجرى المتصلتين منها
 كلية واحد للشاركون بعينه وهو كل ما مع نتيجة التاليف اعني لا شيء من ج ا

لا شيء من ج ب وهو مقدم المنقولة وعند هذا يظهر الانتاج لان تقدير ملازمة
 من ج ا لكل ب ا يستلزم الاضطر والاكبر اما استلزام الاضطر فلان كل ب ا مستلزم
 لا شيء من ج ا لان عين ذلك التقدير مستلزم ايضا لانه على ذلك التقدير كما صحت
 كل ب ا صدق لا شيء من ج ا وكل ب ا وكل ب ا صدق لا شيء من ج ب فلما صدقت
 كل ب ا لا شيء من ج ب فتدال الصغرى لشيء كل ما كان كل ب ا ففوق واذا صدق كل
 كان كل ب ا فلا شيء من ج ا وكل ما كان كل ب ا ففوق يخرج من الشك في الثالث قد يكون
 اذا كان لا شيء من ج ا ففوق والاضطر ايضا لكل ب ا مستلزم لا شيء من ج ا وكل ب ا ففوق
 خبرنا لانه عين الذي يخرج من الثالث قد يكون اذا كان لا شيء من ج ا ففوق وهو
 الاكبر ويجوزها في المطلوب من الثالث مثلا اذا كان احد المشاركون بعينه
 مع نتيجة التاليف متفقا لمقتضى الكلية اما ان كان المشاركون بكلية مع صحة التاليف
 متفقا فالأوسط بعينه ذلك والبيان لا يختلف الا انه لابد من رعاية قوة من قوي
 التقوية فان استلزام المشاركون الجزسي نتيجة التاليف في قوة استلزام المشاركون
 الى انما انما ان كان احد المشاركون مع صحة نتيجة التاليف الكلية متفقا فالأوسط
 ملازمة على نتيجة التاليف الى المشاركون المتفق ففوق ففوق يصدق طرف النتيجة بالحد
 ففوق فلا على ذلك التقدير المشاركون مستلزم للعكس الكلية فهو مستلزم للشاركون
 والعكس الكلية وعما يستلزمان مقدم الطرية فالشاركون مستلزم مقدم الطرية وهو
 مستلزم او ليس مستلزم للطرف الغير المشاركون فيها فالشاركون مستلزم للطرف
 الغير المشاركون من الطرية او ليس كذلك يكون لتولنا المشاركون ملازمة نتيجة التاليف
 لان التقدير ان ملازم لعكسها الكلية والنتيجة على ما قد يكون ففوق لا يكون الا اذا
 نتيجة التاليف وحدها الطرف الغير المشاركون من الطرية واما الطرف الاخر فلان
 ففوق المشاركون ملازم لنتيجة التاليف مع المقيدة الاخرى متفقا من الثالث
 وان جعلنا الاوسط في هذا القسم ملازمة نتيجة التاليف المشاركون المتفق كما اخبرنا
 لم يتم البيان على الاطلاق يستقيم على الاطلاق والاولى في القسم الثاني

الكلي

من ج ا فإنه عين التقدير ومستلزم تاليه وسواء لصدق القياس المتبع لمقدم
فانه يصدق كلما كان ب ا فلا شيء من ج ا وكل ب ا وما يتبعان لاشي من ج ب
وهو مقدم الصغرى المستلزم لتاليها وهو ج ا إذا استلزم كل ب ا لاشي من
ج ا فانه قد يكون اذا كان لاشي من ج ا فله وهو الاصح ويلزم التالي ايضا
لانا اذا جعلنا الكبرى القياس صغرى وكل التقدير كبرى انتم قد يكون اذا كان
و ز فلا شيء من ج ا وسواء التالي وان كانت الكبرى سالبة فالوسط ملازمة النتيجة
من المتشاركين لنتيجة التاليف لان نتيجة التاليف ج يستلزم مقدم الصغرى
لما عرفت غير مرة ومقدم الصغرى يستلزم تاليها وهو الطرف الغير المشترك
من الصغرى اولا فننتج التاليف يستلزم الطرف الغير المشترك من الصغرى
اولا وسواء الاصح واذا جعلنا الكبرى وسى لى البتة او قد لا يكون اذا كان الطرف
الغير المشترك منها يحقق النتيجة صغرى وذلك التقدير كبرى انتم الاكبر مثال ما سبق
الا ان الكبرى سالبة والنتيجة قد يكون اذا كان كلما كان لاشي من ج ا فله فليس
كلما كان ونفلا شيء من ج ا اذ بتقدير ملازمة كل ب ا لاشي من ج ا يكون لاشي
من ج ا مستلزما لمقدم الصغرى وهو مستلزم لتاليها اى ده فيكون لاشي من ج ا
مستلزما لمقدم الصغرى وهو مستلزم لتاليها اى ده فيكون لاشي من ج ا مستلزما
لده وهو الاصح وذلك التقدير ينتج مع الكبرى الاكبر من الشكلى الثاني اذا جعلنا الكبرى
صغرى القسم الثاني ان تنتج تالي الكبرى السالبة والوسط ملازمة النتيجة من
المتشاركين لنتيجة التاليف اذ على هذا التقدير نتيجة التاليف ملازمة للنتيجة
والنتيجة ملازمة للطرف الغير المشترك من الموجبة فيكون نتيجة التاليف ملازمة
للطرف الغير المشترك منها وهو الاصح وكذلك نتيجة التاليف ملازمة للمشاركة
الاخرى وسواء تالي الكبرى والطرف الغير المشترك ليس يلزم لتاليها يتبعان من الثاني
الاكبر مثال كلما كان كل ج ب فله وليس كلما كان و ز فله فليس كلما كان
افلا ان كلما كان كل ج ا فله فليس كلما كان و ز فله ج ا بانه بتقدير ملازمة

كل ج ب كلما كان يلزم الاصح لا يستلزم مقدم اى مقدم الاصح وسواء ج ا على كل
مقدم الصغرى وهو كل ج ب المستلزم لتاليها وهو ده فيكون كل ج ا ملازما
لده ويلزم الاكبر ايضا لان تاليه اى تالي الاكبر وهو كل ج ا يستلزم تالي الكبرى اذ كلما
يحق كل ج ا يحق كل ج ب وكل ج ا وكلما احتما يحق بعض ب ا فكلما يحق
كل ج ا يحق بعض ب ا فجعل كبرى الكبرى القياس هكذا ليس كلما كان و ز
ب ا وكلما كان كل ج ا فبعض ب ا انتم من الثاني ليس كلما كان و ز فله ج ا
قال وجم القسم الرابع الى آخره جم القسم الرابع جم القسم الثالث في الشرايط
وانتاج المتصلة للجزئية وبيان الانتاج الا اذا كانت المقدمتان موجبتين
لكليتين وكلان تالي الصغرى بعينه او بطلت مع نتيجة التاليف او عكسها
كلما متبعا لمقدم الكبرى فانه ينتج الموجبة الكلية من الشكلى الاول والوسط
ملازمة نتيجة التاليف لمقدم الصغرى فعلى هذا التقدير كلما يحق مقدم الصغرى
يحق تاليها ونتيجة التاليف كلما كان كذلك يحق مقدم الكبرى لان المقروض
كذلك فكلما يحق مقدم الصغرى يحق مقدم الكبرى وكلما يحق مقدم الكبرى
يحق تاليها وهو الطرف الغير المشترك منها وكلما يحق مقدم الصغرى يحق
الطرف الغير المشترك من الكبرى فجعلنا الكبرى للملازمة المتدرة لنتج من الثالث
قد يكون اذا يحق نتيجة التاليف يحق الطرف الغير المشترك من الكبرى ويكون
فكلما صدق التقدير المذكور صدق الاصح لانه عين التقدير وكلما صدق الاصح
صدق الاكبر فكلما صدق التقدير المذكور صدق الاكبر والتقدير المذكور هو الاصح
فكلما صدق الاصح صدق الاكبر وهو المطلوب مثالا كلما كان ده فكل ج ب
و كلما كان بعض ب ا فو ز فكلما كان كلما كان ده فكل ج ا ففقد يكون اذا كان
كل ج ا فو ز اذ بتقدير ملازمة كل ج ا لده صدق كلما كان ده فكل ج ا وسواء الاصح
وقد قلنا في الصغرى ان ده يستلزم كل ج ب فكلما كان ده فكل ج ب وكل ج ا
و كلما كان كذلك فبعض ب ا فكلما كان ده فبعض ب ا انضم الى الكبرى لنتج الاول

منه
(الاول)



111
126

منع الجمع وسلب منع الخلو منها يستلزم صدق سلب الاتصال الحقيقي ثم لا يخفى
في نتائج سلب القياس متصلتين لأن لزومية أحد الطرفين للآخر مقياس
للزومية الطرف الآخر في متصلتين مختلفتان بخلاف أن يحسب المفهوم واما انتاج
سالبين منفصلتين فنظور فيه لان كل متصلة من سلك المتصلين وان
استلزمت منفصلة منها لكن لا بخلافه بينهما عدم امتياز قدمها عن تأخيرها
بحسب الطبع اللهم الا ان اريد التعبد بخروج الوضع كلفه بعيد عن احسان الرجل
العلمي على ان الملازمة بين الشئين لا يقتضي جواز الخلو عنها لجواز ان يكون
اللازم او الملزوم شاملا لجميع الموجودات الحقيقة والمقدرة فان قلت
لو كان بين اللازم والملزوم منع الخلو استلزم تقيض اللازم عين الملزوم وانه
باطل قلت لان اذ باطل فان تقيض اللازم اذا كان من الامور السامية
يكون محال فلا بعد في استلزامه بما لا يخفى قال الشيخ القياس المؤلف
من الحسنيين لا يخفى لان الطرفين اعني الاصفى والاكثر في الوضع اما ان
يتغيرا او يتجددا فان تغيرا لم يخل من ان يكون الاوسط تقيضا لكل منهما او لا
والاول باطل لا استحالة مناقضة الشئ الواحد شيئين والثاني اما ان لا يكون
تقيضا الشئ منها او يكون تقيضا لواحد منهما دون الآخر والاول يقتضي كذب
المتصلتين لا مكان اجتماع طرفيهما وارتفاعهما والثاني يقتضي كذب احدهما
والثاني خلافه ههنا وان اجتهدا يلزم عناد الشئ لنفسه لان الاثر معان للاوسط
والاوسط معان للاصغر فيكون الاثر معاندا للاوسط والاوسط معاندا
للاصغر اي نفس الجواب انا لان الطرفين ان تعاد الكذب لاجتماع المتصلتين
قوله لان الاوسط ان لا يكون تقيضا لاحد الطرفين كذبت المنفصلة المركبة
منها فلما لا يتم وانما يكون كذلك لو وجب تركيب المنفصلة من الشئ وتقيضه
وليس كذلك لجواز تركيبها من الشئ ومساوي تقيضه فلم لا يجوز ان يكون تركيب
كل متصلتين من الشئ ومساوي تقيضه او يكون تركيب احدهما من التثنيين

والاخرى

آمانه : سلبه . الحمد لله فيا من زوارف المعارف واهلهم
حقايق المعارف واهل حيوته العالمين و...
وسبب فان العلوم على تعقب فنونها وتذكر شجونها
ارفع الطالب وارتفع المآرب وعلم
من بينها ابنيها ببيانها واحسانا نايلا

انعام : كل منفصلتين من الشئ مساوي تقيضه
او يكون تركيب احدهما من التثنيين والاخرى

(انعام ناقص)

Nov 2 1892